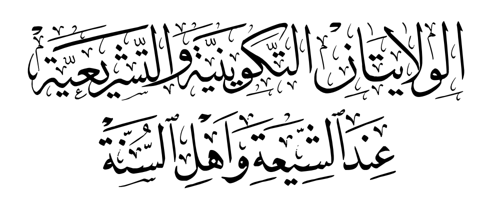

بسم الله الرحمن الرحيم


الولايات التكوينية والتشريعية
عند الشيعة وأهل السنة



الحلو، محمد علي.

الولايتان التكوينية والتشريعية عند الشيعة وأهل السنة: مقاربات في المنهج والمفهوم / [تأليف] محمد علي الحلو. ــ كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، ١٤٣٠ ق. = ٢٠٠٩م.

١٥٨ ص. – (قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة؛ ٢٥).

المصادر: ص.١٥١ ــ ١٥٣ ؛ وكذلك في الحاشية.

١. الولاية – مطالعات تطبيقية. ٢. الولاية التكوينية – شبهات وردود. ٣. الولاية التشريعية – شبهات وردود. ٤. الإمامة ٥. المعجزة (إسلام). ٦. تقريب المذاهب. ٧. السلفية – شبهات وردود. ٨. الوهابية – شبهات وردود. ألف. العنوان.

BP ٢٢٣ / ٨ / ح ٨ و ٨

تمت الفهرسة في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة قبل النشر

الولايتان التكوينية والتشريعية

عند الشيعة وأهل السنة

مقاربات في المنهج والمفهوم

تأليف

السيد محمد علي الحلو

إصدار

قسم الشؤون الفكرية والثقافية

في العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م



العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: ٣٢٦٤٩٩

Web: www.imamhussain-lib.com

E-mail: info@imamhussain-lib.com

الإهداء

فِي خضم تحدّيات القطيعة المعرفية من قِبل الآخر..

تتجلّى كرامة الله لأوليائه..

فإلى الباحثين عن الحقيقة..

أُقدّم قراءاتي..

محمد علي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطيبين الطاهرين...

تعدّ مباحث الولاية في الفقه الإسلامي من أهم المباحث التي اهتمت بها الأحاديث النبوية بل الآيات القرآنية، بشكل أوضحت فيها معالم الولاية لدى المعصوم سواء كان ذلك على مستوى النبي ﷺ، أو على مستوى الإمام كونه الخليفة والراعي للشأن العام الذي يستوجب من خلاله تحديد صلاحياته في دائرة التشريع، ليمكن من خلاله ممارسة مهامه القيادية في مسارات المجتمع المتكامل والمتجه نحو الله تعالى... هذه الولاية التشريعة تعني إعطاء الحق للمعصوم في صياغة الحكم التشريعي للمكلف وإيجاد آلية تتكفل ذلك، إلا أن الأمر في مسألة التنظير لازال يُعدُ في بواكيره الأولى والتي تُرشد إلى الحد الذي يتلاءم وواقعية هذه الولاية، أو بالأحرى بما يتلاءم والطرح الذي تبناه القرآن الكريم وأوضحته الأحاديث الشريفة فهو لا يزال في طور التنضيج لهذه الأطروحة التي تناسب ومهمة المعصوم القيادية والروحية، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن المسألة لم تُشبع بالبحث والتنقيب بما يتلاءم وخطورة الأهمية التي تحتلها هذه القضية، ولعل ذلك

يرجع إلى أن السبب يكمن في الظروف الحرجة التي مر بها التنظير الشيعي سياسياً، إذ كان مرصوداً بما يعرقل جهود الباحثين من الكشف عن نقاب بعض الزوايا الحرجة التي تكوّن هيكلية القضية، فتهمة الغلو من قبل البعض كانت الهاجس الذي يؤرق علماء الإمامية من الخوض في هكذا بحوث، وكان الغلو المنطلق السهل الذي تتحرك من خلاله أجهزة النظام لمحاربة التشيع على مستوى الفكر والتنظير، لذا تُركت هذه المسألة ملقاة في دائرة الاحتمالات التي مارسها بعض الباحثين مما أدى إلى عدم الوضوح في الرؤية لدى الكثير من قطاعات الأمة، بل أدت هذه الحالة إلى موروثٍ غير دقيق يعتمدُ على فهم مرتكز لا يؤدي الغرض من ذلك البحث الشائك والمتشعب، وعلى هذا يُعدُ المشروع محاولة جديدة تضاف إلى المحاولات السابقة إلا أنه سيلقي الضوء على بعض نقاط الخلاف التي أثارها هذه المسألة، ولسنا جديرين بتغطية كل ما من شأنه أن يساهم في التخفيف من عبء البحث إلا أن أملنا في تسديد الله ورعاية أئمتنا عليهم السلام كفيل في المساهمة الجادة والفعّالة... وهو ولي التوفيق.

٢١ شهر رمضان

ذكرى شهادة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

النجف الأشرف

محمد علي السيد يحيى الحلو

قبل البحث..

واقع البعض، محنة فكر.. أم محنة تفكير؟!

تتصاعد وتيرة التساؤلات حول إمكانية علم الغيب لدى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإدراج هذه المقولة ضمن آليات الحرب الفكرية التي تشنّها دوائر الفكر السلفي ضد أتباع أهل البيت، حتى تصل في بعض حالاتها إلى محاولات التكفير التي اعتادت هذه الدوائر على مزاولتها وتعاطيها ضدّ مدارس الآخر.

لم تتعدّ محاولات المعارضة «السلفية» ضدّ عقائد الإمامية بأكثر من الخطاب الإعلامي المرتبك، والذي يأخذ مسيرته في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، ولعلّ الفضائيات الموجّهة قد أخذت على عاتقها هذه الحرب الإعلامية المسعورة، دون الالتفات إلى أنّ وسائل الإقناع التي لا تؤتي ثمارها دون أن تصاحبها موضوعية الطرح الذي يتناسب مع الدليل العلمي والشاهد القرآني المؤيّد الموضوعي، لذا بقيت الحملة الإعلامية الموجّهة في هذا الشأن لا تتعدّى أكثر من حالةٍ من حالات الاستهلاك الإعلامي الذي مارستها المدارس السلفية، وتبقى حقائق هذه المسائل غائبة بين اللغط الإعلامي وبين تعاطي المدرسة الإمامية مسلماتٍ إسلامية بحاجة إلى تصديرها لذهنيةٍ تعيش تحت مطرقة الإعلام

الصاخب الذي لا يقوى على أكثر من ممارسة عمليات الإسقاط للآخر وبكلّ الوسائل، لكي يحرز من خلالها تغييب الحقائق والتمويه عليها.

فيما يقف الطرف الإمامي الذي يتلقّى صدمات هذا الإعلام الصاخب بين الدفاع وبين إبراز الحقائق المضيَّعة.

محنة العقل السلفي

ما الذي نقصده من علم الغيب، وما دواعي إثارة مثل هذه البحوث، وهل لذلك شأنٌ في حياتنا، في سلوكنا، في تاريخنا؟.

ما الذي جعل أولئك يقرؤون مقالة العلم الغيبي على أنّها لا تتعدّى عن كونها تأليهاً لأولئك الأشخاص الموصوفين بعلم الغيب، وإذا تعدّى هذا الأمر صار بعد ذلك كفراً يُستتاب عليه صاحبه!.

إنّ الإشكالية تنبعث في القراءات الخاطئة التي سلكتها هذه المدارس بسبب قصورها المعرفي، والخطاب الذي تلتزمه مثل هذه المدارس السلفية خطابٌ يلتزم إحالة العقل الإسلامي إلى عقلٍ مجردٍ عن الإبداع المعرفي ويقتصر أصحابه الاعتماد على قبليات خاطئة وحيثيات قاصرة جدّاً في الفهم والسلوك.

إنّ المشكلة البارزة في نقدِ هذه البحوث هي مصادرة الحقائق باتجاه نفي التوحيد، أو محاولة ترسيخ مفهوم الشرك وإلصاقها في حيثيات العقيدة، فأولئك ـ أصحاب المنهج السلفي ـ ينتزعون مفاهيم خاطئة من منهجهم المعرفي، فهم لا يبحثون موضوعية القضية بقدر ما تنصب اهتماماتهم في تخطئة الآخر أو تكفيره، ولعل المنهج التكفيري احتفر آثاره في ذهنية هؤلاء بشكلٍ عنيفٍ جداً، حتى باتت هذه الذهنية معطّلة عن إمكانية تقصّي الحقائق ومعرفتها.

ويمكننا القول: إنّ المنهج التكفيري الذي اتخذه البعض ومنذ عقود ماضية ولأسبابٍ سياسيةٍ بحتة، ترعرعت بسببه هذه الاتجاهات التكفيرية ونشطت إلى تياراتٍ ساخنة تُصاغُ من خلالها رؤية وكأنها بديهية تُلغي مبدأ الحوار العلمي وتصادر الحرية الشخصية في البحث الموضوعي الذي يوقف الفرد على إمكانية المعرفة الشخصية، ففي حدود منتصف عقود القرنين الماضيين تعاطى الفكر السلفي مع فكر وممارسات الأمّة الإسلامية على أنّها توجّهات منحرفة تعرقل مسيرة الإصلاح التي يعتقدها السلفيون من أجل تشكيلة جديدة للعقلية الإسلامية، إلا أنّها بشكل ارتجاعي إلى ماضٍ سحيقٍ بكلّ سلبياته السلوكية.

وبمعنى آخر، تطمح العقلية السلفية أن يعيش ابن القرن الحادي والعشرين وفي أوج التقنية الحديثة ضمن آليات القرون الأُولى للأمّة الإسلامية، بل تطرّف البعض منهم حتى قال: إنّ كل ما لم يكن في عهد النبي ﷺ فهو حرام!.

في حين انّ التقنية الحديثة التي يتعاطاها هؤلاء تفوق التصورات، فالسيارات الأمريكية الفارهة، والحاسوب الياباني المتطور، والستلايت البريطاني المتقن، وآلات التصوير الألمانية المتطورة، و... تعجّ بها بيوت هؤلاء السلفيين! إلا أنّهم قتلوا عمّال الصمون في بغداد بحجّة انّ عهد النبي ﷺ لم يشهد صموناً!.

وأباحوا حرمات الذين وجدوا في حوزته أجهزة احتياطية وضعها في سيارته، بحجّة انّ ذلك مخالفٌ للتوكّل!.

واعتدوا على الحجيج عند زيارتهم لقبر الرسول وقبور البقيع بدعوى انّ الميت لا يضرّ ولا ينفع!.

إلى غير ذلك من الخروقات الإنسانية المرفوضة، وبدعاوى لا يقبلها العقل.. منطلقين من عُقد القراءات الفاشلة للواقع الإسلامي وإحباطات التيار الإصلاحي السلفي يتراجع في أوساط الأمة الإسلامية بكلّ مذاهبها حتى بات الإسلاميون يخشون على مستقبل الدعوة الإسلامية في كلّ الأوساط العالمية ومنها الغربية التي تتلقّى الإسلام بثوبه السلفي المتخلّف، ودعوا إلى مواجهة التيار السلفي وإيقاف خروقاته غير المعقولة حفاظاً على روح الإسلام المنفتحة وابتعاداً عن كل الممارسات التي تصطدم مع كل المفاهيم الإسلامية الحقيقية.

إذن يعيش السلفي عقدة الرجوع إلى ذاتياته المنعزلة عن الواقع الصحيح فضلاً عمّا يعيش من عقدة التخلف والانعزال وتكفير الآخر، ويعيش من جهة أخرى عقدة ضرورة الانفتاح على الآخر واصطدامه بالمتغيرات التي تفرض عليه الدخول في عالمها المتطور الممتع، ومن جهة أخرى تفرض عليه تقليدياته السلفية رفض ذلك وتكفيره وإلغائه، وهكذا تصاب النفسية السلفية بعقدة الشخصية المزدوجة والنفاق «المبرمج» والذي يمارسه السلفي في كل مجالات حياته فتترك لديه فجوة الانعزال وكراهية الآخر والانتقام منه بأيّ وسيلة.

وأستطيع القول: إنّ محنة العقل السلفي تتلخص في نفي إمكانيات المعرفة الغيبية لدى الأولياء، فهو يعيش إذن ضمن «المادية السلفية» التي تلغي معها كل ما يتعلّق بما وراء الطبيعية وما يكتنف الغيب من أسرار.

فنفيهم لكرامة الإنسان بعد الموت وانّه لا يضرّ ولا ينفع، بل انّ الأولياء كذلك! بل حتى النبي ﷺ! تتعاطى معه الرؤية السلفية في عداد من لا يضرّ ولا ينفع لتغييب الواقع الغيبي الذي يعدّه الإسلام من أوليات مبانيه حتى تفشت في

الوسط السلفي مقولة التكفير لزائري القبور، ونتجت من ذلك تشنجات مقيتة بين القائمين على قبور البقيع، وبين مرتاديها، حتى انّ أولئك القائمين على القبور يفقدون أبسط مقتضيات اللياقة الأدبية في التعامل مع الآخر.

هذه المقدّمة توقفنا على الحساسية المفرطة التي يعيشها البعض، بسبب مقولة علم الغيب، وقد نتجت عن الثقافة السلفية التي تصدّرها وسائل الإعلام السلفي أو المرتبطة بعضها بتيارات سلفيةٍ متشدّدة مما أدّى إلى شيوع هذه الثقافة بين الأوساط الإسلامية، وكأنّها تمثّل القرار الرسمي لأهل السنة من الطوائف الإسلامية في نفي علم الغيب، وعمدت الجهود السلفية بإيحاءٍ من ذهنيتها غير الواعية والتي تعكف على مصادرة المفهوم الإسلامي في إمكانية علم الغيب بالنسبة للأولياء، ولعلّ الخشية من مسألة الغلو في بحوث علم الغيب عزّزت من عزوف المجتمع الإسلامي عن قبول هذه الأُطروحة القرآنية والتي نفت من خلالها علم الغيب لغير الله تعالى.

﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾.

وإذا كان نفي الغيب مستثنى منه الرسول الذي ارتضاه واجتباه فأطلعه على علم الغيب بفضله، فلماذا هذا التهويل الذي يعيشه هؤلاء حين تذكر بحوث علم الغيب حتى يصادرها إلى حالة كفرٍ غير مستساغ تؤول إلى آلية هجومٍ على الآخر.

من هنا فإنّ بحثنا هذا سيوقف أُولئك المتوجسين من بحوث علم الغيب، ليجعل ذلك شواهد تاريخية تعزّز من اتجاه المدرسة الإسلامية الأصيلة وليبدّد مخاوف الآخرين.

إطلالــة..

كانت واقعة الغدير بمثابة الإيذان في إعلان معالم الولاية والولي، وكان لاجتماع الآلاف من المسلمين في هجير الصحراء الممتدة بين مكة والمدينة وعسكرهم في ذلك الموضع من غدير خم بأمر النبي ﷺ ليلقي عليهم خطاباً عاماً يشهدهم على أنه أولى الناس بأنفسهم، فلما أقرّوا بذلك أشهدهم أن علي بن أبي طالب هو وليّهم.

وقد أدرك المسلمون ما لهذه الكلمة من خطورة تنمُّ عن أهمية تلك الوصية وكون الاجتماع في مثل هذا الظرف الحرج الذي يعيشه الحجاج القافلون إلى أهليهم ولهيب الصحراء الشاسعة، وعلى كثبان الرمل الهائجة بعواصف الصيف الملتهبة إلا أن النبي ﷺ لم يعذرهم ألا يجتمعوا، فاجتمعوا دفعة واحدة لتحط رحالهم بعد مسيرة شاقة طويلة، والنبي يستمع لما يوحى إليه من أمر الله في علي ليبلّغ قومه وينذر أمته ويشهدهم أنه أولى الناس بأنفسهم وعلي أولى الناس بأنفسهم فضجّ الناس بأنه: نعم...

ثمّ انثالوا على عليٍّ بالمبايعة بإمرة المؤمنين، وكان أول من صفق على يده الشيخان أبو بكر وعمر، وهو أمر جدير بالوقوع إذ كانا يسعيان في الوصول إلى حظوة القيادة والزعامة المتمثلة بالنبي ﷺ، وكانا طموحين في تحقيق رغبتهما في زعامة الأمة، ولا يجدان طريقاً أقصر في التحبب إلى النبي ﷺ ونيل رضاه سوى هذه الفرصة ليظهرا فيها طاعتهما للنبي ﷺ وشفقتهما على تنفيذ أمره ولزوم طاعته، فحرصا على أن لا يسبقهما إلى هذا الرضا غيرهما، فكان جديرٌ بمن يطمع في الوصول إلى حظوة الرئاسة أن يكون قريباً إلى دواعي رضا الرئيس وموجبات القبول عنده، وهو أمرٌ لا يحتاج معه إلى شواهد التاريخ ونقلة الحديث، فمجرد ما نقله بعض المؤرخين من أن أول من بايع علياً هما أبو بكر وعمر يعززهما ما ذكرناه من طموحهما للوصول إلى حظوة الخلافة وبلوغ الملك... وهو أمرٌ لا نستبعده مع هذه القرائن وغيرها، ولا تستهجنُ من رواه، بل نستهجنُ عدم التصديق فيما رواه المفسرون لقوله تعالى:

﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1].

فقد روى الحاكم بسنده إلى أبي هريرة قال: من صام يوم ثمانية عشر من ذي الحجة كتب الله له صيام ستين شهراً وهو يوم غدير خم لما أخذ رسول الله ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال:

من كنت مولاه فعليٌّ مولاه.

---

(١) المائدة: ٣.

فقال له عمر ابن الخطاب: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن، وأنزل الله:

﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(١).

وفي هذا المعنى تواتر الحديث لفظاً كما أنه تواتر معنىً بألفاظٍ لا تختلف إلا اليسير.

ولم أجد لخلفيات الحادثة أهم مما ذكره المفسرون في أن الولاية لعلي لم تكن في يوم الغدير وحده، بل كان يوم الغدير هو النتيجة الطبيعية لتحضيراتٍ أخذت جانباً مهماً من حركة الوحي الدؤوبة في الحث على التبليغ لولاية علي خلال عقود الرسالة.

ولم يكن رسول الله ﷺ متردداً في التبليغ بقدر ما كان حريصاً عليه، وحرصه يكمن في أن يكون التبليغ في أحسن ظروفه من الإصغاءِ، الطاعة، البيعة، البخوع، بل الرضا والتسليم من أولئك الموتورين بآبائهم يوم كان علي يصرع أهليهم وأبطالهم، وينازع كبريائهم وينهشهم في تحديهم لرسالة السماء، ذؤباناً يطاردون فرائسهم ليصطادوا بها مفاخرهم الجاهلية بكل زيغها وجفائها.

والنبي أعذر في معرفة هؤلاء القوم، فهم لا يفهمون أن ولاية علي لا تعني محاباة النبي بقدر ما هي إرادة السماء واختيارها اصطفاءً واختباراً لمن شاء أن يعصي ومن شاء أن يطيع، بل قل لمن شاء أن يؤمن ومن شاء أن يكفر، وفي حديث الحاكم الذي رفعه بسنده إلى زياد بن المنذر قال:

(١) شواهد التنزيل للحاكم النيسابوري ١ : ٢٠٧.

كنت عند أبي جعفر محمد بن علي وهو يحدّث الناس إذ قام إليه رجل من أهل البصرة يقال له عثمان الأعشى ـ كان يروي عن الحسن البصري ـ فقال له:

يا ابن رسول الله جعلني الله فداك ان الحسن يخبرنا أن هذه الآية نزلت بسبب رجل ولا يخبرنا من الرجل.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾.

فقال:

لو أراد أن يخبر به لأخبر به، ولكنه يخاف، ان جبرائيل هبط على النبي ﷺ فقال له:

ان الله يأمرك ان تدل أمتك على صلاتهم فدلهم عليها.

ثم هبط فقال:

إنّ الله يأمرك أن تدل أمتك على زكاتهم فد لهم عليها.

ثم هبط فقال:

إنّ الله يأمرك أن تدل أمتك على صيامهم فدلهم.

ثم هبط فقال:

إنّ الله يأمرك أن تدل أمتك على حجهم ففعل.

ثم هبط فقال:

إنّ الله يأمرك أن تدل أمتك على وليهم على مثل ما دللتهم عليه من صلاتهم وزكاتهم وصيامهم وحجهم ليلزمهم الحجة في جميع ذلك.

فقـال رسـول الله: يـا رب إنّ قـومي قريبـو عهـد بالجاهليـة وفـيهم تنـافس وفخر، وما منهم رجل إلا وقد وتره وليهم وإني أخاف.

فأنزل الله تعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾.

يريد فما بلغتها تامة.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾.

فلما ضمن الله له بالعصمة وخوّفه أخذ بيد علي بن أبي طالب ثم قال:

يا أيها الناس من كنت مولاه فعلـي مـولاه، اللـهم وال مـن والاه وعـادِ من عاداه، وأنصر من نصره وأخـذل من خذله وأحب من أحبـه وأبغـض مـن أبغضه.

قال زياد: فقال عثمان: ما انـصرفت إلى بلـدي بـشيء أحـب إليّ مـن هـذا الحديث[1].

فكانـت مخـاوف الـنبي ﷺ تـشير إلى واقـعٍ متـهورٍ بتـهور الأنفـة الجاهليـة ومنافسة الحظوة بـل قـل التـسلّط لمجتمـعٍ لم يـستطع أن يقتلـع مـن جـذوره المتعفنـة بتوجهاتها وكبريائها، وكان ﷺ شديد التوجّس ودواعي التريّث حاضـرة للتـروي في بيان ولاية ابن عمه، فالقبائلية الجاهلية لا تزال تنشبُ أظفارهـا في ذلـك الجـسد الفتي الذي لا يزال دِنفاً مما ألّم به من معارك وحروب حتى فتح الله لنبيّه...

---

(١) شواهد التنزيل للحاكم ١: ٢٥٤.

ولم يكن تردد النبي ﷺ في التبليغ تردداً حقيقياً بل هو إظهار الهاجس الطبيعي لما تعتمله النفس الإنسانية حين تصارع إرادات تتمرد على الخير وتتنازع مع الحق من أجل ذاتها وبقائها...

بل وكان النبي ﷺ حينما تريث في التبليغ فقد أراد إظهار الحق وبيان أن الأمر ليس بيده بل هو من السماء، هكذا يتجاذب الحديث في الولاية بين تفسيرٍ للآية أو تعريفٍ بالرواية، وبين قراءة لمفاهيم عقائدية نسجت على منوالها عصور المعرفة المتطاولة، دون أن تقطع على رأي يقطع معه نزاعات المشارب المختلفة، والآراء المتباينة، والرؤى المتعارضة بما يضيف جهداً جهيداً في مجال البحث والتحقيق.

إنّ مهمة النبي والإمام بما انهما قيادتين تقودان المجتمع إلى حيث الكمال، فإنّ الكمال لا ينحصر على نطاق واحد بل يشمل كل الصعد وعديد المجالات، فالصعيد الدنيوي متمم للسمو الأخروي الذي يسعى إليه الإنسان ويكدح من أجله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَـٰقِيهِ﴾[1].

فالسعي الحثيث والعمل الجاد الذي لابد أن يبذله الإنسان من أجل الوصول إلى مرتبة الجزاء الأُخروي وهو كماله وبلوغ شأوه لابد من مبلّغٍ يوصله إلى ذلك الرضا والقبول الإلهي الذي من خلاله يصل الإنسان إلى غايته.

إنّ ذلك المبلّغ لابدّ أن يحظى برعاية إلهية تامّة وعناية ربانية تتناسبُ ومهمّته الرسالية، كلّ ذلك يمكن أن يطلق عليه بالولاية التي يمتلكها الولي المعصوم سواء كان النبي أو الإمام، وعلى هذا يدور بحثنا إذن.

---

(١) الانشقاق: ٦.

تقسيم الولاية

تنقسم الولاية إلى ولايتين أحدهما تتعلق بعـالم الملـك والملكـوت والتكـوين، والأخرى ترتبط بالوضع التشريعي أي بعالم التشريع.

فالأولى: تسمى بالولاية التكوينية.

والثانية: يطلق عليها بالولاية التشريعية.

فما المقصود من هذين المصطلحين؟ وما المراد من هذين الاطلاقين؟...



الولاية التكوينية

لا أحد يعتقد أن الأمور خارجةٌ عن إرادته تعالى بل الأمر كله لله ولا يجحد ذلك إلا مكابر، وفي الوقت نفسه فإننا لا نُلغي إرادته تعالى في أن يكرّم بعض عباده فيفوض بعض الأمور إليهم ليتصرفوا بقدرته وليس خارجاً عن قدرته أو بعيداً عن إرادته وهكذا هي كرامة الله لأوليائه كما ذكرها القرآن الكريم ونوّه بها في أكثر من موضع، وهذه بعض نماذجها:

النموذج الأول

تطالعنا قصة عرش بلقيس والتحدي الذي قام به بعض رجالات سليمان في إظهار مُلك النبوة وولاية من آتاه الله العلم والحكمة وسخرّ له بإذنه بعض شؤون التكوين. فبعد اكتشاف مملكة بلقيس وان قومها كان يعبدون من دون الله، أراد سليمان عليه السلام ان يرجعهم إلى طاعة الله وعبادته بإظهار ما آتاه الله من إمكانية التصرف وأن مملكة بلقيس الدنيوية لا يمكن لها أن تصمد في وجه هذا العطاء الإلهي والمنحة الربانية، كان التحدّي ذا حدّين:

أحدهما: تحدّي سليمان لمملكة بلقيس.

وثانيهما: تحدّي سليمان لإمكانية الجن.

أما الأوّل: فلقد كان الإعجاز الذي أراده سليمان أن يظهر ملكه فيه بأن أراهم أن قدرة الله غالبة على كل شيء وأن حكمه ماضٍ على كل ما يجمعون

وبالفعل فإتيان عرش بلقيس، ذلك العرش المرصع بالجواهر والحلي والذي يزن حجماً لا يقوى على الإتيان به إلا عصبة من الأشداء الأقوياء المتمرسين في العمل الشاق كل ذلك يتم في أقل من لحظة وهي مدة ارتداد الطرف وكان ذلك جرى أمام الوفد الذي أرسلته بلقيس إلى سليمان بهدية الملك والدولة السبئية، إلا أن جلب العرش كان إيذاناً بسقوط هذه الدولة وانهيار قوتها أمام قوة ولي الله والذي ملكه من ملك الله تعالى، وبهذا آمنت بلقيس وقومها لمجرد ما رأوه من التحدّي والإعجاز التكويني الذي مارسه سليمان لإثبات ولايته على الأشياء والتصرف بها بما يُرضي الله تعالى.

والثاني: ان عفريت الجن ذلك المارد الشيطاني الذي خضع لإرادة سليمان ظن أنه يُعجز سليمان في الإتيان بعرش بلقيس لما له من القدرة غروراً وتمرداً، إلا أنّ الذي عنده علمٌ من الكتاب أظهر قدرته التي هي كرامة الله لأوليائه فالمشاهد أجريت أمام أعين الوفد السبئي الذي حمل هدية بلقيس وتعامل مع سليمان تعامل ملوك الدنيا، والصور القرآنية تحكي هذه المشاهد.

﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ (٣٤) وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (٣٥) فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (٣٦) ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ (٣٧) قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (٣٨) قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن

مَّقَامِكَۖ وَإِنِّي عَلَيۡهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٞ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ﴾[1].

فالآيات ترسم صورة الحدث بشكله الفني ومعطياته الدرامية ومشاهده المتداعية بلقطاتها الرائعة.

فالمخاوف التي كانت لدى بلقيس من أن الملوك بتجبرهم وطغيانهم سيفسدون الحرث والنسل وليس لأهل القرية التي تصبح تحت سطوتهم من حرمةٍ فانهم يذلون عزيزها ويفتكون بأهلها وان الحل الذي يمكن أن تكسب به عطف سليمان فضلاً عن إظهار إمكانياتها الاقتصادية وقوتها كذلك هو التعبير عن هدية المملكة التي يمكن أن تحكي سطوتها وهيبتها، إلا أن ذلك لا يُرضي سليمان دون الدخول في دين الله وطاعته ونبذهم عبادة مَنْ دونه، فغضب لله وأبدى استعداده بمقابلتهم عسكرياً لكن بعد أن يُظهر لهم ما آتاه الله من الملك والنبوة والتصرف فكان أمام أعين الوفد هذا الحوار.

﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَيُّكُمۡ يَأۡتِينِي بِعَرۡشِهَا قَبۡلَ أَن يَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ﴾.

فالتحدي بالإعجاز هو المحاولة الأُولى التي سيستخدمها سليمان في إخضاع هؤلاء وتسليمهم.

﴿قَالَ عِفۡرِيتٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ وَإِنِّي عَلَيۡهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٞ﴾.

---

(١) النمل: ٣٥ ـ ٤٠.

فهذا المارد الشيطاني أشار على سليمان أن يستخدم قوته من أجل إظهار طاعته له وتقربه إليه ظاناً من أن سليمان لا يمتلك هذه القوة الاعجازية بل أكثر منها فأراد أن يظهر سليمان له إمكانيته فأشار إلى أحد أوصيائه المقربين إليه أن يتحدّى القوة الشيطانية بالقدرة الإلهية ويحُيط غرور هذا المارد.

﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾.

فالذي عنده علم من الكتاب تصرف تصرفاً أظهر معه إرادة الله تعالى وعجز مَنْ دونه، وأن الذي يكون في طاعة الله تعالى يؤتيه الملك والولاية في التصرف على الأشياء، وبالفعل كانت هذه المحاولة إحباط لكل وسائل التضليل والانكفاء على الذات والتمرد على الإرادة الإلهية، هذه هي الولاية في التصرف التكويني حيث تمكن من خلالها سليمان أن يُخضع الآخرين للإيمان بالله وبرسالاته.

النموذج الثاني

ولم يزل إبراهيم النبي يهيم في ملكوت الله عاشقاً لجماله وكماله فهو الخليل الذي اختاره الله واصطفاه.

كان إبراهيم يدفعه حبه لله أن يرى من عظيم قدرته ليظهره بتجليات العارف الوله محبّاً للكمال مأخوذاً بسلطان ربه وقدرته، فسأله عن كيفية إفاضة الله للحياة على أجزاءٍ مقطّعةٍ الأوصال ليريه من قدرته ولم يسأل كيفية تحقق هذه الأجزاء لحياةٍ مفاضةٍ عليها، فهو مذعنٌ لقدرته تعالى لكنه لا يدري كيفية الإفاضة للحياة.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1].

لقد كان دعاء إبراهيم لهذه الأوصال المقطعة ولايةً أفاضها الله عليه حتى صار يحيي هذه المقطّعات فتدبّ فيها الحياة وتلتحق بأجزائها الباقية لترجع طيراً تقف بين يديه بأذن الله، هذه هي ولاية إبراهيم التكوينية التي أفيضت عليه ليفيضها على بعض الموجودات فتفعل فعلها العجيب بإذن الله.

النموذج الثالث

ولم يكن نبي الله عيسى بمنأى عن هذه الكرامة الربانية والإفاضة الإلهية، فقد أسبغ عليه نعمهُ ظاهرةً وباطنة وأيده بروح القدس واجتباه لرحمته حتى أبرئ الأكمه والأبرص وأحيي الموتى بأذن الله، فكان له التصرف في التكوين لولايته التي منحها الله إليه، فهو في نبوته هادٍ وقائد ومرشد لبني إسرائيل، فكما علمه الله الكتاب والحكمة أفاض عليه من ولاية التكوين ما خضعت له أعناق المعاندين وكأن ذلك تكملةً لمهمته الإلهية وتأييداً لدوره في هداية الأمة وتوجيهها:

﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ

---

(١) البقرة: ٢٦٠.

كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[1].

فكل ما آتاه الله تعالى من هذه الولاية متعلقةٌ بمهمته الرسالية فمن خلال ذلك ألقى عيسى عليه السلام الحجة على بني إسرائيل، وأعلمهم أن ذلك الخارق للعادة من الاعجاز الذي قدّمه لهم يُنبئ قربه إلى الله وأنه مرسلٌ من لدنه سبحانه إذ ابتدأ الآية بقوله:

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾.

وختمها بتعداد ما يمكن أن يفعله من اعجاز.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾.

فمقتضى القيادة المعصومة أن تكون مرتبطةً بالله تعالى ومن آثار هذا الارتباط هو الحصول على ولايةٍ للتصرف الكوني بإذن الله تعالى، فسياق الآيات منوط الحجية بما يقدمه عيسى من إمكانية التصرف، وبذلك ستكون فاعلية التأثير في التكوينات سبباً في انصياع الناس للتصديق والإذعان.

انّ هذا الاستعراض القرآني يثبت لنا ولاية التكوين لأنبياء الله تعالى، والظاهر أن هذه الولاية تشتد وضوحاً فيما إذا كان النبي له مهمة القيادة والإمامة للمجتمع فالحديث عن أنبياء الله تعالى كإبراهيم وعيسى وسليمان وموسى تجد

---

(١) آل عمران: ٤٨ ـ ٤٩.

استعراضاً قرآنياً هامّاً من خلاله تتحدث الآيات القرآنية عن وضوح ظاهرة الولاية التكوينية ودائرة هذه الولاية إذ تضيق وتتسع تبعاً لمهمة ذلك النبي أو ذاك وبقدر ما يتحمل من مسؤولية قيادة أمته وإيصالها إلى الهداية الربانية، إذ المعلوم أنّ الهداية على نحوين:

أحدها: هداية إرائية، والأخرى: هداية إيصالية.

فالارائية تتعلق بالعقل النظري وشؤونه من تحقيق المبادئ التصديقية للمكلف وتصور الخير والشر والعقاب والثواب والحق والباطل والنور والظلمة، والنبي تبعاً للواقع التبليغي يمارس دور الهداية الارائية، في حين تتعدى مهمة بعض الأنبياء إلى الإراءة الايصالية.

أما الايصالية فهي الهداية التي يسعى من أجل إيجادها النبي أو الإمام لإيصال المكلفين إلى الغاية عن طريق تحقق تكاملهم، ومعرفة هذا التكامل والسعي من أجله، فمهمة الإمام سواء كان نبياً أو وصياً هي قيادة الأمة وهذه القيادة تقتضي السعي للوصول إلى غاية الكمال فهي ايصالية إلى المنتهى.

الايصالية أهم من الارائية

من هنا أمكن القول أن الهداية الايصالية أشرف في مهمتها من الهداية الارائية إذ يمكن أن نصور أن الهداية الإرائية تشريعية في حين أن الهداية الايصالية تنفيذية، مع العلم أن التنفيذية لا تعني أن تكون تنفيذية صرفة دون مراعاة التشريع فلابد أن تحتفظ بكمالات التشريع لتنفذ على ضوئه تحقيق الغاية والوصول إلى الهدف.

انّ تصوير الإرائية بأنها تنفيذية لا يعني حرفية المصطلح والجمود عليه، إذ تنفيذية الإيصالية فيها جنبة تشريعية بل هي في حقيقتها تنفيذية تشريعية حينما تكون لدى الإمام أو النبي إذن فالإيصالية تشريعية لكنها في مرحلة متقدمة فهي تنفيذ تشريعي أو فقل تشريع تنفيذي كذلك.

ولعلّ في تقريبنا للهدايتين نلتزم بالتصور التالي:

انّك حينما تسأل أحدهم عن مكان معين فانه يصف الطريق الذي تسلكه للوصول إلى هذا المكان والهدف، بمعنى إراءة الهدف لك عن طريق الوصف والإيحاء والمشافهة ونطلق على ذلك بأنه هداك بهداية إرائية لغرض الوصول إلى المكان أو الهدف المطلوب.

في حين حينما تسأل أحدهم عن المكان المراد الوصول إليه وغايتك المبتغاة فانه يصفه إليك ثم يأخذ بيدك ليوصلك إلى الهدف الذي تريده، وهذه العملية يُطلق عليها بالهداية الايصالية، وبالتأكيد فقد أرشدك الثاني بالإيصال إلى هدفك مباشرة ومعنى هذا أن الذي يقودك إلى هدفك مباشرة ستكون مهمته أعظم وأشرف من ذلك الذي اكتفت مهمته بالوصف والإرشاد.

إنّ مهمة الإمامة هي قيادة الأمة إلى حيث الخير والكمال تحتاج إلى أهليةٍ كاملة متكاملة وتسديد الهي دائم لا ينقطع، ولكي يبلغ النبي أو الإمام شأواً في الأمة ومقاماً في التبليغ فلابد أن يثبت قربه عند الله تعالى ومنزلته لديه وخاصته عنده، وكل ذلك لا يتم إثباته لدى الناس وتعريفه عندهم إلا من خلال إحداث ما يعجز عنه الآخرون، فتصرفه في الأمور الكونية ــ مثلاً ــ ناشئٌ عن القرب الإلهي الذي حصل لهذا الولي.

الولاية التكوينية والتداعيات السياسية

من المؤسف حقاً أن ينجرّ بعضهم إلى دعاوى تنطلق من طموح شخصي غير مشروع، ويحاول الآخرون دفع ذلك باتجاه الإيحاء النفسي الذي يسيطر على أحاسيس البعض وتوجهاتهم منافسة لكل ما من شأنه أن يقوّم من قضية الحق.

في محاججة الإمام علي عليه السلام لأصحاب معاوية ومحاولته ترسيخ فكرة الأحقية بالخلافة والإمامة، أظهر عليه السلام لوناً آخر من محاججاته هذه: من أن الإمام لا يكون إماماً إلا أن تميّزه إمكانياته في التصرف بالأمور التكوينية، وإحياء الموتى، وغير ذلك مما يعجز عنه الآخرون، كما كانت الولاية في ذلك لعيسى وموسى وغيرهما من الأنبياء، وإلا فما الفرق بينه وبين باقي الناس؟!.

وهذه المحاججة لم تقتصر على معاوية فقط بل هي تشمل كل مَنْ ادّعى مقاماً ليس له، وحقاً ليس فيه، وهي محاججة أربكت الكثير وأسكتت المدعين.

فقد روى السيد المرتضى بسنده مرفوعاً إلى ميثم التمار عن أمير المؤمنين قال: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام رقى من المنبر مراقياً ثم تنحنح فسكت الناس، فقال: «رحم الله من سمع قولي فوعى، ونظر فاستحيى، أيها الناس إنّ معاوية يزعم انّه

أمير المؤمنين، وانّه لا يكون الإمام إماماً حتى يحيي الموتى أو ينزل من السماء مطراً أو يأتي بما يشاكل ذلك مما يعجز عنه غيره»[1].

وهكذا استطاع الإمام عليه السلام ان يتحدى هذه الوجودات غير المشروعة بمطالبتها للإتيان بما يعجز عنه غيره، وإلا كيف يدعي الإمامة وهو غير قادر على التصرف، وكأن من ملازمات الإمامة إمكانية التصرف الكوني ليثبت القرب والمقام الأسنى.

ويمكن القول: إنّ هذا الاستدلال من أخطر ما نبّه عليه الإمام في محاججاته لإثبات شرعيته وإبطال دعوى الآخرين، لذا فإنّك تجد انّ محاولات التثقيف بالاتجاه المعاكس لأُطروحة أهل البيت في إثبات الولاية التكوينية وثبوتها قد راجت إلى الحدِّ الذي صوّره الآخرون أنّها من أفكار الغلو ومقالاته، وذلك لسدّ الطريق على مثل هذه الاستدلالات التي طالب بها أهل البيت خصومهم في إثباتها، إن كان لهم حقُّ الحاكمية والسلطنة كما يزعمون!.

الولاية التكوينية... ودحر تخرصات المشككين

واجه أئمّة أهل البيت عليهم السلام محاولات إقصاء مختلفة الاتجاهات وبأنواع متعددة أبرزها:

أولاً

الإقصاءات التي مارستها الأنظمة السياسية والتي حاولت من خلالها إخفاء معالم أهل البيت وإبعادهم عن الأمة، مع العلم أن هذه الأنظمة لا تخفى عليها مكانة أهل البيت الدينية والعلمية وغيرها، إلا أن المنافسة الشديدة والخوف على

(١) ينابيع المعاجز للسيد هاشم البحراني: ١٧١.

السلطان دفع هؤلاء إلى مواجهة أهل البيت بكل الوسائل التي من شأنها أن تحدّ من حركة الأئمّة في الأمة، إلا أنّهم واجهوا هذه التحدّيات بثباتٍ أحبط معه محاولات الأنظمة وأفشلها.

ثانياً

الإقصاءات التي مارستها التيارات الفكرية المناهضة لأهل البيت، وهذه لا تقل عن الأُولى في المواجهة التي عاناها أهل البيت وأتباعهم، فقد عملت هذه التيارات على محاولات التثقيف المناوئ، واختلقت وسائل التصدي الفكري والثقافي، حيث طرحت الشبهات والتشكيكات من أجل إيقاف المد الواسع الذي يحظى به أهل البيت عليهم السلام في أوساط الأمة.

ثالثاً

الإقصاءات التي مارستها الجماعات المنحرفة داخل الكيان الشيعي من الذين اعترضتهم شبهات عقائدية أودت بهم إلى الركون والانعزال عن فكر أهل البيت، إلى فكر جديد استحدثته هذه الشبهات أمثال الزيدية وأصنافها، والفطحية والإسماعيلية والواقفة، والعشرات من تلك التوجهات المختلفة، إلا أن بعضها وُئِدَتْ دون أن تتصاعد تياراتها المناهضة والمنافسة لأُطروحة أهل البيت وبقيت في ذمة التاريخ، وظلت عقائدهم على المستوى التنظيري فقط، في حين تنامى بعضها وشكّل تهديداً واضحاً للمجتمع الشيعي الذي عانى بعض أفراده الساذجين البسطاء من حركة مضطربة خلقتها هذه التيارات في بداية نشؤها، إلا أن التصدي الفكري من قبل أهل البيت عليهم السلام أوقف هذه التيارات في مدها وتناميها.

رابعاً

إقصاءات من داخل الوجود الشيعي، ويتمثل هذا التيار ببعض البسطاء ذوي النظرة السطحية البسيطة الذين لا يدركون مقامات الأئمّة عليهم السلام، ويتعاملون معها على أنها إحدى نزعات الغلو المنهي عنه من قبل الأئمّة.

لذا:

فقد تعامل الأئمة مع هؤلاء بحذرٍ تام، متجنبين المواجهة معهم في نزاعات فكرية لا يحتملها وعيهم وثقافتهم، موصين بذلك أصحابهم أن لا يثيروا ذلك لئلا ترتبك بعض هذه الوجودات في أفكارها وتوجهاتها وأن يتعاملوا معهم بالحسنى وبأسلوب لا يعرضهم إلى الانحراف لعدم تحملهم كل ما يطرحه أصحابهم من مقاماتهم وفضائلهم.

لقد ساهمت هذه التيارات في خلق جوٍّ من الفوضى والنزاعات المرتجلة التي حاولت الوقوف بوجه أطروحات الإمامة، والتي من شأنها أن تعمل على تعثّر جهود الترشيد الفكري الذي يفرضه الظرف القائم آنذاك من تقديم رؤية صحيحة وناضجة عن إمامة أهل البيت عليهم السلام.

لقد واجه أهل البيت حملةً عنيفة من أكثر من تيار وكانت كلها تتفق في جهودها من التشكيك بإمامتهم، أو محاولة التقليل من مقاماتهم إلا أنهم واجهوا ذلك التحدي بتحدٍ آخر لا يمكن لأحدهم أن يكابر في الإذعان إلى دعواهم، أو أن يذعن إلا أنه لا يريد الاعتراف بذلك لدواعي التقليل من شأن إمامتهم منافسةً لهم ومكابرة.

آلية خطاب أُخرى

وكان البعض يتجه باتجاه إثارة التساؤل لا بسبب التشكيك بل من أجل إظهار مقامهم أمام المنكرين أو المتوقفين وهو أسلوب مهم في إثبات إمامتهم عليهم السلام استعمله بعض أصحابهم فيما إذا اضطر هؤلاء إلى إثبات إمامتهم عن طريق إثارة التساؤل والتشكيك من أجل الوقوف على معالم معجزاتهم، وهذه بعض المحاولات التي أثبت فيها أئمّة أهل البيت عليهم السلام عن طريق التصرف التكويني إمامتهم، كأن يسأل أحدهم الإمام أن يمارس الإعجاز في إحياء ميّتٍ أو الإخبار عن ضمائرهم، أو الإجابة على تساؤلات يعجز عنها الآخرون في التعاطي معها.

وسنشير إلى بعض النماذج التي زاول من خلالها الأئمة حاكميتهم وإثبات مشروعيتها عن طريق ولايتهم التكوينية:

عن إبراهيم بن سهل قال: لقيت علي بن موسى الرضا عليه السلام وهو على حماره فقلت له: من أركبك هذا وتزعم أكثر شيعتك أن أباك لم يوصك، ولم يقعدك هذا المقعد، وادّعيت لنفسك ما لم يكن لك.

فقال لي: وما دلالة الإمام عندك؟.

فقلت: أن يكلم بما وراء البيت، وأن يحيي ويميت.

فقال: أنا أفعل... إلى آخر الرواية[1].

وعن سليمان بن سماعة وعبيدالله بن محمد عن عبد بن القاسم بن الحرث عن أبي بصير قال:

---

(١) ينابيع المعاجز للسيد هاشم البحراني: ١٧٢.

قال أبو عبدالله عليه السلام: أن الأوصياء لتطوى لهم الأرض ويعلمون ما عند أصحابهم[1].

وفي كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن قولويه قال:

حدثني محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن أبيه عن علي بن محمد بن حماد البصري عن عبدالله بن عبدالرحمن الاصم عن عبدالله بن بكر الاجساني عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

قلت له هل يرى الإمام ما بين المشرق والمغرب؟.

قال: يا بن بكر فكيف يكون حجة الله على ما بين قطريها وهو لا يراهم ولا يحكم فيهم؟.

وكيف يكون حجة على قوم غيب لا يقدر عليهم ولا يقدرون عليه؟.

وكيف يكون مؤدّياً عن الله وشاهداً على الخلق وهو لا يراهم؟.

وكيف يكون حجة عليهم وهو محجوب عنهم وقد حيل بينهم وبينه ان يقوم بأمر الله فيهم والله يقول:

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾.

يعني به من في الأرض والحجة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعده وهو الدليل على ما تشاجرت فيه الأمة والأخذ بحقوق الناس والقائم بأمر الله والمنصف لبعضهم من بعض فإذا لم يكن معهم من ينفذ قوله وهو يقول:

﴿ سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾.

---

(١) المصدر نفسه.

فأي آية في الآفاق غيرنا أراها الله أهل الآفاق وقال تعالى:

﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾.

فأي آية أكبر منا[1]؟!.

وقد حرص الإمام عليه السلام أن ينظّر للولاية التكوينية ولموجباتها، فقد أكد الإمام أن حاجتهم لهذه الولاية هي من مقتضى إمامتهم وقيادتهم للأمة، فالأمة لا تخضع إلا لمن امتلك هذا المقام القُربي عند الله تعالى.

وخلاصة حجّة الإمام عليه السلام

انّ مقتضيات ولايته أن يكون شاهداً على الناس، مطّلعاً على أعمالهم لا يُحجبُ عنه من كان شاهداً عليهم ضرورة؟.

فضلاً عن الفصل في نزاعاتهم والحفاظ على حقوقهم والإنصاف لهم عند تشاجرهم فيما بينهم، فكيف يغيب عنه شأنهم وقد جعله الله حجّته ووليّه؟.

ففي بصائر الدرجات روى الصفّار مرفوعاً بسنده إلى سماعة بن مهران قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ الدنيا تُمثّل للإمام في فلقة الجوز فما يعزب شيء منها وإنّه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء فلا يعزب عنها شيء[2].

وفي عيون المعجزات عن علي بن حمزة الثمالي قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وكان يكنى أبا الحسن وأبا إبراهيم فقلت: جعلت فداك بم يعرف الإمام؟.

---

(١) كامل الزيارات لابن قولويه: ٣٢٨.

(٢) ينابيع المعاجز: ١٨٥.

فقال: بخصالٍ:

أولّها: النص من أبيه عليه، ونصبه للناس علماً حتى يكون عليهم حجة كما نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أميرالمؤمنين عليه السلام إماماً وعلماً، وكذلك الأئمّة نص الأول على الثاني ونصبه حجة وعلماً أن تسأله فيجيب فتسكت عنه فيبتدئ ويخبر الناس بما يكون في غد، ويكلم الناس بكل لسان، ويعرف منطق الطير، والساعة، أعطيك العلامة قبل أن تقوم من مقامك؟.

قال: فما برحت حتى دخل علينا رجل من أهل خراسان فتكلم بالعربية فأجابه عليه السلام بالفارسية، فقال الخراساني: ما منعني أن أكلمك بكلامي إلا ظني بأنك لا تحسنه، فقال عليه السلام: سبحان الله إن كنت لا أحسن أجيبك فما فضلي عليك؟.

ثم قال لي: يا أبا محمد ان الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا منطق الطير والبهائم، فمن لم يكن فيه هذه الخصال فليس بإمام[1].

استطاع أئمّة أهل البيت عليهم السلام أن يؤسسوا رؤيةً متكاملة في معرفة الإمام وتميزه عن غيره، فقد كانت فترة ما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فترة حرجة تمرّ بها الأمة، بعد أن تصاعدت وتائر المدعيات في الاتجاه المعاكس للأطروحة النبوية التي تبنت تعيين الإمام وأُسس معرفته، لئلا تتفاقم المدعيات بشكلٍ يحبط المجهود النبوي التأسيسي، إلا أن أسس التحدي التي وضعها أهل البيت عليهم السلام كانت ناجحة في صدّ عادية الأطروحات السياسية التي حاولت أن تخلق من الحاكم السياسي، حاكماً شرعياً يتقمّص خلافة الرسول بتنظيراتٍ تقفزُ على كثير من الثوابت.

(١) عيون المعجزات للشيخ حسين بن عبدالوهاب: ٩٩.

الولاية التكوينية للأئمّة ومشكلة الحداثة المعرفية

إنّ الفهم العام للولاية التكوينية يتعثر فيما إذا تعاملنا معه على الأساس العقلي الصِرف، أي إذا أدخلنا مفاهيم الولاية ضمن الدائرة العقلية الضيقة، وضيقها يرجع إلى محدودية العقل في التعامل مع هذه القضايا التي يتكفلها الغيب في اللامحدود الذي يعجز معه الإنسان أن يتصرف فيه على الأساس العقلي، فالعقل مع أنه يبارك كل ما يقع في ضمن مفاهيمه فهو كذلك يُلغي كل ما يخرج عن قدرته في الفهم الاستيعابي لهذه القضايا، إلا أن تضحيات الإلغاء وخسائر الشطب ستكون أكثر عنها من حالات القبول والتلقي.

لقد تصاعدت وتائر هذه المشكلة مع تفاقم دعوة الحداثة... إذ كانت «حركة» الحداثة وتوجهاتها في النصف الثاني من القرن الماضي تحقق نوعاً من التمرد على المألوف، وذلك بعد أن فسح الحداثويون للعقل أن يتحرك في غير مساحاته «المسموحة»، وإذ قلنا المسموحة فان للعقل احترامه في الوعي الإسلامي العام لكن له حدوده كذلك، ويبدو أن الحداثة كانت ردة فعل لبعض النخب التي سأمت الفهم الساذج والتفسير المتواضع للبنيوية الإسلامية بكل توجهاتها في طروحات التقليدية السلفية التي تبنت التفسير الإسلامي بصيغه الساذجة وشطب

المفاهيم التي تبناها النص المعصومي الذي يطلقه المعصوم مترجماً للإرادة الإلهية الحقيقية، فإزواء النص المعصومي أودى بقيم المفاهيم الإسلامية الناضجة وأثرى توجهات التمرد بحركتها العنيفة التي سحقت معها كثير من القيم والتزمت طروحات حداثوية تعتقد أنها البديل إلا أن مشكلة الحداثة صارت تساوق مشكلة التمرّد على المألوف.

فمثلاً تجد مفاهيم الولاية التكوينية من قبل البعض تساؤلاً إلا أنّه يتنامى ــ وللأسف ــ إلى حالة تمرد على كثير من القيم، فيما إذا أخفق هذا البعض بجدية في البحث والتحقيق الموضوعيين والإذعان بما ورد في القرآن الكريم من ولاية التصرف الكونية للأنبياء، ولو تمعنوا أن القضية الكونية في المفهوم الإلهي قائمة على المعنى الغيبي وأن المعطيات الغيبية هي الفاصل الحقيقي لاختيار الإيمان وهو الفيصل الأخير في العبودية لله تعالى لسلك أولئك الحداثويين المسيرة التصحيحية على أحسن خطاها.

نعم، إننا لا ننكر أن البعض أوقعته مسيرة التصحيح لبعض المفاهيم المرتجلة في قبضة المفهوم الغربي للحداثة، فالغربيون كانت حركتهم الحداثوية سابقة للحداثة العربية بقرون حيث التعاليم الكهنوتية لدى الكنيسة أجحفت في تعاطيها مع القاعدة، بما فيها القواعد النخبوية التي لم تطق هذا الوضع المزري، الذي ألغي معه دور العقل إلغاءً مجحفاً وأُغلق الطريق المعرفي على ذلك الجيل الطامح بتوجهاته العلمية، فكانت ردّة الفعل العنيفة تحدّياً أولد معه اهتزازات غير طبيعية في المنهجية المعرفية، وأحدث ما يسمى عندنا اليوم بـ«الحداثة»، وذلك على أنقاض الوضع المعرفي البائس آنذاك.

والحداثويون الإسلاميون..؟

إنّ الحداثويين «الإسلاميين» انطلقوا من واقع نصي «مريض» وتكوين معرفي غير صحي، أجهض معه كافة الرؤى الطموحة في الجدلية الإسلامية، في حين لو ترعرعت معارفهم في بيئة نصية سالمة ورشيدة لكان الأمر غير هذا، أي لتجد أكثر هذه الطموحات الثقافية تتحقق في ظل النص المعصومي المعرفي ـ نصوص أهل البيت عليهم السلام ـ الذي تلاءم الفطرة، وتناغم مع وجدانيات المعرفة السليمة.

لقد أكّد أهل البيت عليهم السلام في نصوصهم على طموحات ذلك الإنسان التواق إلى المعرفة الحقيقية فتعاطوا مع هذه التوجهات بما يتناسب والقيمة المعرفية لكل فرد من أفراد الأمة حتى تكاملت المعرفة لديهم بكل جزئياتها وقضاياها.

لذا:

فإنّنا من هنا ندعو أولئك الذين يبحثون عن الواقع المعرفي الحقيقي للرؤية الإسلامية، أن يستبدلوا تلك النظرة التشاؤمية وأن يبتعدوا عن التطرّف الفكري وهم يعيشون طموحات المعرفة إلى واقع متجدّد يعمل على الوصول إلى الحقيقة المعرفية وذلك من خلال التعاطي مع ما قدّمه فكر أئمة أهل البيت دون اللجوء إلى البدائل الأخرى التي لا تعبّر عن ماهية مجتمعاتهم وتوجهاتهم، ولئلا ينسلخوا من الجسد الأم ويصطفّون في الجانب الآخر بكلّ خيباته وتعثراته.

ماهيّة الولاية التكوينية

لم يقف العلماء على ماهية الولاية التكوينية في التصرف، فذلك موكولٌ إلى نفس المتصرف، والقرآن مع إشاراته إلى هذه الولاية إلا أنه لم يحدد ماهيتها وحقيقتها، والأئمّة ساروا على مثل هذه النهج المعرفي الغيبي، فالأمور المتعلقة بالغيب تقتضي أن لا يتعامل معها الفهم المحدود والعقل غير المدرك لمكنون هذا الغيب الشاسع في آفاقه.

إنّ الذي نقف عنده في هذا المجال هو التساؤل الذي قد يثيره البعض عن الولاية التكوينية بصيغته المتحيرة هكذا: هل أن الولاية التكوينية هي خرق للنواميس الطبيعية في القدرة على التصرف؟.

أم أن المعصوم هو واسطة فيض يفيض على عالم الوجود في التدبير ويُمثّل بتدبير الروح لبدن الإنسان، أو كضرورة القلب لإدارة بدن الإنسان؟.

هذا التساؤل لعله يعترض الكثير من الباحثين في الشأن العقائدي، إلا أن الإجابة تبقى في دائرة الاحتمالات، ولاترقى إلى مستوى الجزم واليقين.

الولاية التكوينية، هل تعني الإعجاز؟

ونضيف إلى التساؤل السابق إشارة أخرى وهي:

هل أن الولاية التكوينية نوع إعجاز أم هي حالة أخرى من مختصات النبي أو الإمام لها خصوصياتها وماهيتها؟.

وبمعنى آخر إذا كان الإعجاز يعني خرق العادة من أجل التحدي لإثبات الدعوى فهل ستكون الولاية التكوينية بمعنى الإعجاز أم أنها حالة من حالات خصوصية المعصوم؟.

وهل تعني الولاية التكوينية هي القابلية على تغيير المعادلات الكونية والخروج عن قواعدها المألوفة بسبب إيداع المعصوم لأسرار آليات هذا التغيير والوقوف على إمكانيات هذا التصرف؟.

أم أن الولاية التكوينية هي ضمن استجابة الدعاء الذي لا يرُد كرامة من الله تعالى لهذا الولي.

أم أن قابلية التصرف تكمن في إيداع المعصوم والولي للاسم الأعظم كما تشير إليه بعض الروايات في قضية آصف بن برخيا.

وإذا كان الأمر كذلك:

هل أن السر في التصرف الكوني راجعٌ إلى قابلية هذا الاسم الأعظم الذي يمتلكه المعصوم فيستطيع عندها التغيير والتصرف أم أن ذلك يرجع إلى ذات الولي الذي يمتلك الاسم الأعظم؟.

أم أنه مركبٌ من ذات الولي القابلة للتصرف بالاسم الأعظم فضلاً عن نفس الاسم الأعظم وقابليته في التصرف، إذ الاسم الأعظم وحده لا تترتب الآثار عليه ما لم يكن التصرف من قبل ذات المعصوم التي تتوفر على خصائص التصرف بالاسم الأعظم، فلو امتلكه غيره لما كان جديراً بالتصرف، أم ماذا؟.

كل هذه الأسئلة تتوارد في خواطر الباحثين إلا أن الإجابة عليها تبقى في غاية العسر بل والاستحالة، إلا أن نردَّ ذلك إلى أهله ونتعامل معها معاملة التسليم والانصياع والإذعان، لأنها خارجة عن دائرة العقل أي في ضمن الغيبيات «الميتاعقلية»، والمتعلقة بالقدرة الإلهية التي لا يمكن لنا أن نقف عليها أو تنالها عقولنا القاصرة، والبحث في ذلك يعني تجاوز المحدود المعرفي العقلي الذي أراده أهل البيت أن نعيش في ضمن إطاره التسليمي.

التسليم و دور العقل

إنّ التسليم لا يعني إلغاء دور العقل وتهميشه، بل التسليم يعني احترام القابلية المحدودة للعقل في التعامل مع اللامحدود الغيبي الذي معه يتوقّف العقل عن استقصاء الحقائق الكونية والمعرفية الموضوعية، وإذا كان للعقل مكانته في تحديد التوجّه المعرفي إلا أنه يبقى في ضمن حدوده المرسومة له دون أن يصل إلى ما وراء الطبيعة في مداركه ومقتنياته، ومن أجل ذلك تبنّى أهل البيت المفهوم القرآني في حركة العقل المعرفية، حيث تساءل القرآن في كثير من موارد الاستدلال بقوله: «أفلا يعقلون، أفلا يتدبرون، أفلا يتفكرون، لعلهم يعقلون..» إلى غيره من موارد إعطاء العقل لمساحاته الطبيعية، إلا أن أئمة أهل البيت شدّدوا حرصهم على أن لا يتسيّب العقل في متاهات البحث غير الرشيد، بل أرادوا للعقل أن يحتفظ بعطاءاته الكاملة وفي الوقت نفسه أن يعرف قدر إمكانية حركته دون أن يتجاوز الغيب في تساؤلاته، إذ أنّ المفردة الغيبية تحتفظ بانتسابها إلى ما وراء المشاهدات الحسية التي يعجزُ معها العقل في النهوض بأعباء التفسير، بل يرد أمره إلى الله والراسخين في العلم، وأحسب أن هذه الدعوة من قبل أهل البيت حافظت على قداسة العقل من الشطط والخطل الذي يلجأه البحث غير الناضج للولوج فيما يرجع بخيبة التحيّر، بل والتشرّد كذلك، وعلى أساس هذا «التشرد الفكري» يؤسس مبانيه الخاطئة ويزجّه في متاهاته دون الوصول إلى حقيقةٍ ما.

إخضاع الولاية التكوينية لقانون العلية

قد يحاول البعض أن يُخضع الأمر إلى قانون العلية حيث الحوادث الكونية كلها تخضع إلى مقالة العلة والمعلول، أو إخضاعها إلى قانون السببية والتي تتحكم في القضايا الكونية.

وكل ذلك يتعارض مع منطق الإعجاز الذي تتعاطى معه بحوث الولاية، التكوينية ـ وإن تساءلنا فيما سبق ـ:

هل أن الأمر من باب الإعجاز، أم هو أمرٌ قائم بذاته يتجاوز الأمر الاعجازي، حيث سلمنا أن القضية الغيبية لا تحتاج إلى تفسير والبحث عن تفسير القضية الغيبية ضربٌ من ضروب العبث، إذ الغيب قائم على حالة التسليم والإذعان وقد أمتدح سبحانه أولئك المذعنين للأمر الغيبي.

﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[1].

فالإيمان الغيبي من مقتضيات التقوى التي لابد أن يتحملها الإنسان في سير العروج التكاملي، وإذا أخضعنا مفاهيم الولاية إلى قانون العلية أو السببية أو غيرها فقد أخضعنا إرادة الله إلى ذلك، وكأن الإرادة الإلهية خاضعة إلى معلولها وهذا أمر يتنافى مع الوجدان.

وبذلك لا يمكن انجاح الفهم الصحيح للولاية التكوينية إلا بالتسليم وعدم العبث في التحري عن أسبابها وعلل مناشئها.

---

(١) البقرة: ١، ٣.

الولاية التكوينية في المفهوم الشيعي.. قراءة عرفانية

لم تتحدث الروايات عن ماهية هذه الولاية ولذلك أوكلنا أمرها إلى المفهوم الغيبي الذي تقف عنده كل الاحتمالات، إلا أن العرفاء حاولوا أن يقرؤوا الولاية التكوينية على أساس معطياتهم العرفانية وهو أمرٌ جديرٌ بالاهتمام، إلا أن ذلك لا يعني جزمية المسألة بقدر ما هي رؤية تجمعها توجهات العرفاء والسالكين في تفسير النفس، وهي قضية يتسع فيها البحث إلى أقاص التصورات المعتمدة على بحوثٍ فلسفية يمكن أن يستفاد منها بعض ماهيات النفس الكاملة التي ترقى إلى حقائق الملكوت لتتصرف في التكوينيات تصرفاً يعتمد على شدة ارتباطها بالله تعالى، ولعل هذا البحث سيتفق مع المنهج الفلسفي لأهل السنة إذعانا منهم بالولاية التكوينية ووجوداتها.

ففي سِفره القيّم تحدّث العلامة الشيخ حسن زاده الآملي ـ وهو من العلماء المعاصرين ـ عن هذه المسألة بعد تعليقه على كلام الفارابي في تعريفة لسعادة النفس:

قال الفارابي: السعادة هي أن تصير نفس الإنسان من الكمال في الوجود إلى حيث لا تحتاج في قوامها إلى مادة، وذلك أن تصير في جملة الأشياء البريئة

عن الأجسام، وفي جملة الجواهر الفارقة للمواد وأن تبقى على تلك الحال دائماً أبداً[١].

قال العلامة الشيخ حسن زاده الآملي تعليقاً على ذلك، أقول: ينبغي أن يكون المراد من المادة، المادة الطبيعية، وإلا فللإنسان أبدان طولية كان التفاوت بينها بالكمال والنقص، وإذا صار النفي من جملة المفارقات كانت في أفعالها أيضاً لا تحتاج إلى المادة كما صارت في قوامها كذلك، فحينئذ يصدر عنها آثار غريبة بدون إحساس عضو من أعضائه بشيء كمادة الملكوتيين لهم ذلك الاقتدار فتدبّر في كلام الله سبحان في الإتيان بعرش بلقيس عند سليمان عليه السلام.

﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾[٢].

وكذا في كلام الوصي سلام الله عليه وصلواته في ما كتب إلى سهل بن حنيف «والله ما قلعتُ باب خيبر وقذفتُ به أربعين ذراعاً لم تُحسَّ به أعضائي، بقوةٍ جسدية ولا حركةٍ غذائية ولكن أيدتُ بقوةٍ ملكوتية ونفسٍ بنور ربها مضيئةٍ» رواه الشيخ الأجل عماد الدين الطبري في كتابه بشارة المصطفى لشيعة المرتضى مسنداً.

وقد عرّفوا النفس القوية بأنها هي الوافية بصدور الأفعال العظيمة منها والشديدة في أبواب كثيرة، ومثّلوا بأنا نشاهد نفوساً ضيّقة يشغلها فعل عن فعل فإذا انتصبت إلى الفكر اختل إحساسها وبالعكس، ونرى نفوساً قوية تجمع بين أصناف من الادراكات والتحريكات سيما ما يتعلق بالفضائل والشرافة غير القوة وان يمكن اجتماعها.

---

(١) المدينة الفاضلة: ٦٦.

(٢) النمل: ٤٠.

وقد عرّفوا النفس الشريفة بحسب الغريزة بأنها الشبيهة بالمفارقة في الحكمة والحرية.

وفي عين اليقين للفيض «ومن الغرائب الإنسانية اطاقته بقوته فعلاً أو تحريكاً أو حركة تخرج عن وسع مثله الخ»[١].

وصدور جميع المعجزات وخوارق العادات من الإنسان هي من هذا القبيل بإذن الله سبحانه، والأذن ها هنا هو مشيته النافذة الواردة هي سر الولي الكامل المتصرف في مادة الكائنات

﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾[٢].

والعارف يعبّر عن هذا المقام بمقام «كن»، فمن صار صاحب مقام «كن» يفعل بأمره «كن» ما شاء الله بإذن الله وما تشاؤون إلا أن يشاء الله، فتدبر في قوله سبحانه:

﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾[٣].

حيث أتى بصيغة المتكلم مع الغير، وقال سبحانه:

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٤].

---

(١) عين اليقين للفيض الكاشاني: ٤٠١.

(٢) المائدة: ١١٠.

(٣) الأنبياء: ٦٩.

(٤) النحل: ٤٠.

وصاحب مقام «كن» هو صاحب الهمّة، بل صاحب الأمر، وهو فوق رتبة صاحب الهمة بالبيان الذي ستسمعه منّا في هذه العين، والعارف يخلق بهمته ما يكون له وجود من خارج محل الهمة ولكن لا تزال الهمة تحفظه كما أفاده الشيخ الأكبر.. والإنسان الذي صار صاحب الهمة والإرادة وواجد مقام «كن»، له ولاية تكوينية ويصير في عروجه إلى اتحاده بالنفس الرحماني فيصير ما سوى الله بمنزلة أعضائه وبدنه وهو بمنزلة روحه.

ثم نقل كلاماً عن الشيخ الرئيس قوله «النفس إذا كانت قوية شبيهة بالمبادئ أطاعها العنصر الذي في العالم، وانفعل عنها ووجد في العنصر مايتصور فيها».

ثم قال:

واعلم انّ الإنسان الراقي إلى هذه الرتبة العالية والدرجة الرفيعة له رتبة النبوة الانبائية، فليميز بين النبوة التشريعية والإنبائية، والأولى ختمت بسيدنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، والثانية لا تنقطع والكل مدعو إليها فافهم.

النبوة الإنبائية هي تسمى العامة والنبوة المقامية التعريفية أيضاً.

ثم اعلم ان الشيخ ذهب في الفصل الأول من خامسة الشفاء إلى أن أخص الخواص بالإنسان تصور المعاني الكلية العقلية المجردة كل التجريد الخ ــ وأنت بما حققنا دريت أن للإنسان، شأناً فوق ذلك وليس هذا الحد الذي بينه هو أخص الخواص بالإنسان وإن كان غيره لا يقدر على ذلك الحد من التجريد، بل الإنسانية الحقيقية لها مقام فوق الخلافة الكبرى.

روايتان في مقام «كن» نكتفي بنقلهما تبركاً:

إحداها: روي أنه ورد في الحديث القدسي ان الله عزوجل قال يا ابن آدم خلقتك للبقاء، وأنا حي لا أموت، أطعني فيما أمرتك به، وانتهِ عما نهيتك عنه، أجعلك مثلي حياً لا تموت، أنا الذي أقول لشيء كن فيكون، أطعني فيما أمرتك به أجعلك مثلي، إذا قلت لشيء كن فيكون.

وأخراها: عن النبي ﷺ، أنه يأتي الملك إلى الجنة بعد أن يستأذن في الدخول عليهم، فإذا دخل ناولهم كتاباً من عند الله بعد أن يسلم عليهم من الله فإذا في الكتاب لكل إنسان مخاطب به: من الحي القيوم الذي لايموت إلى الحي القيوم الذي لا يموت: أما بعد فاني أقول للشيء «كن فيكون» وقد جعلتك اليوم تقول للشيء كن فيكون قال ﷺ: فلايقول أحد من أهل الجنة للشيء كن إلا ويكون[1].

هذا ما اقتبسناه من كلام العلامة الشيخ حسن زادة الآملي ويلاحظ فيه:

أولاً: إيكال تفسير الولاية التكوينية إلى مباحث النفس المأخوذة من كلمات الفلاسفة والعارفين، فقد حاول الشيخ استمزاج كلا الرؤيتين ليكون منها رؤيةً أخرى يلاحظ فيها مسايرة نتائجه للنصوص الواردة عن النبي والأئمّة عليهم السلام، إذ من المعروف أن كلمات الفلاسفة في النفس وغيرها ليست مستنبطة من الأحاديث بل هي متصيدة من بعض الآيات والروايات التي يفسرها الذوق الفلسفي على حسب ما ورثه من الفلاسفة القدماء، وتوجهات العارفين لا تخلو من حدسٍ ناشئ من حالة التعلق بالله تعالى والإذعان له وهي أقرب إلى جو النصوص لكنها تُعدُ نتيجة للمباحث الفلسفية كذلك مع أنها خاضعة لتفسير الآيات والروايات.

(١) عيون مسائل النفس للشيخ حسن زادة الآملي صفحة ٦٠٩ وما بعدها.

ثانياً: لم يكد العلّامة في مباحثه أن يخرج ـ أخيراً ـ عن حالة الإذعان بالغيب وإيكال الأمر إلى الإرادة الإلهية التي تغيب كنهها عن عقولنا المحدودة، وهذا يُلمس من قوله:

«وصدور جميع المعجزات وخوارق العادات من الإنسان هي من هذا القبيل بإذن الله سبحانه، والأذن ها هنا هو مشيئته النافذة الواردة في سرّ الولي الكامل المتصرف في مادة الكائنات.

﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ...﴾[1].

وإحالة الأمر أخيراً إلى «سر الولي» كما في تعبيره إحالته إلى مجهول غيبي لابد أن يذعن الإنسان بعجزه في تفسير ذلك، وقد أشرنا إلى بعض الاحتمالات التي تساءلنا فيها بقولنا: «هل أن السر في التصرف الكوني راجعٌ إلى قابلية هذا الاسم الأعظم الذي يمتلكه المعصوم فيستطيع عندها التغيير والتصرف؟.

أم أن ذلك يرجع إلى ذات الولي الذي يمتلك الاسم الأعظم»؟.

وبقيت هذه التساؤلات الحائرة لم تجد جواباً شافياً سوى إحالة الأمر إلى قدرته تعالى وغيبه المكنون في أوليائه.

ثالثاً: يُلاحظ في البحث الذي أورده العلامة الآملي أنه أكثر ما يوكل بعض تقريرات هذه المباحث إلى ما توصل إليه الشيخ ابن عربي وغيره من علماء السنة، ويستفاد من ذلك الاتفاق في وجهات نظر الفريقين حول هذه الولاية التكوينية ومناهج البحث فيها المستقصاة من الآيات القرآنية.

---

(١)عيون مسائل النفس للشيخ حسن زادة الآملي صفحة ٦٠٩ وما بعدها.

رابعاً: إنّ اعتماد العلامة وغيره من الفلاسفة والعارفين من الفريقين على الآيات القرآنية حسبما يُمليه عليهم الذوق الفلسفي دون التوصل بنتائجهم إلى الروايات الواردة عن النبي وأهل البيت عليهم السلام ، أي أن الشعور بالتكلف في فهم الآية وتفسيرها لا يخلو من واقع عند متابعة واستقصاء هذه البحوث.

خامساً: بالرغم مما ذكرناه إلا أن البحوث في هذا الشأن لها أهميتها من كونها تضيف معلومةً أخرى في تطوير مناهج البحث في هذا المضمار، فضلاً عن كونها تشير إلى حالة العجز في الوصول إلى نتائج قطعية ما لم توكل الأمور إلى الأمر الغيبي والإذعان لأمر الله تعالى في أوليائه.

الفرق بين الولاية وبين النبوة في نظر العارفين

من المباحث المهمة في هذا الشأن التفريق بين الولاية وبين النبوة التي تثبته المباحث العرفانية، ومن خلال ذلك يمكن الاستفادة من إمكانية الولي في التصرف، ففي بحثه في تقسيم الولاية أشار العلامة الشيخ حسن زادة الآملي ما استفاده من فصوص الحكم:

الولاية تنقسم بالعامة والخاصة.

والأُولى تشتمل على كل من آمن بالله وعمل صالحاً على حسب مراتبهم، كما قال الله تعالى:

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

والثانية تشتمل على الواصلين من الساكلين فقط عند فنائهم فيه، وبقائهم به، فالخاصة عبارة عن فناء العبد في الحق، فالولي هو الفاني فيه الباقي به، وليس

المراد بالفناء هنا انعدام عين العبد مطلقاً بل المراد منه فناء الجهة البشرية من الجهة الربانية، إذ لكل عبدٍ جهة من الحضرة الإلهية هي المشار إليها بقوله:

﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾(١).

وذلك الإنصاف لا يحصل إلا بالتوجه التام إلى جناب الحق المطلق سبحانه، إذ به يقوي جهة حقيقة فتغلب جهة خلقيته إلى أن يقهرها ويفنيها بالأصالة كالقطعة من الفحم المجاورة للنار فانها بسبب المجاورة والاستعداد لقبول النارية والقابلية المختفية فيها تشتعل قليلاً قليلاً إلى أن تصير ناراً فيحصل منها ما يحصل من النار من الإحراق والإنضاج والإضاءة وغيرها، وقبل الاشتعال كانت مظلمة كدرة باردة.

وذلك التوجه لا يمكن إلا بالمحبة الذاتية الكامنة في العبد وظهورها لا يكون إلا بالاجتناب عما يضادها ويناقضها وهو التقوى عما عداها، فالمحبة هي المركب، والزاد التقوى، وهذا الفناء موجب لأن يتعين العبد بتعينات حقانية إلهية وصفات ربانية مرة أخرى وهو البقاء بالحق، فلا يرتفع التعين منه مطلقاً، وهذا المقام دائرته أتم وأكبر من دائرة النبوة لذلك اختتمت النبوة، والولاية دائمة، وجعل الولي اسماً من أسماء الله تعالى دون النبي، ولما كانت الولاية أكبر حيطة من النبوة وباطناً لها شملت الأنبياء والأولياء، فالأنبياء أولياء فانين في الحق باقين به منبئين عن الغيب وأسراره بحسب اقتضاء اسم الدهر إنبائه وإظهاره في كل وقت وحين منه(٢).

---

(١) البقرة: ١٢٨.

(٢) الفصل الثاني عشر من مقدمات شرح القيصري على فصوص الحكم: ٤٥ ـ ٤٦.

والمثير للانتباه أن هذا المبحث الذي ذكره ابن عربي وهو من علماء أهل السنة ينسجم وتوجهات المدرسة الإمامية في رؤيتها للولي وهو الإمام، فمقام الولاية متقدم على مقام النبوة كما قرره ابن عربي وهي رؤية الإمامية في مقام الإمام ـ وقد أشرنا إلى ذلك في محله من البحث كما مرّ ـ فقد روى في الكافي عن الصادق عليه السلام: ان الله عزوجل اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبياً، وأن الله اتخذه نبياً قبل أن يتخذه رسولاً، وان الله اتخذه رسولاً قبل أن يتخذه خليلاً، وان الله اتخذه خليلاً قبل أن يتخذه إماماً، فلما جمع له الأشياء قال:

﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾.

قال عليه السلام: فمن عظمها في عين إبراهيم قال: ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين.

قال: لا يكون السفيه إمام التقي[1].

وعن المفيد بسنده عن درست وهشام عنهم عليهم السلام قال: قد كان إبراهيم نبياً وليس بإمام حتى قال الله تبارك وتعالى إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي فقال الله تبارك وتعالى: لا ينال عهدي الظالمين، من عبد صنماً أو وثناً أو مثالاً لا يكون إماماً[2].

فالإمامة ـ وهي الولاية في مفهوم الإمامية ــ رتبة متقدمة على النبوة، وبذلك يتفق الباحثون من الفريقين في تقدم هذه الرتبة وأولويتها على النبوة، وهي ثوابت أكدها روايات أهل البيت عليهم السلام كما مر.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن ١: ٢٧٩.

(٢) نفس المصدر.

المنهج التأصيلي للولاية التكوينية في مفهوم أهل السنة

لم يتبلور مصطلح «الولاية التكوينية» عند الشيعة في بحوثهم إلا في وقت متأخر، إلا أن المفهوم كان متعارفاً متداولاً، والمصطلح كان وسيلة تقريبية لمسألة التنظير لهذا المفهوم، ففي مباحث المتقدمين يُعد مفهوم الولاية التكوينية أمراً مفروغاً منه إلا أنه لم يجمعها مصطلح يساهم في تسهيل الفهم التحقيقي لدى الباحثين.

وهكذا مباحث أهل السنة فهي من الأولى أن لا تجتمع تحت مصطلح يوحد مفاهيم الولاية التكوينية، ووجه الأولوية كون أهل السنة تعاطوا مع مباحث الإمامة على أساس الرؤية السياسة التي تنظّر الخليفة كونه حاكماً سياسياً وليس مرشداً دينياً يتولى الشأن الديني بقدر ما يتعهد بالشأن الدنيوي، لنظرية الفصل بين الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية للخليفة، فقد نظّروا للخلافة بأنها منصب دنيوي يقوم الخليفة بأعبائه وذلك في عهدٍ مبكرٍ من الصدر الإسلامي الأول بعد أن وزّع الخليفة الثاني مهام خلافته وجعل الأمر المالي له دون الإفتاء حيث قال: أيها الناس: من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبيّ بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت،

ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فان الله جعلني له خازناً وقاسماً(١).

وهذا التقسيم يعني التخلي عن الأمر الديني بشكلٍ يساهم في رؤية تنظيرية تدفع بالخليفة الإسلامي إلى حاكم سياسي صرف، وإذا كان الأمر كذلك فان الخليفة الإسلامي المتنصل عن مسؤولياته الدينية سيقوم بالعبء الإداري للأمور الدنيوية كذلك، وسيُلغى مفهوم الحاكمية لله بواسطة الخليفة، وبهذا فقد كانت وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انقلاباً لكثير من المفاهيم الإسلامية، ومنها مواصفات الخليفة وشرائطه، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء المفهوم الولايتي للأمر التكويني الذي يمتاز به الولي أو الخليفة الشرعي وهو المعصوم، بل كانت المباحث في هذا الشأن تأخذ مساحةً مهمة وتتعاطى بجدية تامة مع واقع الولاية التكوينية للأولياء، أي أن هناك فاصلاً تنظيرياً بين بحث إمكانية الولاية التكوينية وبين إمكانية الخليفة على التصرف في التكوينيات، فبعد فصل الخليفة السياسي لمهامه الدنيوية عن حقيقة تحّمل مسؤولياته الدينية، نضجت فكرة البحث التنظيري للولاية التكوينية للأولياء لكنه بمعزل عن إمكانيات الخليفة ومهامه.

إلا إننا لا ننكر ما قدّمه بعض المتأخرين في تحقيق هذه الولاية بقوله عند تعريفه لكرامات الأولياء حيث قال:

الكرامات جمع كرامة وهي في اللغة «الشرف» من الكرم الذي يعين شرف الشيء في نفسه أو في خلق من الأخلاق، أو الإكرام: الذي هو إيصال نفع إلى الإنسان، لا يلحقه فيه غضاضة أو أن يجعل ما يوصل إليه شيئاً كريماً أي شريفاً.

(١) تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة: ١٤٥ للمؤلف.

أما في الاصطلاح الشرعي فقد عرّف ابن عابدين الكرامة: بأنها ظهور أمر خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم لمتابعة نبي من الأنبياء، مقترناً بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح غير مقارن لدعوى النبوة.

فامتازت الكرامة بعدم الاقتران بدعوى النبوة عن المعجزة وبكونها على يد ظاهر الصلاح وهو الولي عما يسمونه معونة، وهي الخارق الظاهر على أيدي عوام المؤمنين تخلصاً لهم من المحن والمكاره، وبمقارنة صحيح الاعتقاد والعمل الصالح عن الاستدراج، وبمتابعة نبي قبله عن خوارق مدعي النبوة المؤكدة لكذبه المعروفة بالاهانة، كبصق مسيلمة في بئر عذبة الماء ليزداد ماؤها حلاوة، فصار ملحاً أجاجاً.

وقد ذهب أهل السنة والجماعة من الفقهاء والأصوليين والمحدثين وغيرهم خلافاً للمعتزلة ومن وافقهم، إلى أن ظهور الكرامة على الأولياء جائز عقلاً لأنها من جملة الممكنات، وأنها واقعة نقلاً مفيداً لليقين من جهة مجيء القرآن بها، ووقوع التواتر عليها قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل، وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة إلى إثبات الجواز[(١)].

وقال ابن تيمية: وكرامات الأولياء حق باتفاق أهل الإسلام و السنة والجماعة، وقد دل عليها القرآن في غير موضع، والأحاديث الصحيحة والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين وغيرهم، إنما أنكرها أهل البدع من المعتزلة والجهمية ومن تابعهم[(٢)].

---

(١) أنظر الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية الجزء ٤٥ صفحة ١٧٩ الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.

(٢) نفس المصدر.

الولاية التكوينية تساوق المعجزة في مفهوم أهل السنة

تساءلنا فيما سبق عن ماهية الولاية التكوينية لدى المعصوم وقلنا هل هي المعجزة أم هي ماهية أخرى تتناسب معها خصائص المعصوم، واقترحنا، أن تكون نتيجة التساؤل هو التسليم لأنها في ضمن المفهوم الغيبي الذي لا يمكن خرقهُ أو الوصول إلى كنهه. إلا أن ما يحدث في المفهوم السني أن الولاية التكوينية هي من سنخ المعجزة التي يتحدّى بها النبي قومه أو هي الكرامة لما دون الأنبياء، لأنها خرق للعادة المألوفة لدى الناس، وإن كان بعضهم يوعز ذلك إلى مختصات الولي وقابلياته إلا أنه لم يقف بعد عند ماهية هذه المختصات ويبدو أنه أحالها إلى الأمر الغيبي كذلك.

والظاهر أن الفرق بين المعجزة وبين الولاية، أن المعجزة حالة خرق الأمور الطبيعية والنواميس الكونية في مقام التحدي ولغرض تصديق الدعوى، في حين تعد الولاية أعم من ذلك إذ هي تأخذ خصوصيات المعجزة وأكثر، فالولاية هي خصوصية لدى المعصوم تُفاض عليه من قبله تعالى، في حين آن الإعجاز هو شبيه باستجابة الدعاء للولي إذا أضطر إلى إثبات دعواه في مقام التحدي.

فمفهوم المعجزة اختاره التفتازاني عند تنظيره لذلك قائلاً: المبحث الثاني: المعجزة، أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي وعدم المعارضة، وقيل أمر قصد به إظهار صدق من ادعى النبوة والرسالة، وزاد بعضهم قيد موافقة الدعوى. وبعضهم مقارنة زمن التكليف إذ عند انقراضه تظهر الخوارق «القصد التصديق» ثم قال تعليقاً على ذلك:

«المعجزة» مأخوذ من العجز المقابل للقدرة، وحقيقة الإعجاز إثبات العجز استعير لإظهاره، ثم أُسند مجازاً إلى ما هو سبب العجز، وجعل اسماً له.. إلى أن

يقول: والمعجزة في العرف أمر خارق للعادة مقرون بالتحدّي مع عدم المعارضة، وإنما قال: أمر ليتناول الفعل كانفجار الماء من بين الأصابع وعدمه كعدم إحراق النار، ومن اقتصر على الفعل جعل المعجز ههنا كون النار ﴿بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا﴾[١] وبقاء الجسم على ما كان عليه من احتراق، واحترز بقيد المقارنة للتحدي عن كرامات الأولياء، والعلامات الارهاصية التي تتقدم بعثة الأنبياء، وعن أن يتخذ الكاذب معجزة مَنْ مضى من الأنبياء حجّة لنفسه ويقيد عدم المعارضة عن السحر والشعبذة، كذا ذكره الإمام الرازي[٢].

هذا هو مفهوم المعجزة عند الرازي ومن تبعه، فقد فسّر الأمر الخارق للعادة الذي يحصل عند الأنبياء بالمعجزة.

إلا أن التفتازاني يغوص في أعماق هذا البحث ليشير إلى النفس وهي تتسامى في كمالاتها لتُحدث خرقاً للعادة وأمراً تُظهر فيه النفس قوتها وإرادتها.

قال في حديثه عن النفس: قال الحكماء: إنّ الإنسان يحتاج في تعيّشه إلى اجتماع مع بني نوعه، وتشارك لا يتم إلا بمعاملات تفتقر إلى قانون متفق عليه يقرره على ما ينبغي من تميز عن الآخرين بخصوصية من قبل خالق الكل، وآيات تقتضي الإقرار به، والانقياد له، وهي بحسب القوة الإنسانية الاطلاع على المغيبات لاتصال النفس بعالم الغيب وبحسب القوة الحيوانية، باعتبار الحركات ظهور أفعال يعجز عن أمثالها أمثاله، لحدوث رياح وزلازل وحرق وغرق وهلاك أشخاص ظالمة، ومدن فاسدة ونحو ذلك، لاختصاص النفس بقوة التصرف فيما عدا بدنها من الأجسام،

---

(١) الأنبياء: ٦٩.

(٢) شرح المقاصد ٥ : ١١.

وباعتبار السكنات، الإمساك عن القوت مدة غير معتادة لانجذاب النفس إلى عالم القدس، واستتباعها القوة الغاذية وخوادمها، ومن ههنا جاز أن تتمثل لقوته المتخيلة الكاملة العقول المجردة والنفوس السماوية، سيما العقل الفعال الذي له زيادة اختصاص بعالم العناصر أشباحاً مصورة تخاطبه، وتحدث في سمعه كلاماً منظوماً يحفظ ويتلى، وهذا هو الوحي ونزول الملك والكتاب، وأما كون ذلك من الله تعالى لنظام المعاش ونجاة المعاد، وصلاح العباد مع نفي القصد والغرض من أفعاله، والعلم بالجزئي على الوجه الجزئي في أوصافه، فقرروه بان العناية الإلهية أعني إحاطة علمهُ السابق بنظام الموجودات على الوجه اللائق تقتضي فيضان ذلك النظام على الترتيب والتفصيل الذي من جملته وجود الشروع والشارع ليكون الموجود على وفق المعلوم، ولاإخفاء في أن هذا لا يكفي فيما ثبت الضرورة من الدين(١).

تقريرات التفتازاني لكلام الفلاسفة

هذا ما قرره التفتازاني من كلام الفلاسفة، وقد وافقهم في احتياج الناس إلى مبعوث من قبل الله تعالى ينظّم لهم معاشهم ويهديهم إلى الرشد والصلاح، ثم أخذ يقرر بعض فقرات ما ورد في كلامهم وسنوجزه بالنقاط التالية:

أولاً: النفوس القدسية

أن يكون [أي النبي] كاملاً في قوته النفسانية أعني الإنسانية والحيوانية المدركة والمحركة، بمعنى أن نفسه القدسية بصفاء جوهرها، وشدة اتصالها بالمبادئ العالية المنتقشة بصور الكائنات ماضيها وحاضرها وآتيها، وقلة التفاتها إلى الأمور

(١)شرح المقاصد ٥ : ١١.

الجاذبة إلى الخسة السافلة تكون بحيث يحصل لها جميع ما يمكن للنوع دفعه أو قريباً من دفعه، إذ لا بخل هناك، ولا احتجاب، وإنما المانع هو انجذاب القوابل إلى عالم الطبيعة وانغماسها في الشواغل عن عالم العقل، وأن قوته المتخيلة تكون بحيث يتمثل لها العقول المجردة صوراً وأشباحاً يخاطبونه ويسمعونه.

ثانياً: الإطلاع على المغيبات

قال: وليس ببعيد لتحقيقه في حال النوم على ما تعرفه من نفسك وتسمعه من غيرك، وسبب ذلك اتصال النفس بالمبادئ العالية، أعني العقول والنفوس السماوية المنتقشة بصور ما يستند إليها من الحوادث لما تقرر من أنها عالمة بذواتها، وأن العلم بالعلل والأسباب يوجب العلم بالمعلولات والمسببات، غاية الأمر أن علم العقول بالحوادث لا يكون إلا على وجه كلي خالٍ من قيد الهذية وخصوص الوقتية والكاملون قد يدركونها على الوجه الجزئي، أما يجعلها جزئية بمعونة الحواس الباطنة على ما قررها الحكماء، وأما لارتسامها في النفوس السماوية، كذلك على ما يراه بعضهم، ومعنى اتصال النفس بالمبادئ العالية صيرورتها مستعدة لفيضان العلوم عليها بحصول القوى لها وزوال المانع أعني الشواغل الحسية عنها، بمنزلة مرآة مجلوة تحاذي شطر الشمس، ولا يلزم من ذلك انتقاشها بجميع ما في المبادئ من الصور، لأن قبول كل صورة استعداداً يخصها.

ثالثاً: التأثير على القضايا الكونية

«انّ ما يحدثه الولي من أفعال يعجز غيره الإتيان بها» قال التفتازاني معلّقاً على ذلك: فيجوز أن يكون بعض النفوس من القوة بحيث تتصرف في أجسام أُخر غير بدنها، بل في كلية العناصر حتى كأنها نفس لعالم العناصر.

رابعاً: تأثير الإمساك عن الطعام

قال: كما في بعض الأمراض لاشتغال الطبيعة بهضم الأخلاط الفاسدة، وتحليل المواد الردية عن تحليل المواد المحمودة والرطوبات الأصلية المحوج إلى البدل، فيجوز في حق الأشخاص الكاملين لانجذاب نفوسهم إلى جناب القدس بالكلية، واستتباعها القوى الجسمانية التي بها الهضم والشهوة والتغذية وما يتعلق بذلك، بل لا يبعد أن يكون هذا من حق هؤلاء، أولى وأقرب منه في المرض لكون احتياج المريض إلى الغذاء أوفر وأوفى.

خامساً: نزول الوحي وظهور الملك

قال في تقريره لذلك: أن النائم ومن يجري مجراه في عدم استيلاء الحواس عليه قد يشاهد صوراً غريبة، ويسمع أصواتاً عجيبة، وليست بمعدومة صرفة ولا موجودة في الخارج، بل في القوة المتخيلة والحس المشترك، وربما لا يكون متأدية إليه من طرق الحواس الظاهرة، بل من عالم آخر، فلا يبعد أن يكون لبعض أفراد الإنسان نفس شريفة شديدة الاتصال بعالم العقل، قليلة الالتفات إلى عالم الحس، ومتخيلة شديدة جداً قوية التلقي من عالم الغيب، قليلة الانغماس في جانب الظاهر، لا يعصيها المصورة، ولا يشغلها المحسوسات عن أفعالها الخاصة، ويحصل لذلك الإنسان في اليقظة أن يتصل بعالم الغيب ويتمثل لقوته المتخيلة العقول المجردة والنفوس السماوية أشباحاً مصورة سيما العقل الفعال الذي له زيادة اختصاص بعالم العناصر، فتخاطبه وتُحدث في سمعه كلاماً مسموعاً يحفظ ويتلى، ويكون ذلك من قبل الله وملائكته لا من الإنسان، وهذا معنى الوحي ونزول الملك والكتاب، وقد يكون ذلك على غاية الكمال، فيعبر عنها بمشاهد، وجه الله الكريم وسماع كلامه من غير واسطة[1].

(١) نفس المصدر.

ما ذكره الشهرستاني في الملل والنحل

يُعدّ أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني من أهم علماء أهل السنة المهتمين بأحوال الملل والنحل واختلافاتها، ويُعدّ كتابه «الملل والنحل» من أهمّ تلك المصادر المهمة في هذا الشأن، كما أن ما ذكره الشهرستاني في شؤون المعجزات والكرامات يُعد مؤشراً مهماً في إحداث التقارب في وجهات نظر علماء المسلمين حول التصرف للولي، فقد قرر كلام ابن سينا وجعله منطلقاً لتفسير هذه الإمكانيات الخارقة عند الولي حيث قال:

خصائص المعجزات والكرامات ثلاث: خاصية في قوة النفس وجوهرها ليؤثر في هيولى العالم بإزالة صورة وإيجاده صورة، وذلك أن الهيولي منقادة لتأثير النفوس الشريفة المفارقة مطيعة لقواها السارية في العالم، وقد تبلغ نفس إنسانية في الشرف إلى حد يناسب تلك النفوس فيفعل فعلها وتقوى على ما قويت هي، فتزيل جبلاً من مكانه، وتذيب جوهراً صلباً فيستحيل، وتجمد جسماً سائلاً فيستحيل جحراً، ونسبة هذه النفس إلى تلك النفوس كنسبة السراج إلى الشمس، فكما أن الشمس تؤثر في الأشياء تسخيناً بالإضاءة كذلك السراج يؤثر بقدرة، وأنت تعلم أن للنفس تأثيرات جزئية في البدن، فانه إذا حدث في النفس صورة الغلبة والغضب حمى المزاج واحمّر الوجه، وإذا حدثت صورة مشتهاة فيها حدثت في أوعية المني حرارة مبخرة مهيجة للريح حتى يمتلئ به عروق آلة الوقاع فتستعد له والمؤثر ها هنا مجرد التصور لا غير.

والخاصية الثانية أن تصفو النفس صفاءً يكون شديد الاستعداد للاتصال بالعقل الفعال حتى يفيض عليها العلوم، فإننا قد ذكرنا حال القوة القدسية التي

تحصل لبعض النفوس حتى تستغني في أكثر أحواله عن التفكر والتعليم الشريف البالغ منه.

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ﴾.

والخاصة الثالثة للقوة المتخيلة بأن تقوى النفس وتتصل في اليقظة بعالم الغيب ـ كما سبق ـ وتحاكي المتخيلة ما أدركت النفس بصورة جميلة وأصوات منظومة، فيرى في اليقظة ويسمع فتكون الصورة المحاكية للجوهر الشريف صورة عجيبة في غاية الحسن وهو الملك الذي يراه النبي وتكون المعارف التي تتصل بالنفس من اتصالها بالجواهر الشريفة تتمثل بالكلام الحسن المنظوم الواقع في الحس المشترك فيكون مسموعاً والنفوس وان اتفقت في النوع إلا أنّها تتمايز بخواص وتختلف أفاعيلها اختلافات عجيبة، وفي الطبيعة أسرار لاتصالات العلويات بالسفليات عجائب، وجل جناب الحق عن أن يكون شريعة لكل وارد، وأن يرد عليه إلا واحد...

ثم قال الشهرستاني بعد هذا الكلام: وبعد فما يشتمل عليه هذا الفن ضحكة للمغفل عبرة للمحصِل، فمن سمعه فاشمأز عنه فليتهم نفسه فلعلها لا تناسب وكل ميسر لما خلق له[1].

ولعل ما ذكره الشهرستاني من كلام ابن سينا ينسجم مع كثير من مذاهب علماء أهل السنة في رؤيتها للنفس وإمكانية حدوث الكرامة والقابلية على التصرف، إذ فلسفة ابن سينا مال إليها الكثير لمحاولاته في المزاوجة بين الدين والفلسفة بما يناسب وتوجهات الكثير من علماء الفريقين.

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ٣: ٦٤.

ما قرره الآلوسي في مسألة التصرف في التكوينات

ويذعن الآلوسي بمسألة الكرامة للولي وإمكانية تصرفه في الأمور التكوينية وفقاً للمصلحة، إلا أنه التزم بأن ما حصل لآصف من التصرّف هو إعدامٌ ثم إيجاد، أي إعدام العرش ثم إيجاده في لحظات وهي قدرة هائلة يمتلكها الولي قال: وقد اتفق البر والفاجر على وقوع ما هو أعظم من ذلك وهو قطع الشمس في طرفة عين ألافاً من الفراسخ مع أن نسبة عرش بلقيس إلى جرمها نسبة الذرة إلى الجبل، وقال الشيخ الأكبر قدس سره: أن آصف تصرف في عين العرش فأعدمه في موضعه وأوجده عند سليمان من حيث لا يشعر أحدٌ بذلك إلا من عرف الخلق الجديد الحاصل في كل آن وكان زمان وجوده عين زمان عدمه وكل منهما في آن وكان عين قول آصف قول الفعل في الزمان فان القول من الكامل بمنزلة كن من الله تعالى.

ومسألة حصول العرش من أشكل المسائل إلا عند من عرف ما ذكرناه من الإيجاد والإعدام، فما قطع العرش مسافة ولا زويت له أرض ولا خرقها. قال الآلوسي: وما ذكره من أنه كان بالإعدام والإيجاد مما يجوز عندي وان لم أقل بتجدد الجواهر تجدد الاعراض عند الأشعري إلا أنه خلاف ظاهر الآية، واستدل بها على ثبوت الكرامات[1].

واعتراف الآلوسي بكرامات الأولياء وإمكانية تصرفهم، يساهم في تأكيد مقالة هذه الولاية التكوينية في مفهوم أهل السنة وتوفرها لدى الأولياء ويدفع ما رُمي به الشيعة الإمامية من تهمة الغلو في أئمتهم عليهم السلام.

---

(١) روح المعاني للآلوسي ٩: ٢٦٨.

التوافق في المباني والمفاهيم

نستخلص مما ذكرناه من رأي الإمامية وأهل السنة في حقيقة التصرف التكويني للأولياء بالتقريرات المتقدمة حول النفس ودواعيها، والقوى المترتبة عليها، وإمكانية التصرف التابع لقوة النفوس وتعلقها القدسي.

انّ ما يمكن استفادته من ذلك التوافق أُمور:

أولاً: اعتراف جميع المسلمين بإمكانية الولي على الولاية التكوينية، والتصرف بالكون على أساس الإمكانية المتوفرة لديه.

ثانياً: انّ ما يدّعيه الشيعة الإمامية في حق أئمتهم لم يكن ضرباً من الغلو، أو هو الغلو الذي حاول بعضهم إلصاقه بالشيعة، جراء ما يرونه من روايات تؤكد إمكانية الولي بالتصرف التكويني كما تصرف الأنبياء من قبلهم كسليمان في تسخير الريح، وعيسى في إحياء الموتى، وموسى في انقلاب العصا إلى أفعى، إلى غير ذلك من التصرفات التي استطاع بها الأنبياء إثبات صدق دعواهم، أو بما تقتضيه المصلحة من التحدي وعدمه من أجل التبليغ والإنذار.

ثالثاً: ما بحثه علماء الإمامية في مباحث النفس وإيكال أمر هذه القوة إلى نفس الولي أذعن به علماء أهل السنة من ارتقاء النفس إلى مراقي القدس والكمال.

رابعاً: تُعدُ هذه البحوث محاولة لإيقاف الحملات الظالمة التي يشنها البعض على الشيعة والتثقيف ضدهم باتهامهم في مقالاتهم لأئمتهم، في حين يستطيع الباحث من المذاهب الإسلامية مراجعة مصادر أهل السنة في ولاية الولي التكوينية، لتساهم هذه البحوث على توحيد الصف، ووحدة الكلمة، ودحر أولئك المغرضين والمعاندين.

الولاية التكوينية والعلم الحديث... قراءة تجريبية

لم تقتصر مباحث إرادة النفس وقابلياتها على المسألة العقائدية وحدها، فالعلوم التجريبية لم تغفل هذه الظواهر، وإذا كان التفسير الديني قد أعطى إجابته لظاهرة الولاية التكوينية على أساس النص، فان العلوم التجريبية حاولت أن تشارك الرؤية الدينية في توجهاتها؛ لا على أساس دعم الظاهرة الدينية، بل على أساس الاستجابة الملحة لتساؤلات الإنسان لإمكانية تأثير النفس على التكوينيات واستجابة هذه التكوينيات لقابلية النفس الفذة على التأثير بها.

فالجمعيات الروحية وبحوثها قدّمت رؤاها على أساس محاولاتها التجريبية فخرجت بنتائج لا تختلف عن تلك التي ذكرتها النصوص الدينية.

فمن ذلك ما أثبته عالم النفس المعاصر جوزف ـ ت ـ راين من أن القوى العقلية لها تأثير في المادة بقوله: أن القوى العقلية يمكنها أن تؤثر في المادة تأثيراً عملياً وان هذا التأثير العقلي في المادة لا ينشأ عن قوة فيزيائية.

وأضاف أيضاً من خلال تجاربه أن ظاهرة تأثير العقل في المادة المتصلة وثيق الصلة بظاهرة الإدراك عن غير طريق الحواس، وأن الظاهرتين تتحدان عملياً ومنطقياً، وعندما يجيء تفاعل العقل مع المادة عن طريق الحس العادي يوصف بأنه إدراك عن غير طريق الحواس، أما عند ما ينتج هذا التفاعل تغييراً حركياً فيما حوله من مادة بغير واسطة فيزيائية، فانه يوصف كحركة عقلية.

ومما قاله العلامة «راين» عن نتائج بحوثه في جامعة «ديوك» في هـذا الـشأن: أن للعقل قوة تستطيع التأثير في المادة، ومهما كانت الطاقة المحركة وأياً كان نشاطها فانها تفعل للمادة شيئاً يمكن قياسه إحصائياً، فهي تُحدث نتائج في البيئة المادية لا يمكن تعليلها بأي عامل أو نوع من الطاقة معروف لعلم الطبيعة، وعلى أية حال لابد أن نفترض وجود طاقة[1].

إنّ تقارير العلماء التجريبيين والتي تعبّر عن قوة النفس وتأثيرها بالمادة، بالقوة العقلية تتفق وما ورد في النصوص الدينية فهي تعتمد في نتائجها على التجارب التي أجريت في المختبرات العلمية.

إنّ المثير في الأمر هو قيام المحافل العلمية الأوربية للاهتمام بهذا الأمر، وقد ساهمت تجارب العلماء في الشأن الروحي قسطاً وافراً من تمتين هذه القضية وتعزيزها على أساس المستوى المختبري.

المعجزة.. نتائج العلوم المختبرية

أكد الباحث الدكتور رؤوف عبيد في كتابة «الإنسان روح بلا جسد» أن علم الروح الحديث أو المختبري «نجح في إثبات إمكان حدوث المعجزات الموصوفة في الكتب المقدسة، فالعلم الروحي لا ينحو نحو العلم المادي من حيث إنكار كل ظاهرة غير مألوفة يعجز الإدراك المساوي عن تصورها أو عن تعليلها، بل أنه قد يسلّم بصحة بعض الظواهر غير المألوفة أو غير العادية بشرط أن تصمد للاختبار الكافي، ولوسائل التحقيق الدقيقة، فهو في حقيقته دراسة معملية للظواهر غير

---

(١) الطاقة الخفية والحاسة السادسة د. شفيق رضوان: ٢٩.

المألوفة أو غير العادية بوجه عام، أساسها هو عدم إنكارها مقدماً لمجرد العجز عن تعليلها تعليلاً مادياً.

وأساس هذه الدراسة هو التسليم بوجود قوى للإدراك رباعية الأبعاد.. أي تشمل الطول والعرض والارتفاع والزمان في وقت واحد وتجمع بينها، فلاتعرف هذه القوى بالتالي بفواصل الزمان أو المكان في عقل الإنسان وحواسه، والكتب المقدسة تفيض بوصف ظواهر غير مألوفة وغير عادية، بل لا نغالي إذا قلنا أن شتى أنواع الظواهر الروحية موصوفة فيها، وقد عنى بإبراز هذه الحقيقة نخبة من العلماء والباحثين تحت لواء العلم والعقيدة معاً، ممن وجدوا في العلم الروحي الحديث وسيلة علمية لتوضيح الحقائق العقيدية وتقريبها على أسس عصرية يمكن أن تتقبلها عقول الكافة[1]... ثم يضيف: بيّنا كيف كان هذا العلم الروحي الوليد مصدر أضواء جديدة على بعض جوانب الاعتقاد، وفي نفس الوقت كان بمثابة دعوة صريحة لإقامة فقه من الإيمان الموضوعي المترابط الذي ينبغي أن تندمج فيه حكمة الحكماء بعلم العلماء، فلا يعتبران بابين للمعرفة منفصلين، بل باباً واحداً، ما دام العلم والعقيدة معاً هما عبارة عن البحث في قوانين الله تعالى، وهو واحد لا يتعدد بتعدد نواحي البحث والاستقصاء في سننه وأحكامه لنفهمها على أصولها الصحيحة، تستوي في ذلك نواحي البحث في المادة والطاقة مع نواحي البحث في النفس والخلق والروح.. حررت الأصول العقيدية ــ ولله الحمد ــ على النقد العلمي وتبين أن التفكير الديني يمكن أن يصبح في جوهره تفكيراً علمياً إذا عرف كيف يتطور ــ ولو قليلاً ــ مع تطور المعرفة اليقينية خصوصاً منها المعرفة الروحية،

(١) الإنسان روح بلا جسد، رؤوف عبيد: ٦١٩.

ويتفهم البنيان السماوي في العقائد على نحوه الصحيح ثم ـ وهذا هو الأهـم ــ إذ اعرف كيف يميزه عن البنيان الإنساني الـذي كـاد أن يبتلـع كـل مـا عـداه ويخفـي رونقه وبهاه، فلا ضير إذن في تعقل العقيدة ولو أدى التعقل إلى مقدار مـن التطـور في فهمنا لها مادام التطور في المعرفـة هـو سـبيل الارتقـاء، بـل هـو سـبيل البقـاء في وجود تنازع البقاء حتماً، وهذه هي سنة الله التي لن تجد لها تبديلاً، وفي هذا الشأن يلاحظ الفيلسوف وليام جيمس بأن تاريخ الأديان خير شاهد على التطور فيحدثنا بأن كثيراً من الفروض الدينية التي لم تنجح في التطبيق على الحياة العملية قد أندحر عندما واجه المعارف الكونية الرهيبة، وصار بعد ذلك في حيز النـسيان في حـين أن بعضاً آخر منها احتفظ بكيانه على طول الأيام ولم يزده في الأيام إلا جدةً وحيويـة على الرغم من كل ما لاقى من محن وشـدائد، ومهمـة علـم الأديـان أن يـبين لنـا وبإخلاص تلك الفروض التي عاشـت وتحـدّت الـشدائد... ولا ضـير علـى رجـل العلم وعلـى مهمتـه مـن الجـدل الـديني في عـصره مـا دام هنـاك شـيء مـن الحريـة الفكرية ومن العدل والإنصاف... لذلك وجب على رجل العلم أن يرحـب بكـل أنواع الجدل الديني[1]...

لقد حاول البعض أن يقرأ إمكانيات الـنفس وقابلياتهـا علـى أسـاس المنطـق التجـريبي، والعمــل المختــبري حيــث راح هــؤلاء إلى العمــل بالبحــث الروحــي واستخلاص نتائج باهرة في إمكانيات النفس وقابلياتها، وفي الحقيقـة أن مثـل هـذه البحوث حاولت أن تقلل الهوة الساحقة بين العلـم والـدين ونجحـت أيـما نجـاح في إذعان بعض الأوساط التي تتعامل مع الأمور الغيبية علـى أسـاس الـدليل العلمـي

(١) الإنسان روح بلا جسد د. رؤوف عبيد: ٦١٩ وما بعدها.

والبرهان العقلي، مع أننا ننكر صحة هذا التوجه إذ الإيمان بالغيب مبني في حقيقته على التسليم لقدرة الله تعالى والإقرار لسلطانه فلا يحتاج بعد ذلك المؤمن السوي إلى التساؤل عن كيفية حدوث هذا وإيجاد ذاك، إلا أن المسألة حينما تأخذ أبعاداً أخرى في التردد والتشكيك بإمكانية ذلك أو إدخالها في مفهوم الخرافة والعبث عند ذلك لابد أن تُسدد العقيدة الدينية ـ ولو على المستوى الإقناعي ـ ببحوث تساهم في رفع الشك والحيرة عن البعض.

وفي كتابه «الغيب والشهادة» أكد العلامة الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء فائدة مثل هذه العلوم في رفع الشكوك والتردد عن البعض، فقد نقل كلام أحد علماء الفسلجة الأوربيين مكتشف قاموس الانتخاب الطبيعي [كما عبّر عنه]: لقد كنت دهرياً صرفاً مقتنعاً بمذهبي تمام الاقتناع، ولم يكن في ذهني أدنى محل للتصديق بحياة روحية ولا بوجود عامل في هذا الكون كلّه غير المادة وقوّها، ولكني رأيت المشاهدات الحسية لن تغالب فإنّها قهرتني وأجبرتني على اعتبار أشياء مثبتة قبل أن أعتقد نسبتها إلى الأرواح بمدة طويلة، ثم أخذت هذه المشاهدات مكاناً من عقلي شيئاً فشيئاً ولم يكن ذلك بطريقة نظرية تصورية ولكن بتأثير المشاهدات التي كان يتلو بعضها بعضاً بطريقة لا يمكن التخلص منها بوسيلة أخرى[1].

لقد انتشر هذا العلم الروحي في أوساط المجتمعات المادية التي تشكو من حالة التراجع العقائدي بشكل خطير، إذ هي لا تذعن إلا إلى المادة، إلا أن مثل هذه البحوث ساعدت الكثير على الاعتراف والإذعان بحقيقة النفس وقابلياتها

---

(١) الغيب والشهادة: ٥٠.

الخارقة، في حين تجد أن المجتمعات الشرقية لم يعر أصحابها اهتماماً واسعاً لهذه البحوث، فالإيمان الذي تتمتع به هذه المجتمعات تحول دون البحث عن عاملٍ مساعد لتقوية عنصر الإيمان بالغيب ولوازمه.

وخلاصة القول: أن البحوث التجريبية لإثبات ظاهرة غيبية لا تزيدنا من الإيمان بالقدرة غير المتناهية لله تعالى وإفاضة ذلك على أوليائه ليمكنهم التصرف على أساس المصلحة الإلهية، بقدر ما نحن جاهدون في تقديم ما يساهم من رفع التردد والحيرة عن البعض، أو لإملاء الفراغ التي تتركه ظاهرة العزوف عن الإذعان بواقع الولاية التكوينية لإثبات أن ذلك لا يقتصر على النصوص التي بين أيدينا، بل أن الواقع المختبري والبرهان العلمي كفيلٌ لإذعان الآخرين لهذه القدرة التكوينية للأئمة وممارستها على أساس المصلحة والحكمة.

وماذا عند البعض؟

ولعل ما ذكره صدّيق القنوجي البخاري في علم الإخفاء، يضيف شاهداً آخر على تنظيره للولاية، وأن هذا العلم ليس بالعلم المستقل بل هو من باب ولاية الشخص وخرق العادة، قال في تعريفه لعلم الإخفاء:

وهو علم يتعرف منه كيفية إخفاء الشخص نفسه عن الحاضرين بحيث يراهم ولا يرونه وله دعوات وعزائم، إلا أن صاحب مدينة العلوم قال: أن الغالب على ظني أن ذلك لا يمكن إلا بالولاية بطريق خرق العادة لا بمباشرة أسباب يترتب عليها ذلك عادة[1].

(١) أبجد العلوم: السيد صدّيق القنوجي البخاري: ٢٨ دار الكتب العلمية.

وما ذكره الآخرون في تأكيد الولاية يكفي أن يكون من أهم الأدلة على ثبوت الولاية التكوينية في المفهوم الإسلامي ومن أولئك الذين أشاروا إليها من علماء أهل السنة:

ـ العلامة ابن كثير:

قال في معرض حديثه عن الولاية التكوينية التي عبّر عنها «بالكرامة»:

ولا شك ان كرامات الأولياء من جنس معجزات أنبيائهم، فمن طعن على الكرامات فقد طعن على المعجزات[١].

حيث يرى ابن كثير ان هناك ملازمة بين المعجز والكرامة من حيث الوقوع الإمكاني، بل وحتى من حيث السنخية، فما تقول في المعجز تقول في الكرامة للولي.

ـ أمّا ابن حجر الهيثمي المكي:

قال: والحاصل إن كرامة الولي من بعض معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لكن لعظم إتباعه له أظهر الله بعض خواص النبي على يدي وارثه ومتبعه في سائر حركاته وسكناته[٢].

ـ والفخر الرازي:

قال في معرض الحديث عن كرامة الأولياء ومعاجز الأنبياء:

إنّ حدوث الحبل لمريم من غير الذكر من خوارق العادات، وانّها كانت من الأنبياء فوجب أن يقال: أن تكون هذه الوقائع من كرامات الأولياء[٣].

---

(١) الروضة الريا فيمن دفن بداريا ١: ٧٢.

(٢) الفتاوى الحديثة: ١٠٨.

(٣) الأربعين في أصول الدين ٢: ٢٠٢.

تقرير ابن عابدين في رسائله للكرامة

ومن جملة من تحدّث عن إمكانية الكرامة وحدوثها لدى الولي هو ابن عابدين فقد قال في معرض ذكره لذلك:

اعلم ان كل خارق ظهر على يد أحد من العارفين فهو ذو جهتين: جهة كرامة من حيث ظهوره على يد ذلك العارف، وجهة معجزة للرسول من حيث ان الذي ظهرت هذه الكرامة على يده هو واحد من أمته، لأنه لا يظهر بتلك الكرامة الآتي بها ولي إلا وهو محق في ديانته، وديانته هي التصديق والإقرار برسالة ذلك الرسول مع الإطاعة لأوامره ونواهيه، حتى لو أدعى هذا الولي الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن ولياً[١].

كلام ابن تيمية وتقريراته للكرامة

ولم يشذ ابن تيمية في القول بإمكان وقوع الكرامة والتأثيرات الكونية التي يمكن أن تقع للولي، بل يرى ضرورة ذلك كما ورد في مجموع فتاواه، قال:

«فمن يجتمع له الأمران بأن يؤتى من الكشف والتأثير الكوني ما يؤيد به الكشف والتأثير الشرعي، وهو علم الدين والعمل به والأمر به، ويؤتي من علم الدين والعمل به ما يستعمل به الكشف والتأثير الكوني بحيث تقع الخوارق الكونية تابعة للأوامر الدينية أو أن تخرق له العادة في الأمور الدينية بحيث ينال من العلوم الدينية ومن العمل بها ومن الأمر بها ومن طاعة الخلق فيها ما لم ينله غيره في مطّرد العادة، فهذا أعظم الكرامات والمعجزات وهو حال نبينا محمد ﷺ وأبي بكر

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين: ٢: ٢٧٩ عن الموسوعة الفقهية الكويتية: ١١٢.

الصديق وعمر وكل المسلمين، فهذا القسم الثالث هو مقتضى «إياك نعبد وإياك نستعين » إذ الأول العبادة، والثاني هو الاستعانة، وهو حال نبينا محمد ﷺ والخواص من أمته المتمسكين بشرعته ومنهاجه باطناً وظاهراً فان كراماتهم كمعجزاته لم يخرجها إلا لحجة أو حاجة»[1].

وكلام ابن تيمية يتضح في إمكانية وقوع الكرامة لدى الولي لضرورة تأييده في عمله الديني، ومقصوده أن الولي لما أراد أن يكون مبلغاً لرسالات ربه فلابد أن يؤيد بما يعزز دعواه في مقامه وقربه إلى الله تعالى، فإن الناس أقرب لإتباع صاحب الكرامات لارتباط ذلك بالغيب دون غيره، في حين تكون دعوة الذي لا يملك من الكرامة شيء أقل تأثيراً إذا ما قلنا أنها معدومة التأثير.

وكلام ابن تيمية لا يخصصه زمان دون زمان، ولا يقيّده بحياة الولي بل يتعدى ذلك إلى ما بعد موته، فالموت؛ ليس انعدام بل هو حياة أخرى تثبت فيها كرامة الولي، إذ هو لم ينقطع عن تبليغ رسالته لإثبات أحقية دعواه، ولما كانت دعواه تمتد إلى ما بعد حياته فلزمت أن تكون كراماته ممتدة بوجود المقتضي وامتداد الداعي.

إنّ كلام ابن تيمية يُعد رداً على أتباعه الذين بالغوا في إلغاء دور الولي بعد مماته، بل تعدت أرائهم إلى أنهم لا يرون للنبي ﷺ بعد وفاته من أثر لموته وانعدام تأثيره، ويبدو أن هناك تقاطعاً بين دعوى ابن تيمية وبين ما يدعيه أتباعه اليوم.

إن كلمات علماء أهل السنة، تؤكد على إمكان وقوع الولاية التكوينية من قبل الأولياء كما تقع المعجزة على يد الأنبياء، بغض النظر عن القناعة في ماهية هذه الولاية وكيفية تحققها.

---

(١) فتاوى ابن تيمية ١١ : ٣٢٥.

التسخير السياسي المؤسف

بالرغم من حرصنا على إثبات الولاية التكوينية للأولياء وإذعان علماء الفريقين لهذه الإمكانية في التصرف التكويني للولي، إلا أن مشكلة البعض تتفاقم تبعاً للظرف السياسي الذي يعيشه فهو يحاول أن يؤجج الخلاف بالانحياز إلى جهة معينة تمثل رؤيته السياسية أو الفكرية، ولم يكتفِ حتى يتجاوز الحد في العبث بالمبادئ والقيم الفكرية والعقائدية ليصدّر رؤيته على أساسها.

تُعدّ مناقب الشخص وفضائله دليلاً على القرب لله تعالى، وإمكانية الشخص في التصرف التكويني هو السبيل الأكثر قبولاً والأسرع تلقياً لدى الناس ليكشف عن طاعته لله تعالى، ومن جهته اتخذ البعض هذه القابلية الخارقة وإمكانية التصرف الكوني للتحدث بها وروايتها غرضاً سياسياً مقابلاً للآخر.

فالإمام علي عليه السلام وما اشتهر عنه من قابلياته في التصرف التكويني يعني ذلك حجيته على غيره ممن عارضه وسعى في إقصائه، لذا نجد أن بعضهم سعى إلى رواية مناقب معارضيه، كما عمل معاوية بن أبي سفيان ابّان عهده المعارض للإمامين علي والحسن عليهما السلام، فقد وظّف طاقات رواة البلاط إلى وضع الأحاديث والمناقب له ولغيره ممن يصطف في معارضته لعلي منهجاً وسلوكاً، فكانت مناقب أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ملأت بعض كتب الحديث، حتى تصدى لها علماء أهل السنة فأبطلوها سنداً ودلالةً.

وهذه قائمة لبيليوغرافيا الكتب التي تصدت لهذه المشكلة:

١. التذكرة في الأحاديث الموضوعة، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٦٧.
٢. الأباطيل، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني المتوفى ٥٤٣.
٣. العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة، لعمر بن بدر الموصلي المتوفى ٦٢٢.
٤. المغني عن الحفظ والكتاب، لعمر بن بدر الموصلي كذلك.
٥. الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط، للحسن بن محمد الصاغاني المتوفى ٦٥٠.
٦. الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى ٥٩٧.
٧. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١.
٨. الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة لشمس الدين الشامي المتوفى ٩٤٢.
٩. تنزيه الشريعة المرفوعة، لأبي الحسن علي بن عراق الكناني المتوفى٩٦٣.
١٠. تذكرة الموضوعات لمحمد طاهر الفتني الهندي المتوفى ٩٨٦.
١١. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للملا علي القاري المتوفى ١٠١٤.
١٢. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لسابقه كذلك.
١٣. كشف الالتباس لما خفي على كثير من الناس، لغرس الدين الخليلي المتوفى ١٠٥٧.
١٤. الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي، لمحمد بن محمد السندوسي المتوفى ١١٧٧.
١٥. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٠.
١٦. الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن عبدالحي اللكنوي المتوفى ١٣٠٤.

١٧. اللؤلؤ المرصوع فيما قيل فيه لا أصل له أو بأصله موضوع، للشيخ محمد بن أبي المحاسن القاوقجي المتوفى ١٣٠٥.

١٨. تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، لأبي عبدالله محمد بن البشير ظافر الأزهري المتوفى ١٣٢٥.

١٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة الموضوعة للشيخ محمد بن ناصرالدين الألباني.

وإنما آثرنا ذكر هذا الثبت الطويل، لما فيه من إشارةٍ واضحة على كثرة الأحاديث الموضوعة، واهتمام علماء أهل السنة في تنقية الأحاديث الواردة في الفضائل، بعد الهجمة التي شنها معاوية بن أبي سفيان لمقابلة ما روي من الفضائل لعلي بن أبي طالب يوم كان معاوية يتحرى مثالب الإمام، ولما لم يجد لذلك سبيلاً أغار على التراث النبوي الشريف فأقصى فضائل علي وأباحها بأحاديث موضوعة له ولسلفه من المتقدمين، وسار على ذلك من اقتفى طريقته ونحى منحاه.

إسفافٌ في غير محله

وحاول البعض أن يبث بعض المرويات التي تؤهل هؤلاء إلى مقامات واهية مدعين إمكانية تصرفهم في التكوينيات بعد ما وجدوا من فضائل علي ما ملأت الخافقين، وظاهر الوضع في هذه المرويات واضح من حيث بطلانها سنداً ودلالةً مع أنّ هذه الفضائل لم يتسالم عليها أحد من المسلمين سوى أولئك المتربصين للروايات المقابلة لفضائل علي.

وفي الوقت نفسه تُعدُ هذه المحاولات اعترافاً ضمنياً، بل وصريحاً في إمكانية الولاية التكوينية التي تقول بها الشيعة في أئمتهم، في حين تجد أولئك الذين

يضعون هذه الأحاديث ويصدقها البعض لا يقبلون بما روي في أهل البيت فيعدّونه ضرباً من الغلو والمبالغة. ومهما يكن من شيء فإنّ الروايات التي رواها البعض لتقابل فضائل علي وأهل بيته تنقسم إلى منحيين:

المنحى الأوّل: هو المنحى السياسي ـ كما ذكرنا ـ فقد توجست المدارس السياسية المقابلة للمدرسة الإمامية من الفضائل التي ذكرتها الروايات الصحاح في علي وأهل بيته، وعدّوا ذلك حالة من المعارضة السياسية لمنهجهم، فالمؤهل لمثل هذه الولاية التكوينية هو أولى بالإمامة وخلافة النبي ﷺ، في حين أولئك الذين لم يمتلكوا هذه الإمكانيات لا يحق لهم دعاوى الإمامة، حيث تقرّر في محله أن الإمامة رتبة متقدّمة على النبوة، ولها ما للنبوة من التصرّف التكويني، كما في نبي الله إبراهيم عليه السلام ففي قوله:

﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾.

والخطاب لإبراهيم وهو في مقام النبوة، فلا يخاطب غير النبي أو يوحى إليه مالم يكن مؤهلاً لهذا الخطاب، وبذلك كان إبراهيم نبياً ثم صار إماماً وهذا ما نقصده من الرتبة المتقدّمة. ولما كان الأمر كذلك، فقد حاول البعض إملاء هذا الفراغ بوضع الرواية وسرد الفضائل «حسبةً» كما بررها البعض ليحوز بهذا درجةً من القبول لدعواه السياسية.

المنحى الثاني: هو المنحى العقائدي، فقد حاول البعض إقحام متبنياته الفكرية على حساب المسلمات والمبادئ، أي أن حالة المنافسة الفكرية التي أجّجتها ظروف سياسية مرتجلة أفرزت هذه المنافسة الفكرية لإثبات أحقّية دعاواه، ولابد

من «التسلق» على مبانٍ إسلامية يُثبت من خلالها صحة ما يذهب إليه، لذا فقد عمل على خلق وجودات فكرية مناوئة لأهل البيت عليهم السلام تستلزم من خلالها المعارضة الفكرية التي تستتبع اختلاف فضائل «مناوئة» لهم.

أحاديث من المنحى الأول

ولكي نحيط بفكرة هذا المنحى سنقف على مرويات تخلقها المنافسة السياسية المنبعثة من صراع الكيانات السياسية آنذاك.

أولاً: ما روي في أبي بكر

لا تزال مرويات البعض تحتدم المنافسة مع مرويات الإمامية، إلا أنها أخفقت في تصوير الواقع. فقد روى اليافعي في روض الرياحين رواية طويلة جاء فيها: عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: بينما نحن جلوس بالمسجد وإذا نحن برجل أعمى قد دخل علينا وسلّم فرددنا عليه السلام وأجلسناه بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: من يقضيني حاجة في حب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر رضي الله عنه ما حاجتك يا شيخ؟ فقال: ان لي أهلاً ولم يكن عندي ما نقتات به وأريد من يدفع لنا شيئاً نقتات به في حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: فنهض أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال: نعم أنا أعطيك ما يقوم بك في حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال: هل من حاجة أخرى، فقال: نعم أن لي ابنة أريد من يتزوج بها في حياتي حباً في محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر رضي الله عنه: أنا أتزوج بها في حياتك حباً في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل من حاجة أخرى؟ قال: نعم أريد أن أضع يدي في شيبة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه حباً في محمد صلى الله عليه وآله وسلم فنهض أبو بكر رضي الله عنه ووضع لحيته في يد

الأعمى وقال: أمسك لحيتي في حب محمد ﷺ قال: فقبض الأعمى بلحية أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقال: يا رب أسألك بحرمة شيبة أبي بكر ألا رددت عليّ بصري قال: فرد الله عليه بصره لوقته فنزل جبرائيل عليه السلام على النبي ﷺ وقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام ويخصك بالتحية والإكرام ويقول لك: وعزته وجلاله لو أقسم عليَّ كل أعمى بحرمة شيبة أبي بكر الصديق لرددت عليه بصره، وما تركت على وجه الأرض أعمى وهذا كله ببركته وعلو قدرك وشأنك[1].

ومثل هذه الروايات أخذت مساحةً واسعةً من جهد المزايدات السياسية التي فرضتها ظروفها، فأفرزت مثل هذا التفكير الأهوج والتعاطي الساذج مع القضايا الإسلامية التي تخص الصميم الإسلامي، وحينما تتابع مثل هذه الهمجية في استغفال الناس من قبل بعض المحدثين ينتابك شعورٌ مؤسف بأن مشاعر القارئ لا تُحترم من قبل هذه الاملاءات السياسية الطائشة التي تحاول أن تحط من كرامة المفاهيم الإسلامية ومنها الولاية التكوينية.

ثانياً: ما روي في عمر بن الخطاب

روى الذهبي في سير أعلامه: بينما عمر رضي الله عنه يخطب إذ قال «يا ساريةُ الجبل» وكان عمر قد بعث سارية بن زُنيم الدُئلي إلى فسا ودارابجرد فحاصرهم، ثم أنهم تداعوا وجاؤوه من كل ناحية والتقوا بمكان، وكان إلى جهة المسلمين جبل لو استندوا إليه لم يؤتوا إلا من وجهٍ واحد، فلجؤوا إلى الجبل، ثم قاتلوهم فهزموهم، فأصاب ساريةُ الغنائم فكان منها سفط جوهر فبعث به إلى

(١) روض الرياحين لليافعي عنه الغدير ٧: ٢٣٩.

عمر فردّه وأمره أن يقسّمه بين المسلمين، وسأل النجاب أهل المدينة عن الفتح وهل سمعوا شيئاً فقال: نعم «يا ساريةُ الجبل الجبل» وقد كدنا نهلك فلجأنا إلى الجبل فكان النصر، ويروى أن عمر سُئل فيما بعد عن كلامه «يا سارية الجبل» فلم يذكره[1].

قال في معجم البلدان: فسا.. مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما بينها وبين شيراز أربع مراحل. وأما كورة دارابجرد فإنّ أكبر مدنها فسا وهي مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع تقارب في الكبر شيراز وهي أصح هواءً من شيراز[2].

والحديث مرسل لم يثبت وليس للذهبي طريق لرواته فهو يرويه هكذا مرسلاً دون أن يسنده إلى أحد، كما أنه لم يثبت أن لعمر رأياً في الحرب وكيف مُدَّ في بصره من المدينة إلى فارس، ونُقل صوته كذلك حتى سمعه الجيش، وكم غزوات النبي ﷺ حتى عدّها المؤرخون انّها ثمانون غزوة لم يذكر التاريخ انّ النبي ﷺ ناداهم من المدينة وأرشدهم إلى حيث تحقيق النصر، وكان لمثل النبي في هذه التصرفات مصلحة أهمّ مما هي عليه في عهد عمر، إذ المسلمون بحاجة إلى تسديد سيما وهم في غمرات التكذيب من المشركين، وانّ الدعوة الإسلامية لازالت غضّة طرية تحتاج التأييد بمثل هذه القابليات الإعجازية والتي يعيش المسلمون ـ بل ويترقبون من الإعجاز النبوي ما من شأنه أن يعزّز مكانتهم ودعوتهم للدين الجديد. وواضح أنّ هؤلاء أرادوا أن يثبتوا هذه التصرفات ليثبت فيها حجية عمر في تنازعه وتخاصمه في الخلافة.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ١: ٣٦٨ وراجع الطبري في تاريخه ٣: ٢٥٤.

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموي ٣: ٤٣٤.

ولم يكتفِ هؤلاء حتى رووا عن النبي ﷺ أنه قال:

«قد كان فيكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر»[١] حيث أثبتوا التحديث لعمر ونفوه عن غيره، ولا أدري انّ الملك الذي يُحدّثَ عمر حينما تُحصر عليه المسائل، أين عنه حينما كان يقول: لا أبقاني الله لمعضلة ليس فيها أبو الحسن، حتى ورد ذلك في أكثر من ثلاثين مورد.

وقد أورد ذلك الخوارزمي الموفق بن أحمد المكي الشافعي في مناقبه[٢] فليراجع، إلى غير ذلك ممن روى ذلك متواتراً. ولم يكتفِ ابن العماد الحنبلي أن يدعي أكثر من ذلك فقال: وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: ما نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر، ثبت هذا عنه من رواية الشعبي وأضاف ابن العّماد الحنبلي، وقال ابن عمر وما كان عمر يقول لشيء إني لأراه كذا إلا كان كما يقول.

وعن قيس بن طلق كنا نتحدث أن عمر ينطق على لسان ملك وكان عمر يقول: اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون فانه تنجلي لهم أمور صادقة قال ابن العماد الحنبلي تعليقاً على ذلك: وهذه الأمور التي أخبر أنها تنجلي للمطيعين هي الأمور التي يكشفها الله لهم، فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات ولاشك أن أفضل هؤلاء في هذه الأمة بعد أبي بكر عمر رضي الله عنه[٣].

---

(١) شذرات الذهب ١: ٣٣.

(٢) المناقب: ٩٨.

(٣) شذرات الذهب ١: ٣٣.

فالحنبلي ابن العمّاد لا يعترض على وجود هذه الإمكانية لدى الأولياء وأن الله تعالى يكشف لهم عن الغيب ما يشاء، إلا أنه جعل ذلك خاصاً لأبي بكر ومن بعده لعمر، وهذه النزعة تكاد لا تفارق المنظّرين لمدرسة السلطة والحاكم الذي فرض عليهم ظرفها الطارئ للخروج بأدنى دعاوى تثبت أحقية خلافة السقيفة، منافسةً للمدرسة العلوية التي جعلت إمكانية التصرف التكويني وقابليات الإمام من مسلّمات الفريقين.

ولعل ما يذكره السكتواري في محاضرة الأوائل يكشف النقاب عن هذا التوجه السياسي في صناعة أصحاب القرار وزجهم في القضايا العقائدية التي تمسّ المفاهيم الإسلامية في الصميم.

فقد ذكر:

أول زلزلة في الإسلام سنة عشرين من الهجرة في خلافة عمر رضي الله عنه فضرب أميرالمؤمنين رضي الله عنه برمحه قائلاً يا أرض أسكني ألم أعدل عليكِ؟ فسكتت، فكان من جملة كرامته، فظهرت له كرامات أربعة في العناصر الأربعة: تصرّف في عنصر التراب والماء في قصة رسالته إلى نيل مصر، وفي الهواء في قصة سارية الجبل، وفي النار في قصة احتراق قرية رجل حين كلّفه أن يغير اسمه فأبى وكان اسمه يتعلق بالنار كالشهاب والقبس والثاقب كما ذكر في تبصرة الأدلة ودلائل النبوة.

وردّ العلامة الأميني[١] هذه المرويات بأسانيدها الواهية ودلالتها الموضوعة، وله في ذلك بحثٌ قيّم استوفى به جوانبه.

---

(١) الغدير ٨: ٨٢.

ثالثاً: ما روي في أسيد بن حضير

روى ابن الأثير عن انس: أن أسيد بن حضير وعباد بن بشر كانا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فخرجا من عنده فأضاءت عصا أحدهما فكانا يمشيان بضوئها، فلما افترقا أضاءت عصا هذا وعصا هذا[1].

ولا يخفى موقف أسيد بن حضير في السقيفة حيث أودت به قبليته أن يقدم أبو بكر التيمي على منافسه سعد بن عبادة الخزرجي كراهية أن يتصدّى سعد للخلافة فنافسه موتوراً وأبعده موفوراً ببغضه وحقده على سعد، من هنا نجد أن مدارس الخلافة حاولت أن تصّف أسيد من أهل الكرامات والمقامات الإلهية تأكيداً لصحة موقفه المعارض لتوجهات العلويين.

لا نريد المزيد من هذه المحاولات فقد عرفنا أن إفرازات العهد الأموي أنتج وضعاً ثقافياً وتركةً فكرية أطاحت بالمتبنيات العقائدية فضلاً عن الأخلاقية، وإلا فمن غير الممكن قبول مرويات تتعارض مع مبادئ ومفاهيم لا يمكن إغفالها.

انّ ما أثبته محققو أهل السنة وغيرهم من أن النفوس ترقى بعصمتها عن ارتكاب الخطأ إلى معارج الكمال، ليُفاض عليها من الحق ما يمكنها أن تتصرف بالأمور التكوينية، حتى تكون نفوسها هي نفوس التكوينات ذاتها فتتصرف بها بما تشاء، ولم يثبت أن هؤلاء الأشخاص قد نالوا هذه المقامات بمجاهداتهم الخاصة ولم يعرف لهم قدماً في هذا الشأن، إلا أن التطلعات السياسية حاولت أن تخلق ما من شأنه أن يكون منافساً للبيت العلوي المعارض.

---

(١) أسد الغابة ٣: ١٤٩.

أحاديث المنحى الثاني

ويتجه المنحى الثاني إلى تأصيل فكرٍ عقائدي يقاوم الفكر الآخر ليثبت إمكانيته في تأسيس مدارس فقهية مناهضة للمدرسة الفقهية التي تزعمها أهل البيت، ولما كان من مقام أهل البيت التصرف في التكوينيات، فإنّ لهؤلاء القدرة كذلك، لضمانة قبول أطروحتهم الفقهية الجديدة وفرض آرائهم العقائدية على غيرهم، لذا فقد سعت هذه المدارس إلى محاولات استقطاب البسطاء لتصديق الأطروحات الجديدة، ولغرض الوقوف على ذلك نستعرض بعض النماذج:

أولاً: ما ورد في أبي زرعة المصري

روى الذهبي عن خالد بن الفزر قال: كان حياة بن شريح ـ أبو زرعة المصري ـ شيخ الديار المصرية من البكائين وكان ضيق الحال جداً، فجلست وهو متخلٍ يدعو فقلت: لو دعوت أن يوسّع الله عليك فالتفت يميناً وشمالاً فلم ير أحداً فأخذ حصاة فرمى إليَّ بها فإذا هي تبرةُ ما رأيت أحسن منها وقال: ما خير في الدنيا إلا للآخرة، ثم قال: هو أعلم بما يصلح عباده فقلت وما أصنع بهذا؟ قال: استنفقها، فهبته والله أن أرده[١].

ثانياً: ما روي في أحمد بن حنبل

في مختصر طبقات الحنابلة قال أبو طالب علي بن أحمد: دخلت يوماً على أبي عبدالله وهو يملي وأنا أكتب فاندق قلمي، فأخذ قلماً فأعطانيه فجئت بالقلم إلى أبي علي الجعفري فقلت هذا قلم أبي عبدالله أعطانيه فقال لغلامه: خذ القلم فضعه في النخلة عسى تحمل، فوضعه فيها فحملت[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١: ١٧٤. عنه الغدير ١١: ١٣٤.

(٢) مختصر طبقات الحنابلة: ١١ عنه الغدير ١١: ١٣٧.

ثالثاً: ما روي في مالك بن أنس

وما روي في إمام المذهب المالكي، أن المثنى بن سعيد القصير قال: سمعت يقول: ما بتُ ليلة إلا ورأيت النبي ﷺ فيها[1].

هذه خلاصة ما يمكن أن نقف عليه في هذه الإشارات التي تحاول أن تجعل الولاية التكوينية في حق مَنْ يرتئونَ أهليته في أمر من الأمور.

ولا أدري: فلعل الكثير منهم لو بعثوا وسئلوا عن حقيقة الأمر لنفوا وقوعه وفي نفس الوقت لا يقبلون المغالاة في تعظيم إمكانياتهم بقدر ما يعرف كل امرئٍ قدر نفسه.

نعم انّ ما ينفع في المقام هو إمكانية الوقوع في مثل هذه الولاية على التكوينيات لكن على أساس توفر شرائط القضية وتحقق مقتضياتها، كما أن ذلك يمنع ما يثيره البعض على الإمامية من القول بأئمتها وأنه على سبيل الغلو، وتجاوز الحد، في حين أن الإمامية تُسلّم ما ورد في القرآن الكريم بخصوص الأنبياء وغيرهم من إمكانية تحقق الولاية التكوينية، وما ورد عن الأئمة بالطرق الصحيحة بعيداً عن التسابق مع الآخر لإثبات وجود ما.

والجدير ذكره:

انّ كثيراً من علماء أهل السنة وافقوا الإمامية في إمكان وقوع مثل هذه الولاية التكوينية وتحققها في الخارج للأنبياء وللأئمة وللصالحين بشرط ثبوت صحة رواياتها ومروياتهم، ويبقى الأمر لا يتعدّى عن قدرة الله تعالى في إفاضة هذه القدرات على عباده المنتجبين.

---

(١) الروض الفائق: ٢٧٠ عنه الغدير ١١ : ١٤٢.

الإماميـة وأدلـة أخـرى..

ولعل من المفيد جداً أن نقف على بعض ما حاوله الإمامية من إثبات الولاية التكوينية لأئمتهم من القرآن الكريم ــ وقد مرّ بعضها سابقاً ـ، فقد تحدث القرآن الكريم عن إمكان وقوع فعل هذه الولاية لتسحب فيها بعد إلى أئمة آل البيت في بحث يأتي لا حقاً، والمهم هنا فهرست هذه الآيات التي تحدثت عن الولاية منها:

أولاً

قوله تعالى:

﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[1].

وولاية عيسى عليه السلام في هذه الآية كانت في:

١ ــ إمكانية خلق الطير من الطين والنفخ فيه ليكون طيراً بإذن الله.

---

(١) آل عمران: ٤٩.

٢ ـ إبراء الأكمه هو الذي يولد أعمى والأبرص ـ وهو مرض جلدي معروف.

٣ ـ إمكانية إحياء الموتى بإذن الله تعالى.

٤ ـ أنباء عن الغيب والأخبار عما في ضمائر الناس.

ثانياً

قوله تعالى:

﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾[1].

وقوله تعالى:

﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (١٧) إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾.

وقال تعالى:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾[2].

وولاية داود لما في الآيات الكريمة:

١ ـ تسخير الجبال لداود وتسبيحها معه.

٢ ـ وتستخير الطير معه لتسبح بتسبيحه.

٣ ـ إلانة الحديد وإمكانية تصنيع ما يريد تصنيعه...

---

(١) الأنبياء: ٧٩.

(٢) سبأ: ١٠.

ثالثاً

قوله تعالى:

﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾[١].

وولاية نبي سليمان كما في الآية:

١ ـ على الريح حيث يذهب بها أينما يريد، إذ كان يغدو بها من أيله، ويقبل بقزوين، ويبيت بكابل... كما ورد.

٢ ـ تسخير الجن له فبعض يغوص ليستخرج ثروات البحار، وبعضهم يبنون له البناء الذي عجز عنه غيره.

رابعاً

وولاية وصي سليمان كما في قوله تعالى:

﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾[٢].

وولاية آصف بن برخيا ـ كما ورد ـ إمكانية نقل عرش بلقيس بأقل من ثانية لما يملك من الاسم الأعظم الذي به يدعو الله تعالى فيمكّنه من التصرف الذي يعجز عنه غيره. هذه بعض الآيات القرآنية التي قدّمتها الإمامية حجّة لمدّعاها في أئمتها وإمكانية الولاية التكوينية لديهم كما يحدث للأنبياء ولغيرهم.

(١) ص: ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) النمل: ٣٩.

الضرورة والمقتضى

إنّ الناس لا تُصغي إلى الدعوات التي يطلقها أفرادٌ عاديون ما لم يثبتوا قربهم عند الله تعالى وتميزهم على غيرهم، وإلا فالانصياع من قبل الأمة لا يكون عفوياً ما لم يصاحبه أمرٌ خارقٌ يعجز الآخرون عن الإتيان به

﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾[1].

فالحاجة إلى الآية في إخضاع المعاندين هو من شأن الله تعالى، فهو سبحانه يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنك لا تهلك نفسك عليهم لعدم إيمانهم فإننا ان نشأ أن نخضعهم للتصديق بك أن ننزل آيةً من خلالك لنعرفهم مقامك وصدقك في دعواك لقوله تعالى:

﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[2].

فالبخوع هو إهلاك النفس عن وجدٍ وتحرّق وفي قوله تعالى إظهارٌ لعطفه وشفقته على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا تهلك نفسك على عدم إيمانهم فإننا إذا أردنا إنزال آية تذلهم وتخضعهم إلى الحق لفعلنا حتى يتبين لهم آية الصدق والبلاغ الذي

(١) الشعراء: ٤.

(٢) الشعراء: ٣.

أرسلناك به، وكأن الآيتين تشيران إلى أن من مستلزمات التبليغ هو إخضاع المعاندين إلى مقام النبي والإمام ليتسنى لهما القيام بواجبهما، وهذا يتم بإيجاد آية لهم عن طريق أحدهما والإنزال دلالة على أن التصرف يكون بإذنه تعالى من قبل المعصوم، أو أن الإنزال يعني أن الآية تنزل من السماء فعلاً لتريهم قدرته تعالى.

إذن فالتصرف بالأمور التكوينية هي جزء من مهمّة النبي أو الإمام التبليغية، والحوادث التاريخية تشهد بأن النبي ﷺ مارس ولايته التكوينية حينما طلب منه المشركون ذلك وفي إلمامةٍ سريعةٍ تظهر لنا إمكانية النبي والإمام ليثبت لهم صدق دعواه وبيان مقامه من الله تعالى.

ما ورد في الخطبة القاصعة

إننا لانريد تكثير الشواهد في هذا الشأن وسنكتفي بشهادة الإمام علي عليه السلام وهو يروي لنا خبر الشجرة التي استجابت لندائه ﷺ قال: أن النبي ﷺ قال: أيتها الشجرة ان كنت تؤمنين بالله واليوم الآخر وتعلمين إني رسول الله فانقلعي بعروقك حتى تقضي بين يدي بإذن الله، فو الذي بعثه بالحق لانقلعت بعروقها وجاءت ولها دوي شديد وقصف كقصف أجنحة الطير، حتى وقفت بين يدي رسول الله مرفرفة وألقت بغصنها الأعلى على رسول الله ﷺ وببعض أغصانها على منكبي وكنت عن يمينه، فلما نظر القوم إلى ذلك قالوا علواً واستكباراً فمرها فليأتيك نصفها فأمرها بذلك فأقبل إليه نصفها بأعجب إقبال وأشده دوياً فكانت تلتف برسول الله ﷺ فقالوا كفراً و عتوا: فمر هذا النصف فليرجع إلى نصفه فأمره ﷺ فرجع فقال القوم: ساحر كذاب عجيب السحر خفيف فيه(١).

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب ١ : ١٧١.

محاولةٌ أُخرى

ويبدو أن الأمر تكررت مشاهده حيث كان أبو طالب أحد الطالبين لهذه الآية تأكيداً لصحة هذه الواقعة وحرصاً على تكررها أمام من لم يحضر في مشاهدة هذا الإعجاز فكان أبو طالب مهتماً في إظهار هذه الإمكانية في التصرف الكوني من قبل النبي ﷺ لتكون حجة على قريش.

عن ابن عباس عن أميه قال أبو طالب للنبي ﷺ: يا بن أخ آلله أرسلك؟.

قال: نعم.

قال: فأرني آيةً، أدعُ لي تلك الشجرة، فدعاها حتى سجدت بين يديه ثم انصرفت.

فقال أبو طالب: أشهد أنك صادقٌ رسولٌ، يا علي صِلْ جناح ابن عمك[1].

ولأبي طالب في ذلك التفاتة ذكية، فبعد أن طلب من ابن أخيه هذه الآية أمر ولده علي أن يلتحق به ليؤكد أن إيمانه بابن أخيه لم يكن موقوفاً على أساس النسب والقرابة بل هو أمرٌ يخضع تحت طائلة البرهان والدليل وقد أثبت أبو طالب من خلال ذلك قضيتين مهمتين:

الأُولى: أن التزامه لابن أخيه «محمد» لم يكن بدافع الرغبة النسبية أو العصبية القبلية في الإيمان والالتزام الفكري بل أن دافع أبي طالب كان مدروساً خاضعاً للدليل وأن قراره غير مرتجل وإيمانه بابن أخيه عقلانياً منطقياً.

---

(١) نفس المصدر.

الثاني: أن أبا طالب في طلبه من النبي ﷺ أراد أن يشير إلى أن الإيمان بأيّة دعوى لابد أن تعززها الأدلة والبراهين وأن الذين تعوزهم هذه الإمكانية الاعجازية غير جديرين في الإتباع، وأن الذين يمتلكون قسطاً من هذا التصرف الكوني لابد أن يكونوا قريبين في مقاماهم الغيبية إلى الله تعالى فهم أولى بالاتباع والتصديق والإذعان.

وعن الإمام الصادق عليه السلام :

يا أبان كيف ينكر الناس قول أمير المؤمنين عليه السلام لما قال: لو شئت لرفعتُ رجلي هذه فضربت بها صدر ابن أبي سفيان بالشام فنكسته عن سريره، ولا ينكرون تناول آصف وصي سليمان عرش بلقيس وإتيانه سليمان به قبل أن يرتدّ إليه طرفه، أليس نبينا ﷺ أفضل الأنبياء، ووصيه أفضل الأوصياء: أفلا جعلوه كوصي سليمان، حكم الله بيننا وبين من جحد حقنا وأنكر فضلنا[(١)].

فالإمام هنا يقرر إمكانية المعصوم من فعل ما يراه مصلحة في ممارسة صلاحياته وقدراته التي بها يستطيع أن يمارس عمله كقائدٍ في حربه وفي سلمه، وفي مقارنته مع صلاحيات سليمان الذي أعطاه الله من القدرات في التصرف الكوني ومع ما يملك النبي ﷺ وأوصياؤه، يجد الإمام عليه السلام فارقاً واضحاً، فإذا كان سليمان يملك ما آتاه الله تعالى من أجل قيادة أمته، فإنّ النبي أشرف الأنبياء، ووصيه أشرف الأوصياء، فلابد أن تكون قدراهما تفوق ما ذكره القرآن من قدرات الأنبياء، وهي مقارنة منطقية رائعة.

---

(١) بحار الأنوار ٢٧ : ٢٨.

وفي إشارات الأئمّة عليهم السلام «أن حاجة سليمان إليهم لو أدركهم» تقتضي أشرفية المقام فهم يملكون أضعاف ما يملكه سليمان من العمل والتصرف الكوني بدليل «كان سليمان عنده اسم الله الأكبر الذي إذا سأله به أعطي وإذا دعا به أجاب، ولو كان اليوم لاحتاج إلينا» وقول الإمام الصادق عليه السلام هذا ينطوي على أن الاسم الأعظم وحده يملك سليمان من خلاله القدرات الفائقة التي تحدّث عنها القرآن، فكيف بمن يكون الاسم الأعظم جزء إمكانياته؟.

والأخرى من إمكانياته تتكفلها آليات لم يملكها سليمان ولم يسع أن يملكها كذلك.

وفي قول الإمام زين العابدين عليه السلام حين سأله السائل: الأئمّة يحيون الموتى ويبرؤون الأكمه والأبرص ويمشون على الماء؟.

قال:

ما أعطى الله نبياً شيئاً قط إلا وقد أعطاه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخر الحديث، وهو أمرٌ طبيعي إذا الأنبياء المكلفون بقيادات جزئية لم ترقَ إلى قيادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومهمته الشاقة التي على ضوئها أسس لأمةٍ هي آخر الأمم، ولرسالةٍ هي آخر الرسالات، فهي لابدّ أن ترقى إمكانياته إلى كل ما لا يصل إليه الأنبياء الباقون، فهم مكلفون بمهامٍ مكملة لمهام النبي وجزء مهمته العالمية الخاتمة، فلابد أن يمتلك ما لا يمتلكه غيره.

إنّ المقارنات التي استخدمها أهل البيت عليهم السلام بين الأنبياء وأوصيائهم وبين النبي وأوصيائه كانت منطقية متكاملة يتقبلها العقل ويرقى إليها الوجدان.

ونهاية المطاف..

هذا ما يمكن أن نقف عليه في هذا المختصر من ذكر الولاية التكوينية، ولازلنا بحاجة إلى تحقيق كثير من هذه المجالات إلا أننا استطعنا أن نقف عند المقاربات بين الشيعة وبين أهل السنة وعرفنا كيف أن مفهوم الولاية لدى الفريقين يجعل الفجوة بينهماضيقة إذا ما قلنا أنها منعدمة، ولعلنا بلغنا شوطاً مهماً في إمكانية إيقاف دعاوى الغلو التي كان يرُمى بها الإمامية دون التثبّت من الأمر.

إنّ حاجة البحث تتعلّق باستكماله لشطره الآخر وهو ثبوت الولاية التشريعية وإمكان وقوعها، وسعة وضيق دائرتها.

والبحوث القادمة تكفل ذلك بإذنه تعالى.



الولاية التشريعية

إنّ ثبوت الولاية التكوينية كان على أساس حاجة النبي أو الولي إلى هذه الإمكانية التي تدخل في تعزيز مهمته التبليغية، إذ الناس ميالون إلى اختراق معارف حجب الغيب والوقوف على كنه الأشياء، وإذا كان الآخرون عاجزين عن نيل هذا القرب المقامي وإمكانية حدوث المعجزات والكرامات وممارسة الولاية التكوينية بدائرتها الواسعة التي أمكن الله الولي من ممارستها، أي إذا كانت ولاية الولي على التكوينيات نافذة، فعلى التشريعات أولى، ووجه الأولوية أن منح القدرة على التصرف الكوني أكثر كلفة ومشقةً ليحوزها الولي حتى يدخل ذلك في باب التبليغ وتأثيره بالناس، فان إمكانية القدرة على معرفة المصلحة في تنزيل الأحكام وجعلها على أساس ممارسة الواقع، أقل مؤنة من التصرف الكوني، بل أكثر قبولاً لدى الأمة في أهلية ذلك الولي الذي أتيح له التصرف في التكوينات للتصرف بالتشريعات.

أي انّ الذي يستطيع أن يمارس عمله التبليغي في تعاطيه بالتصرف التكويني، مؤهّل أيضاً للتصرف في التشريع على أساس المصلحة المنكشفة له، بل أن الناس ـ وبحسب العادة ـ ينظرون إلى أن التصرف في التشريع أقل مؤنة من التصرف في التكوين الذي يحتاج معه إلى مقام يؤهله للوصول إلى اللطف الإلهي الذي يغدقهُ الله على أوليائه المقربين.

الدليل على الولاية التشريعية عند الإمامية

إنّ الإمامية أكدت في جملة تنظيراتها للولاية التشريعية على أمر مهم ذكرته كدليل واقعي في ثبوت مسألة الولاية التشريعية، وذلك كون النبي والإمام معصومين لا يأتيهما الباطل بين يديهما وهما عدل القرآن الكريم ولما كان القرآن معصوماً فان العترة كذلك، شهادة من النبي لها بقوله حينما سأل ﷺ ما الثقلان يا رسول الله؟.

قال: الثقل الأكبر كتاب الله طرفٌ بيد الله عزوجل وطرفٌ بأيديكم فتمسكوا به لا تضلّوا، والآخر الأصغر عترتي، وان اللطيف الخبير نبّأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض فسألت ذلك لهما ربي، فلا تقدموهما فتهلكوا: ولا تقصروا عنهما فتهلكوا[1].

فالإشارة النبوية إلى عدم افتراق القرآن عن العترة دليل على ملازمة أحدهما للآخر، وأي خلل يصيب أحدهما فقد أصاب الآخر، وبما أن القرآن كتاب الله لا يأتيه الباطل من بين يديه.

﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[2].

فانها شهادة الله للعترة كذلك بشهادة الرسول ﷺ، ولما كان القرآن معصوماً فالعترة مثله، هكذا كان النبي ﷺ يشهد لعترته، فهي كالقرآن لا تتخلف عنه ومن كان هذا حاله فلابد أن يكون مأمون الجانب غير مشكوك فيه، ولما كان القرآن مصدراً لأحكام الله تعالى فالعترة كذلك بولايتها التشريعية لأحكام الله تعالى.

---

(١) الغدير ١: ١١.

(٢) فصلت: ٤١.

وبهذا فإنّ الإمامية احتجّت بهذا الحديث الذي رواه أكثر من مائة صحابي، ومثله تابعي حتى صار في عداد المتواترات التي لا يمكن التوقف فيها. وإذا طُولب الإمامية الدليل من القرآن الكريم في إثبات الولاية التشريعية وإمكانية التفويض ووقوعه من قبل حتى صار أمراً مفروغاً منه، فإنّهم يحتجّون بالأنبياء الذين نالوا حظوة التشرف والمقام العظيم بمنحهم مرتبة التفويض، إذ تحدّث عنهم القرآن الكريم ليقرّب إلى لأذهان ما يمكن أن يحظى به النبي من القرب إلى الله تعالى لتدبير أمور الرسالة والتي سعى الأنبياء جميعاً إلى تحقيق الهدف والغاية من بعثتهم، إلا أنّ الرسالة الخاتمة احتلّت اهتماماً واسعاً لديهم فراحوا يصرّحون بالتنويه عنها والتمهيد إليها، فالآيات التالية تظهر إمكانية التفويض للأنبياء وذلك من خلال مهام الإمامة والخلافة التي يتولاها هؤلاء الأنبياء الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه. ففي قوله تعالى:

﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(١).

فالإمامة التي جعلها الله لإبراهيم تقتضي صلاحيته التشريعية وتفويضه لأمور أمته، وقوله تعالى «إني جاعلك» تستلزم أن تتوفر مقتضيات الإمامة في إبراهيم وجعلها له وفيه، وأبرزها التفويض التشريعي الذي لابد أن يمتاز به الإمام في قيادة أمته، وإلا فلا معنى لإمامة إبراهيم دون بسط يده التشريعية وتفويضه في الأحكام. قوله تعالى:

﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾(٢).

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) ص: ٢٦.

فالجعل المولوي لداود من قبل الله تعالى يقتضي أن تكون الطاعة لداود من قبل أتباعه وهذه الطاعة لا تتم إلا بما تتم به ولايته التشريعية، فخلافة داود لا تكون حقيقية إلا بما آتاه الله تعالى من الولاية والتفويض لتكون لداود الطاعة المولوية من قبل أتباعه والتسليم له في كل ما يحكم به. قوله تعالى:

﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾[1].

وفي الآية تأكيد على ولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدبير أمور أمته.

قال الطوسي في مجمع البيان: أخبر الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾، بمعنى أحق بتدبيرهم، وبأن يختاروا ما دعاهم إليه وأحق بأن يحكم فيهم بما لا يحكم به الواحد في نفسه، لوجوب طاعته النبي هي مقرونة بطاعة الله، وهو أولى في ذلك وأحق من نفس الإنسان، لأنها ربما دعته إلى إتباع الهوى، ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدعو إلا إلى طاعة الله وطاعة الله أولى أن تختار على طاعة غيره[2].

فمقتضيات طاعة الأمة للنبي لا تتم إلا بتمام ولايته وتفويضه من قبل الله تعالى. قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[3].

فطاعة الله من طاعة الرسول وهي اتباع أوامره ولا تكون أوامره إلا بالتسليم له من خلال ما يحكم به بين أمته، وخطابه تعالى للمؤمنين مشعرٌ بأن إيمان العبد

---

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) التبيان في تفسير القرآن ٨: ٣١٧.

(٣) النساء: ٥٩.

موكولٌ بمدى طاعته للنبي ﷺ ولا تتم الطاعة إلا بتحقق موضوعها، وهو الحكم الصادر عن النبي ﷺ لولايته على أمته بتشريع الأحكام والتفويض إليه.

الجعل التشريعي وحق التشريع

إذ أننا نجد مفردة «جعل» في هذه الآية والآيات التي تتحدّث عن داود وغيرها ممن تشير إلى الخلافة والإمامة الإلهية، حيث نجد أن هناك عناية خاصة، ورعاية فائقة في الجعل الإلهي لهذا الخليفة الإلهي، فالجعل جعلان، جعل تكويني، وهي العناية في تكوين هذا الخليفة وصياغته المتكاملة ووصوله إلى مصافي العصمة والاصطفاء، والاهتمام الإلهي في تكامل هذا الخليفة رعايةً لجانب القيادة والإمام ومسؤولية تربية الأمة ومهمته الخطيرة التي يضطلع بها الخليفة الإلهي، مما يقتضي أن تكون العناية الإلهية في تكامله بشكلٍ يتميّز عن الآخرين في خصائصه ومواصفاته، وهذا هو الجعل التكويني الذي يحرزه الخليفة من قبل الله تعالى، إنجاحاً لمهمته وتسديداً لمسؤولياته. هذا هو الجعل التكويني..

أمّا الجعل التشريعي؛ فاهتمام العناية الفائقة في تدبير مهمة الخليفة من خلال ما يفرضه الأمر المولوي منه سبحانه على المكلفين في طاعته واتباعه كما في قوله تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾(١).

فالإرادة التكليفية في إطاعة الخليفة لازمة ومفروضة على المكلفين، وبخلافه فإنّ المكلّف متمرّدٌ عاصٍ على الأمر التشريعي الذي لابدّ من اتباعه، وهذا هو الجعل التشريعي، فالجعل الإلهي للخليفة ذو شقين، أحدهما تكويني وهي

---

(١) النساء: ٥٩.

الخصائص المتوفرة في الخليفة عند اصطفائه بل وخلقه وتكوينه، وجعل تشريعي مراعى فيه جانب التكليف المفروض على المكلفين جميعاً، والذي من خلاله يحقّ للخليفة أن يتمتع بكافة إمكانيات الطاعة ولوازمها من قبل المكلفين.

إذا عرفنا ذلك فإنّ العناية الإلهية في إعطاء صلاحيات القيادة وإمامة المجتمع تقتضي أن يكون للخليفة حق التشريع الذي هو فرع الجعل التشريعي والذي هو من متممات شخصية الخليفة والنبي القيادية، وأيّ خلل في جانب العناية التشريعية ـ ومنها الحق التشريعي للنبي أو الإمام ـ يعدّ خللاً في إمكانية ممارساته القيادية، فلابدّ من القول بالتفويض التشريعي الذي نسعى في هذا البحث إلى إثباته.

إذن أين الخلاف؟

فإذا صار ذلك جلياً، فأين الخلاف بعد ذلك؟.

إنّ محل النزاع ليس في إمكانية وقوع مثل هذه الولاية التشريعية، وإنما النزاع في كيفية إيجاد هذه الولاية عند النبي أو الإمام، وبمعنى آخر: يمكن أن نقف على محل النزاع عند تحرير هذه المسائل الثلاثة:

أولاً: هل للنبي إمكانية التشريع المطلق؟.

ثانياً: هل التشريع يتضمن نوعاً خاصاً من الأحكام يتحرك من خلال دائرها التشريعية النبي أو الأمام؟.

ثالثاً: هل الأحكام كلها مشرّعة في علم الله تعالى إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم بمهمة تنزيلها في أوقاتها المخصوصة؟.

وللإجابة على ذلك لابد أن نقف على معنى التفويض، فهل كل ذلك من باب التفويض أم ماذا؟.

التفويض... الشبهة والمفهوم

إنّ ما يدعو إلى التأمل في قضية التفويض هي شبهة البعض في معنى التفويض ومفهومه؟.

فقد فهم بعضهم أنّ التفويض يعني أن لا قدرة لله على أمر الخلق بل فوّض ذلك إلى النبي أو الأمام، أي أن الله صار بمعزلٍ عن أمر خلقه... تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

هذه الشبهة دفعت بالبعض إلى النفور عن مسألة التفويض واتهام القائلين به بالغلو. ولكي نقلل هوة التباعد في المفهوم بين القائلين بالتفويض وبين الرافضين له نتساءل على ضوء المعطيات التالية:

أولاً: وحدانية الله تعالى

هل يعني التفويض أن الله تعالى قد فرغ من الأمر بعد خلقه الخلق، وهل أن مقالة التفويض تضرّ في وحدانيته، أي تزاحم سلطنته وهيمنته على الأمور؟.

أم أن التفويض هو نحو من أنحاء السلطنة التي يتصرف صاحبها كيف يشاء وأنّى يشاء، ومنها أن يجعل بعض مهام أمور خلقه إلى بعض خلقه فيفيض عليهم من عطائه لمصلحة عباده؟.

ثانياً: الغلو

إنّ الغلو هو تجاوز الحد الذي حدده القرآن والروايات في مقامات الأولياء، وأن تجاوز هذا الحد يعني أن يكون الولي في مرتبة من مراتب الإلوهية التي هي الشرك بعينها.

إلا أن التفويض الذي يقول به الإمامية لا يعني إلا أنه محض العبودية لله، لأن الذي يفوض إليه أمرٌ من الأمور، لا يكون إلا بعد أن محّضُ العبودية لله محضاً ثم يختاره الله تعالى، على أنه تكامل في طاعته وتفانى في عبادته، كما أن اصطفاء الأنبياء للنبوة لا يكون إلا بعد مرتبة العبودية كما في قولك في تشهد الصلاة:

«وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

مشعرٌ أن العبودية مرتبة متقدمة على الرسالة، إذ العبودية هي أكمل مراتب الطاعة، والرسول لا يكون إلا في طاعة الله عبداً مرغباً لطاعته تعالى، منفّذاً لمحبته.

فالتفويض لا يعني أكثر من كون المفوَّض إليه عبداً خالصاً لله، وكلّ ما فوض إليه فهو من فيض لطفه تعالى وكرمه على عباده المنتجبين.

فإذن ليس التفويض الاستقلال عن سلطنته تعالى، بل هو محض التسليم والطاعة والعبودية.

هذه هي شبهة الذين اهموا الآخرين بالقول بالتفويض، وهي شبهة في غير محلها لعدم الركون إلى المفهوم الصحيح للتفويض.

ثالثاً: المصلحة من التفويض

إنّ ممارسة مهام النبي أو الإمام تتوقف على مدى صلاحياته في شأن أمته، فالناس ميالون لتصديق من له القدرة والقابلية على التصرفات الكونية أو الشرعية، فيكون التفويض ذا أثرٍ نفسي على توجهات الناس لقبولهم دعوة ذلك المبلغ الذي يستطيع أن يتصرف في التكوينات والتشريعات، إذ ذلك كاشفٌ عن مرتبة القرب إلى الله تعالى، حين لا يُنال ذلك إلا لدرجةٍ رفيعة ومقامٍ محمود يحظى به العبد عند ربّه، وبخلافه فستكون عدم الصلاحية في التصرفات سبباً في تنفير الناس وانفضاضهم من حوله، فالتفويض سببٌ لاستقطاب الناس كون المبلّغ هو القدوة، والقدوة بحاجةٍ إلى تسديدٍ رباني لانثيال الناس عليه، في حين خلو القدوة من ميزات التصرف يجعل التأثير قليلاً أو معدوماً.

هذه أهم الإشكالات التي تدور في خلد أولئك المتوجسين من مفهوم التفويض، ولعل الإجابات المقدمة ستكون وافية للوقوف على حقيقة الأمر.

ما هي دائرة التفويض التشريعي؟

إلا أن الأمر يبقى مبهماً في دائرة صلاحيات المفوّض إليه ومهام التفويض، خصوصاً في التشريع، لأن التفويض التكويني يتحرك على أساس الحاجة والمصلحة التي يراها النبي في إثبات دعواه وتقديم المعجز، في حين يتفاوت الأمر في التفويض التشريعي بين السعة والضيق، وبين الصلاحيات المفتوحة المطلقة وبين المضيقة المقيدة، وعلى هذا الأساس فهل التفويض التشريعي سيكون في:

أولاً: التفويض في الأحكام الكلية؟.

ثانياً: هل التشريع هو إمضاء من قبل الله تعالى لبعض الأحكام الجزئية التي شرّعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟.

ثالثاً: هل التفويض يعني التفويض في إدارة أمور الأمة ووصولها إلى مراتب الكمال؟.

رابعاً: هل التفويض يقتصر على الأمر المالي حيث يعطي النبي لمن يشاء ويمنع من يشاء على أساس المصلحة؟.

خامساً: هل التفويض يعني بيان علل بعض الأحكام الخفية والوقوف على أسرارها تبعاً للمصلحة؟.

كل هذه الأسئلة تُطرح على أساس البحث الذي تتكفله الروايات الواردة في معنى التفويض، ويمكننا أن نقتنص المعنى الذي تكفلت الروايات في الإجابة عنه.

روايات التفويض

يمكن أن نقف على حدود الولاية التشريعية وبعض ماهياتها فيما إذا استعرضنا الروايات الواردة والتي تؤكد انّ دواعي التفويض هي لغرض التأكيد على طاعة الرسول في ما يأتيه من أحكام يجب الأخذ بها إظهاراً لطاعة العباد له ومتابعته كذلك منها:

أولاً

يعقوب بن يزيد بسنده إلى أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ الله خلق محمداً عبداً فأدّبه، حتى إذا بلغ أربعين سنة أوحى إليه، وفوّض إليه الأشياء فقال:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾[1].

(١) بصائر الدرجات للصفار القمي ٢: ٢٢٨ المكتبة الحيدرية ١٤٢٦.

ثانياً

عن زرارة أنه سمع أبا عبدالله وأبا جعفر عليهما السلام يقولان: أن الله فوّض إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم ثم تلا هذه الآية:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾[1].

ثالثاً

الحجال بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: قال: ان الله أدّب نبيه صلى الله عليه وآله وسلم على أدبه فلما انتهى به إلى ما أراد قال له:

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

ففوض إليه دينه فقال:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾.

وان الله فرض في القرآن ولم يقسّم للجد شيئا وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطعمه السدس فأجاز الله له، وان الله حرم الخمر بعينها وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر، فأجاز الله له ذلك وذلك قول الله:

﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾[2].

رابعاً

محمد بن عيسى بسنده عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ان الله أدّب نبيه حتى إذا أقامه على ما أراد قال له:

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾.

فلما فعل ذلك رسول الله ﷺ زكّاه الله فقال:

﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾.

فلما زكّاهُ فوّض إليه دينه فقال:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾.

فحرّم الله الخمر، وحرّم رسول الله كل مسكر، فأجازه الله ذلك كله، وان الله أنزل الصلاة وان رسول الله ﷺ وقّت أوقاتها فأجاز الله ذلك له[1].

خامساً

وفي حديث إسماعيل بن عبدالعزيز قال: قال لي جعفر بن محمد عليه السلام: ان رسول الله ﷺ كان مفوضاً إليه، ان الله تبارك وتعالى فوّض إلى سليمان عليه السلام ملكه فقال:

﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾.

وان الله فوّض إلى محمد ﷺ نبيه فقال:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾.

فقال رجل: إنما كان رسول الله ﷺ مفوّضاً إليه في الزرع والضرع.

قال: فلوّى جعفر عليه السلام عنه مغضباً.

فقال: في كل شيء والله في كل شيء.

---

(١) نفس المصدر.

سادساً

عن زرارة عن أبي جعفر أو أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: ان الله فوّض إلى نبيه أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم، ثم تلا هذه الآية:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾.

سابعاً

أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية العين ودية النفس ودية الأنف وحرّم النبيذ وكل مسكر فقال له رجل: فوضع هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال: نعم ليعلم من يطع الرسول ممن يعصيه.

ثامناً

وعن أبي حمزة الثمالي قال: قرأت هذه الآية على أبي جعفر عليه السلام: «ليس لك من الأمر شيء قول الله تعالى لنبيه، وأنا أريد أن أسأله عنها، فقال أبو جعفر عليه السلام: بل وشيء وشيء ـ مرتين ـ وكيف لا يكون له من الأمر شيء فقد فوّض الله إليه دينه فقال:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾.

فما أحل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو حلال، وما حرم فهو حرام.

تاسعاً

عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوله: إنّ الله فوّض الأمر إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾.

قال: إنّ الله خلق محمداً ﷺ طاهراً ثم أدّبه حتى قوّمه على ما أراد، ثم فوّض إليه الأمر فقال:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾.

فحرّم الله الخمر بعينها وحرّم رسول الله ﷺ المسكر من كل شراب، وفرض الله فرائض الصلب وأعطى رسول الله ﷺ الجد فأجاز الله له ذلك، وأشياء ذكرها من هذا الباب.

عاشراً

عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: صل على محمد صفيك وخليلك ونجيّك المدبّر لأمرك[١].

حادي عشر

عن أديم بن الحر قال:

سأله موسى بن أشيم ـ يعني أبا عبدالله عليه السلام ــ عن آية من كتاب الله فخبّره بها، فلم يبرح حتى دخل رجل فسأله عن تلك الآية بعينها فأخبره بخلاف ما أخبره، قال ابن أشيم: فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كنت كأن قلبي يُشرّح بالسكاكين وقلتُ: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الحرف الواحد الواو وشبهها وجئت إلى من يُخطئ هذا الخطأ كله، فبينما أنا كذلك إذ دخل عليه آخر، فسأله عن تلك الآية بعينها فأخبره بخلاف ما أخبرني والذي سأله بعدي، فتجلى عني

(١) شرح أصول الكافي للمازندراني ٧ ١٩٣.

وعلمت أن ذلك تعمّدٌ منه، فحدّثت نفسي بشيء فالتفت إليّ أبو عبدالله عليه السلام فقال: يا ابن أشيم لا تفعل كذا وكذا فحدثني عن الأمر الذي حدّثتُ به نفسي، ثم قال: يا ابن أشيم ان الله فوّض إلى سليمان بن داود عليهما السلام فقال:

﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾.

وفوّض إلى نبيه فقال:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾.

فما فوّض إلى نبيه فقد فوّض إلينا، يا بن أشيم من يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يُرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً، أتدري ما الحرج؟ قلت: لا فقال بيده وضمّ أصابعه كالشيء المصمت الذي لا يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء[1].

ثانية عشر

عن محمد بن سنان قال: كنتُ عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة فقال: يا محمد ان الله تعالى لم يزل متفرداً بوحدانيته ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة صلوات الله عليهم وآلهم فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوّض أمورها إليهم فهم يحلّون ما يشاءون، ولن يشاءوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى، ثم قال: يا محمد هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ومن تخلّف عنها محق ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمد[2].

---

(١) سفينة البحار ٤: ٥٦٧ باب شيم.

(٢) سفينة البحار: ١٥٩ باب فوّض.

قراءة لروايات التفويض

وردت روايات التفويض وكلها تشير إلى أن الله تعالى فوّض إلى نبيه أمر دينه، وهذا يعني أن الأمر لا يحدد بحد فهو يشمل كل مناحي الحياة، إلا أن الذي يهمنا في بحثنا هذا هو تفويض أمر التشريع للنبي ولأهل بيته عليهم السلام، فهل تطالعنا روايات التفويض الواردة بذلك؟ وما هي حدود هذه التفويضات؟.

الرواية الأولى

تتحدث الرواية عن عبودية النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتقدمة على بعثته، أي أن العبودية لله تعالى التي امتاز بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهلته إلى تحمل مسؤولية البعثة فأوحى إليه وفوّض، ويبدو أن التفويض كان مقارناً للإيحاء وليس رتبة متقدمة عليه، إلا أن الترتيب يفيد الوحي، ثم التفويض إلى النبي في أمر الدين.

ومعلوم انّ الرواية أعمّ من التفويض التشريعي والتفويض التكويني حيث قال: وفوّض إليه الأشياء، والأشياء إشارة إلى العناية التكوينية بها من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضلاً عن العناية التشريعية كذلك، إلا أن قرينة الآية تدل على الأول أي التفويض التشريعي لقوله تعالى: «ما آتاكم الرسول فخذوه» وهو أمر للامتثال بما يورده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام وتشريعات يُلزم بها المكلّفون.

الرواية الثانية

تعلّل هذه الرواية الولاية التشريعية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان المصلحة في ذلك، وظاهرها أنها تشير إلى حالة التسليم التي لابد أن يتحلى بها المؤمن حينما يأتيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرٌ ما، فالتسليم بما ورد عن النبي كاشف عن الطاعة التي يتحلى بها المكلف، إذن فالتفويض هو كشف عن حالة التسليم والمتابعة للمكلف التي لابد أن يمتاز بها عند تعاطيه مع ما يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام.

الرواية الثالثة

تكشف هذه الرواية عن العناية الخاصة التي أولاها الله تعالى لنبيه، فالتأديب يعني أن النبي ﷺ وصل إلى حالة الكمال والاندكاك بالإرادة الإلهية، حتى صارت أرادته تمثّل إرادة الله تعالى، فالأدب هو عنايته تعالى بأن يرقى نبيه إلى مراقٍ تكون إرادته هي إرادة الله تعالى، لذا فما شرّعه النبي ﷺ أقره الله تعالى وأمضاه إذ إرادته لا تخالف إرادة الله ولا تتقاطع معها بحال، وبهذا فتكون إرادة الله تعالى متمثلة بإرادة رسوله، وتشريعه متمم لتشريعه تعالى لا للنقص بل للمصلحة التي تقتضيها حالات التشريع هذه، فبعضها منكشفة لدينا كالطاعة والتسليم والامتثال لأمر الرسول ﷺ و أخرى غير منكشفة إلا ما ينصّ عليها دليل.

الرواية الرابعة

فهي قريبة في دلالتها للرواية الثالثة، إلا أنه ورد فيها: أن الله تعالى بعد ما «أدّب نبيه حتى إذا أقامه على ما أراد» ومعنى أنه أقامه على ما أراد، ظاهرة في أنه أوقفه على إرادته تعالى في أمور التشريع وغيرها ثم «زكّاهُ الله» وهي مرحلة متأخرة عن التأديب، وكأنها مشعرة بالامتحان والاختبار، فلما اجتاز مرحلة الاختبار زكاه سبحانه وتعالى، أي أقر له كماله ومراقي معارفه الإلهية، ثم فوّض إليه دينه حتى صارت إرادته، إرادة الله تعالى وبذلك تتحدث الرواية عن مراحلٍ ثلاث:

الأولى: التأديب: وهي إقامته وإيقافه على ما يريده تعالى، أي إطلاعه على إرادته في أمور دينه.

الثانية: التزكية، وهي الإقرار له بحسن أداء المهمة.

الثالثة: التفويض: حيث فوض إليه أمور دينه.

فالرواية كاشفة عن مراحل التفويض، وهي مراحل الترقي والكمال.

الرواية الخامسة

والرواية تبيّن إمكانية التفويض، فكما أن نبي الله سليمان فوّض إليه ملكه، فكذلك رسول الله ﷺ فوّض إليه أمر دينه، فالتفويض على أساس مهمة النبي التبليغية، فلما كانت مهمة سليمان محدودة في ملكه فالنبي مهمته تتسع بسعة رسالته الخاتمة للرسالات.

ثم أشارت الرواية إلى سعة دائرة هذا التفويض لدى النبي ﷺ حيث لم يحدد الإمام عليه السلام هذه الدائرة، فقد جعلها مفتوحة بقوله «في كل شي» أي لم تتحدّد بشيء دون شيء تبعاً لمهمته ﷺ.

الرواية السادسة

كسابقاها من الروايات، وقد بينت حكمة التفويض وهي طاعة الرسول إزاء طاعة الله تعالى، والرواية صريحة في أن التفويض يعم شأن الخلق تشريعاً وتكويناً، وكأن الرواية هذه والرواية الثانية التي ورد فيها «وفوّض إليه الأشياء» صريحتان في الأعم من التشريع والتكوين، بل مشعرتان بأن هناك ملازمة بينهما، فما كان فيه تفويض تشريع، كان معه تفويض تكوين، وما كان فيه من تفويض تكوين، فالأولى أن يكون تفويض تشريع كذلك.

الرواية السابعة

ظاهرة في صلاحية الرسول التشريعية دون أن يرد فيها «شيء»، وعدم ورود «شيء» ـ عند قول السائل: فوضع هذا رسول الله ﷺ من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ ـ إشارة إلى عدم ورود الحكم في القرآن إلا أن السنة النبوية قد قررت ذلك، مما يعني أن سنة النبي ﷺ هي بمنزلة القرآن التشريعية، وكأنّ التفويض أراد

أن يقرر للنبي ﷺ صلاحياته التشريعية فضلاً عن أن السنة كالقرآن الكريم في تنزيل الحكم الشرعي، وهي إشارة واضحة إلى تعزيز مقام النبي ﷺ الذي أخذ البعض ينظر إليه بأنه ناقل للوحي فقط دون أن يقرر له شأنية التشريع، ويبدو لي أن ذلك رد على من أهّم النبي ﷺ بأنه تقوّل على الله تعالى في تعيين خليفته وأنه راعى قرابته دون أن يراعي حكم الله فيه.

الرواية الثامنة

كما في الرواية السابعة، حيث أشارت إلى صلاحية النبي ﷺ في التشريع، وكأنّ المستدل بالآية لم يصب بما أراده من أن النبي ﷺ ليس له من الأمر «شيء» فهي لا علاقة لها بأمر التفويض، وإنما تتحدث عن أمر آخر، حيث من سياق الآيات التي قبلها تشير إلى أن هداية الناس أمرها لا يرجع إلى النبي ﷺ بل إلى أنفسهم فإن أضلوا أو اهتدوا ليس له من أمر الإضلال والهداية شيء، لا كما ذهب إليه المستدل أو فهمه عند تلاوته الآية في حضرة الإمام عليه السلام.

الرواية التاسعة

كسابقاها فهي تشير إلى إقرار الله تعالى لنبيه بعض الأحكام، وفوّض إليه أمرها.

الرواية العاشرة

صلاة الإمام عليه السلام على النبي ﷺ ذاكراً لأوصافه فهو: صفيه، خليله، نجيه ثمّ المدبّر لأمره. والظاهر أن تدبير الأمر إشارة إلى إمكانية التفويض التي اصطفاه الله تعالى لها، وتدبير أمره أي تدبير أمر خلقه وعباده من جهة طاعتهم لله وعبادهم له، وهو لا يتم إلا بالولاية التشريعية فضلاً عن الولاية التكوينية.

الرواية الحادية عشر

تتحدث الرواية عن سماع الراوي ثلاث تفسيرات لآيةٍ واحدة مما دخله من الشك حتى عرف أن ذلك الاختلاف منه، ودلالتها على التفويض في الأمر التشريعي:

انّ الإمام عليه السلام بيّن ثلاثة أحكام مختلفة لموضوع واحد ثم أكّد الإمام عليه السلام بقوله: «إن الله فوّض إلى سليمان بن داود عليهما السلام فقال:

﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾.

فاستدل الإمام عليه السلام على إمكانية التفويض بما فوّض الله تعالى إلى سليمان، فكذلك فوّض إلى نبيه وما فوّضه إلى نبيه فوّضه إلى الأئمة عليهم السلام.

ثم ذيلت الرواية بإشارة الإمام عليه السلام إلى ضرورة التسليم لأمرهم ووصفه بأن الله تعالى يشرح صدر الرجل للإسلام عند تسليمه، أما إذا لم يرضَ بذلك فهو ممن كان صدره حرجاً ضيقاً، وهي إشارة إلى أن قبول القول بالتفويض لا يقبله إلا من كان صدره منشرحاً للإسلام ومسلماً لما ورد عنهم، كما انّ التفويض أمرٌ مفروغ منه عند الإمام، والكلام في قبول هذا التفويض والتسليم له أو رفضه، فالإيمان رهن التسليم لأمرهم والقول بالتفويض إليهم من شرائطه.

الرواية الثانية عشر

وهي من الروايات الواضحة في دلالتها على إمكانية التفويض، ويمكن أن نقف من خلالها على أمور:

الأمر الأول: انّ السائل شكا إلى الإمام عليه السلام اختلاف الشيعة فيما بينهم، لكن الإمام أجابه بأن هذا الاختلاف هم الذين ألقوه بين شيعتهم ليحفظوا جماعتهم من بطش الأعداء الذين كانوا يلاحقون أتباع أهل البيت عليهم السلام، وأنّ وجود هذا الاختلاف بينهم سيخفف من وطأة الملاحقة والتنكيل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ربّما يُفهم أن الإمام أراد أن يشير إلى أن هذا الاختلاف الحاصل بين الشيعة هو لعدم التسليم لحكمهم، فبعضهم يرى أن هذا الاختلاف في الحكم يحتاج إلى تأويل وتفسير، وهذا التأويل ينجم عنه اختلاف في الرأي ونتيجته اختلاف في التسليم للحكم.

الأمر الثاني: أن الإمام عليه السلام أشار إلى أن التفويض ليس خروجاً على إرادته ووحدانيته تعالى فهو «لم يزل متفرداً بوحدانيته» وذلك لنفي الشرك عن مقالة التفويض، إذن فالتفويض لا ينافي الوحدانية.

الأمر الثالث: أن التفويض جاء بعد أن خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر ثم خلق الأشياء فأطلعهم عليها لقوله عليه السلام «فأشهدهم خلقها» فالشهادة على الخلقة أهلتهم للقيمومة عليها، ثم كانت مرحلة الإقرار لهم من قبل الأشياء لقوله «وأجرى طاعتهم عليها» فمرحلة أخذ الطاعة كانت بعد مرحلة الاشهاد، ثم كانت مرحلة التفويض التي جاءت بعد مرحلة الإشهاد.

الأمر الرابع: أن التفويض لا يعني الخروج على إرادته سبحانه، بل إرادة النبي هي عين إرادة الله، لقوله عليه السلام «فهم يحلون ما يشاؤن ولن يشاءوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى».

فالتفويض يمرّ بمراحل أربع تبعاً لهذه الرواية:

الأولى: خلق النبي وأهل بيته قبل خلق الأشياء.

الثانية: إشهاد النبي والأئمة عليهم السلام على خلق الأشياء، أي مرحلة القيمومة كما عبرنا عنها.

الثالثة: أخذ الطاعة من قبل الأشياء، وهو التسليم للنبي والأئمة عليهم السلام.

الرابعة: التفويض، وهي المرحلة الأخيرة بعد هذه المراحل الثلاث.

هذا ما يمكن أن نستفيده من روايات التفويض، فهو لا يعني خروجاً على إرادة الله تعالى، بل إرادة النبي تمثل إرادة الله تعالى،على أن التفويض تقتضيه مصلحة التبليغ ورعايته تعالى لعباده، كما أن مقتضى العصمة أن يكون المعصوم مؤهلاً لمسؤولية التشريع التي ائتمن عليها ولعل المقصود من أن الله أدّب نبيه ــ كما في بعض الروايات ـ أي عصمه فأهله للمسؤولية.

الوسطية... لا إفراط ولا تفريط

أهم ما نسعى إليه في كل تعاملاتنا وتعاطينا مع الأشياء هي الوسطية، فقد أكد الإسلام على سلوك هذه الوسطية في كل شيء، حتى امتدح الأمة الإسلامية بأنّها أمةً وسطاً.

لقوله تعالى:

﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

فالإفراط مرفوض لأنه يضع الأشياء في غير محلها، والتفريط ظلمٌ لأنه يُقصي الحق عن محله، من هنا نظرة الإمامية إلى التفويض كما جاء على لسان

أهل البيت الذين أوضحوا المقصود من التفويض لئلا يختلط المفهوم وتتباين الرؤى.

فالتفويض لا يعني عزل الأمر عنه تعالى، بل التفويض يعني هيمنته على الأمر وقيمومته له وقدرته أن يفوض بعض شؤون الخلق، إلى بعض أوليائه ولكن تحت رعايته وضمن عنايته تعالى، كما أن زعم البعض بأن التفويض مزاحمة حقه تعالى فهو غير وارد في معنى التفويض، فالقول بالتفويض تنزيه الربوبية عن كل ما يشين القدرة والسلطنة، وإقرارٌ بالعبودية بكلّ ما يليق بالطاعة والمتابعة، لأنه إقرارٌ بالاحتياج إليه وعدم الاستغناء عنه، لأن المفوض إليه لا ينقطع عن فيض الله تعالى، الذي اجتباه للتفويض واصطفاه لتدبير أمور خلقه بعنايته تعالى فقد روي عن الإمام الرضا عليه السلام قال: من زعم أنا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم ان إلينا الخلق والرزق فنحن منه براء كبراءة عيسى ابن مريم من النصارى.

وعن زرارة قال: قلت للصادق عليه السلام: ان رجلاً من ولد عبدالله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال عليه السلام: فما التفويض؟ فقلت يقول: إنّ الله تعالى خلق محمداً وعلياً ثم فوّض إليهما، فخلقا ورزقا وأحيا وأماتا، فقال عليه السلام: كذب عدو الله، إذا رجعت إليه فأقرأ عليه قوله تعالى:

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

فانصرفت إلى الرجل فأخبر ته بما قال الأمام الصادق عليه السلام، فكأنما ألقمته حجراً.

هكذا تشدد الأئمة في الرد على من قال أن التفويض يعني التصرف في الخلق من دون الله تعالى، وبرّؤوا أنفسهم الشريفة عن دعوى الربوبية الـتي اتهمـوهم بها بعض الجهلة أو المصلحيين الذين يبتغون وراء هذه الدعاوى أموراً أخرى.

إنّ شبهة الرجل من ولد عبدالله بن سبأ تشكّل مشكلة يثيرها بعضهم لإثـارة الـشكوك حـول عقيـدة التفـويض، ولتـصور للآخـرين تثبيـت التهمـة في الأذهـان وترسيخ شبهة الدفاع عن التوحيد التي تهدّد مفاهيمه مقالة التفويض.

انّ مسألة التفويض لا تعني أكثر من إمكانية ممارسة الولي بعـض المهـام بـإذن الله تعالى كما فوض لعيسى إبراء الأكمه وإحياء الموتى وخلق الطير مـن الطـين إلى آخره من الأمور التي اختص بها الله تعـالى، ففـوّض بعـضها إلى عبـاده المنتجـبين الذين اصطفاهم ولمصلحة خلقه وعباده.

عبدالله بن سبأ حقيقة أم خيال.. أم ماذا؟

أشارت الرواية إلى أنّ السائل قال للإمام انّ رجلاً من ولد عبـدالله بـن سـبأ يقـول...، والـذي يمكـن أن يُثـار انّ شخـصية عبـدالله بـن سـبأ حقيقـة موجـودة لانتساب هذا القائل إليه، أو ربما يقـال إنّ الـسائل أراد أن ينـسب هـذا المغـالي إلى عبدالله بن سبأ صاحب الغلو، وانتساب الرجل إليه من باب انتساب فكره ومقالته لابن سبأ، حتى صار ابن سبأ يعرّف به كل من قـال بمقالـة الغلـو، فهـو لـيس مـن ولده بل من دعاة مقالاته.

وعلى القول الأول فإنّ وجود عبدالله بن سبأ أمرٌ لا يخشى منـه، فقولـه بـالغلو أو مـا نُـسب إليـه لا تتحمّـل الإماميـة مـسؤوليته، فـالأمر أبـين مـن أن

يناقش ليحتاج إلى إثبات، فإنّ الإمامية تبعاً لأئمتهم رفضوا كافة أنواع الغلو والتطرف في عقائدهم، وأعلنوا براءهم من هذه المقالات وأصحابها سواء كانت على لسان عبدالله بن سبأ أو غيره، وإثبات وجود عبدالله بن سبأ أو عدم وجوده لا يغيّر من معادلة رفض الغلو عند الإمامية شيء، كما أنّه لا يغيّر من همم أعدائهم لهم بالغلو شيء كذلك، فالأمر سيّان، سواء أثبت الإمامية وجود ابن سبأ أم لا، إذ التهمة واحدة، وما نُسب إلى عبدالله بن سبأ من الغلو لا نحتاج إلى صحة إثباته أو عدمها، بل المهم في الأمر أنّ هناك تضخيماً في شأن ابن سبأ وما نُسب إليه حاول مخالفو الإمامية أن يتّكئوا على هذه الشخصية لنسبة الغلو إلى الشيعة، وهو أمرٌ لا ينتهي في الأخذ والرد، والنفي والإثبات.

وكأنّ إلغاء همة الغلو عن الإمامية متوقّفة على نفي شخصية ابن سبأ، إلا انّ الأمر ليس كذلك فإنّ باب التهم مفتوح، والتزييف سلاح العاجز لاتّهام غيره، والمهم في الأمر أن يذعن الآخر ببراءة الإمامية من مقالات الغلو بأيّ طريقةٍ كانت.

انّ ما ذكره السيد مرتضى العسكري ﵀ من نفي شخصية ابن سبأ أمرٌ جديرٌ بالاهتمام والتقدير، إلا انّ القضية لا تتعلّق بنفي شخصية بقدر ما ينتهي البعض عن كيل التهم للآخرين، وتسخير شخصيات تاريخية لتقمّص أيّة همة مختلقة ونسبتها إلى هذه الشخصية أو تلك، فالأمر يتعلّق بمدى التقوى التي يتحلّى به الآخر لتقصّي حقيقة ما، دون نسبة التُّهم إلى المقابل دون دليل، فضلاً عن انّ القضية تدور مدار الذوق والأدب والوجدان.

القرآن هو المرجع في الأمر

يبدو أنّ الشبهات التي حاول البعض أن يلصقها بمفردة التفويض ومصادرة بعض المعارف الإسلامية بسبب التهويل في التهم والشبهات ستخسر إذا ما وقفنا على روايات أهل البيت عليهم السلام ومحاولة إخراج هذا الأمر إلى واقع يعيشه المسلمون.

فالقرآن هو المرجع لجميع المسلمين إلا أن التعاطي معه يختلف باختلاف القابليات والإمكانيات التي يختص بها بعضهم، وقد أفرزت بعض الآيات أولئك الذين يقدرون على فهمه ومعرفة معانيه بالرغم من المتشابهات الواردة فيه لقول تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[1].

إذن فلا يستطيع أحدٌ أن يصل إلى حقيقة تأويله إلا أولئك المصطفون الذين وصفهم سبحانه وتعالى بالراسخين في العلم حيث حصر سبحانه إمكانية الوصول إلى كنه أسرار وحقيقة معانيه في أولئك النخبة من المصطفين، ولا يمكن أن نتجاهل هذه الحقيقة ما لم نقف على أولئك الراسخين في العلم، وكلما استطلعنا سيرة المسلمين من محدثين وعلماء ومفسرين فإننا نجدهم عاجزين أن يكونوا أهل هذه الآية وأصحابها، ولا يمكن أن نُسلّم بعدم وجود مصاديق لهذه الآية، فمعنى

(١) آل عمران: ٧.

ذلك إلغاء لمفهومها، فلابد اذن أن نبحث عن تلك المصاديق التي تنطبق عليها الآية، وقد ورد أن القرآن يجري كما يجري الليل والنهار، أي استمرارية القرآن الكريم في التعاطي معه دليل على حياة القرآن وفاعليته، ولا يمكن لنا أن نقف على روايات وردت في إمكانية استخراج الإحكام وتأويل المتشابهات من القرآن الكريم كما نجدها في أئمة أهل البيت الذين أشاروا إلى أن كل ما يحتاجونه يجدونه في القرآن لأن فيه تبيان كل شيء، إلا أن ذلك لا يرقى إليه كل أحد ما لم تكن هذه النخبة وهم الراسخون في العلم قد فكوا رموز آياته المتشابهة.

فقد ورد عن الباقر عليه السلام قال: ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيء نحتاج إليه إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله ولكن لم تبلغه عقول الرجال، وقال عليه السلام: إني أعلم ما في السماوات وما في الأرض واعلم ما في الجنة والنار وأعلم ما كان وما يكون، علمت ذلك من كتاب الله تعالى حيث يقول فيه تبيان كل شيء وقال عليه السلام: نحن والله نعلم ما في الجنة والنار، وما في السماوات والأرض، وذلك كله في كتاب الله ثم تلا قوله تعالى:

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾.

وعن الرضا عليه السلام: قال جهل القوم وخدعوا عن أديانهم، ان الله لم يقبض نبيه حتى أكمل الدين وأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كل شيء يبين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما نحتاجه فقال تعالى:

﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾.

فدلالة الروايات واضحة في أن المرجع هو القرآن، إلا أن ذلك لا يعني أن يكون القرآن مرجعاً لكلّ أحد في متشابهاته ما لم يكن من المصطفين الذين اختارهم الله تعالى لبيان كتابه ومتشابه آياته، على أن القرآن المقصود منه هو حقيقة القرآن النورية المتنزلة من اللوح المحفوظ وليس هو القرآن بخطه ورسمه، أي ليس التنزيل الخطي بل هو التنزيل النوري الذي يفتح آفاق بينات القرآن وأحكامه وآياته المتشابهات، وإلا لو كان التنزيل الخطي لما استطاع أحدٌ أن يفتح لغز هذه المتشابهات ولبقيت على إبهامها ولتعطل القرآن إلا من تلاوته، في حين تجد أن أهل البيت عليهم السلام نوهوا عن إمكانياتهم في الوقوف على الحكم الشرعي من خلال سبر آيات القرآن بما أفاض الله عليهم من نور معارفه بعد أن اصطفاهم.

حِسبة الكذب والتزوير!

فقد تعارف عند البعض وضع الحديث حِسبةً لتأسيس قاعدة سار عليها الكثير.

ففي ترجمة أبي عمار المروزي قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورة وليس عند أصحاب عكرمة شيء منه فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبةً، وقال أبو عبدالله النهاوندي قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقاق فقال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة.

وعن محمد بن عيسى الطباع قال: سمعت ابن مهدي يقول لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ فله كذا، قال: وضعتها أرغّب الناس فيها[1].

(١) الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للكنوي: ١٥.

وهكذا تأسست قاعدة الحسبة في الحديث الموضوع، إذ ستجد المئات من أولئك المتبرعين في رفع مقامات البعض، لكن بالاتجاه الذي يخدم رؤيته السياسية الخاصة.

من هنا ننطلق في رؤيتنا الثابتة من أنّ الأصل هو الشك في أحاديث فضائل الصحابة التي وضعها محدّثو أهل السنة مقابلة للجهد النبوي الذي أسّسه في فضائل علي بن أبي طالب، فإنّ «الحسبة السياسية» التي يتحرّك في فضائها جهد رواة «الحديث السلفي» ـ وقد أشرنا في بعض بحوثنا انّ الحديث السلفي هو الأعمّ من حديث أهل السنة أو المدرسة السلفية فهي أحاديث المدرسة المقابلة لمدرسة أهل البيت ـ وبذلك فلابدّ أن نتوقّف في أحاديث هذه الفضائل كما توقّف كثير من علماء أهل السنّة في قبولها.

ما نفهمه من التفويض التشريعي

إذا عرفنا ذلك أمكن القول بأن التفويض التشريعي لعله أحد محاولات الفهم الخاص لمتشابهات القرآن الكريم، وكأن النبي أو الإمام يحاولان من خلال التفويض التشريعي تنزيل الأحكام وهي في مكنون الآيات المتشابهة.

وعلى هذا يمكن أن نؤسس: إنّ التفويض في التشريعات هي حالات تنزيل الحكم في الوقت المناسب والزمان الذي يحتاج إليه هذا الحكم، وبمعنى آخر انّ الأحكام موجودة كلها في اللوح المحفوظ عند الملكوت الأعلى ومن خلال ما فوّض الله تعالى للنبي ولأهل بيته في تنزيل الأحكام، فإنهم بعد تشخيصهم لمصلحة التنزيل يقومون بتنزيل هذه الأحكام وإقرارها على المكلفين.

ولعل من رواية الإمام الرضا عليه السلام يتضح الأمر بعد قوله: «انّ الله لم يقبض نبيه حتى أكمل الدين وأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كل شيء يبين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما نحتاجه..».

والرواية ظاهرة في وجود الحكم الشرعي إلا أنّ النبي والأئمة لهم الحق في تنزيل هذا الحكم لتشخيصهم مصلحة التنزيل ومتى شاءوا، ولا يشاءون إلا أن يشاء الله، وبمعنى آخر.

أن الأحكام الكلية والأحكام الجزئية كلها سابقة في علم الله تعالى، وكل ما يستجد من حوادث فعلمها عنده فليس بغافلٍ عما سيكون، حيث حدد الحكم كليهُ وجزئيهُ ثم ترك منجزية الاحكام لوقتها المناسب وزمانها، إذ لا يمكن لنا أن نقول أن مستجدات الأحكام ومستحدثات المسائل يأتي بها النبي لأنها صارت بعد ما لم تكن ـ كما يتراء من كلام بعضهم ـ وإنما الأحكام كلها في لوح الواقع المعبّر عنه باللوح المحفوظ، ويبقى تنزيلها من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما يرى المصلحة في ذلك أي أن مهمة التوقيت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأهل بيته.

هذا ما نفهمه من التفويض التشريعي، ولسنا نقطع بهذا التحليل إلا أننا استفدناه من ظواهر الروايات الواردة في مفهوم التفويض.

مبررات هذا الرأي

إنّ دواعي ما تقدّم من رأي حول الولاية التشريعية للنبي وللإمام ينطلق من تفسير الرأي السائد بأنّ النبي والإمام لهما حق التشريع وبيان أوضح أن هناك مساحات فراغ متروكة يملأها النبي بأحكام ما، وهذا كله تقتضيه المصلحة الإلهية

التي لا يطلع عليها إلا النبي وأوصياؤه ضرورة أن يكون للنبي شأنية الطاعة من قبل المكلفين.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾.

وهو الحق لا ريب فيه والضرورة المقتضية لمقامه القدسي، لما للنبي وللأئمة من مقامات القرب إلى الله تعالى، وما تقتضيه مهمتهم التبليغية، فإنهم بحاجة إلى هذا التفويض والولاية التشريعية، لكن الكلام في كيفية هذا التفويض والولاية، هل هي تنطلق من رغبات النبي اعتباطاً أو دون الركون إلى أصل؟.

وما معنى وما يشاؤون إلا أن يشاء الله، كما وردت في روايات التفويض.

نعم انّ إرادة النبي والأئمة مندكة بإرادته تعالى لا تخالفه ولا تفارقه طرفة عين، وما ورد في الروايات من أنّ الله أدّب نبيه، أي جعل إرادة النبي لا تفارق إرادته تعالى، فهي تبع، فكل ما يريده النبي يريده تعالى.

أي وقوفه على المصالح ومناشئ الأمور جعل النبي تتطابق إرادته مع إرادة الله تعالى.

والرأي الذي ارتأيناه لغرض الجمع بين كون النبي ﷺ مشرّعاً وبين كونه لا ينطق عن الهوى كما في قوله تعالى:

﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[1].

(١) النجم: ٢، ٣.

وقوله تعالى:

﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِيَ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾(1).

وقوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾(2).

والآيات وإن كانت ظاهرة في بيان أن القرآن وحي الله تعالى وليس من النبي، إلا أن الآيات تشير إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون الأمر من تلقاء نفسه ما لم تكن إرادة الله تعالى داخلة فيه، ولكي نجمع بين هذه الآيات في كون النبي لا يتقول على الله في شيء، وبين ولايته التشريعية، اخترنا هذا الرأي وهو: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولايته التشريعية هي حالة تنزيل الأحكام إلى المكلفين فيما إذا وجد مصلحة تنزيلية في ذلك.

ويبقى هذا الرأي قابلاً للمناقشة حيث لا قطع ولا جزم في ذلك بل هو مجرد جمع بين مقولة التفويض التشريعي للاحكام، وبين أصل ثابت من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى.

على أن هذا الرأي لا يتعارض مع ما ورد عن الأئمة عليهم السلام في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاد في الصلاة وصوم السنة وأقره الله عليه، كما في حديث الإمام الصادق عليه السلام:

---

(1) يونس: ١٥.

(2) الحاقة: ٤٥، ٤٦.

«إن الله عز وجل فرض ركعتين، ركعتين، عشر ركعات، فأضاف النبي ﷺ إلى الركعتين ركعتين وإلى المغرب ركعة، فأجاز الله عز وجل له ذلك..».

وفرض الله عز وجل في السنة صوم شهر رمضان وسن الرسول صوم شعبان وثلاثة أيام في كل شهر مثلي الفريضة، فأجاز الله عز وجل له ذلك.

فهذه الرواية لا تتعارض مع ما ذكرناه من أن النبي ﷺ ينزّل الأحكام في أوقاتها المناسبة، والرواية مُشعرة بأنّ سنة النبي ﷺ ملازمة لأول وقت التشريع فلا يقال إنّ النبي ﷺ كيف اختار الزمان المناسب والأمر في أول التشريع فلو كان كذلك لكان الحكيم أولى بأن ينزّل التشريع في زمانه المناسب تاماً.

إلا اننا نقول انّ الله تعالى فوّض للنبي ﷺ بعض الأحكام وفي بعض الحالات لغرض مهم يتعلق بمصلحة ما، فضلاً عن تحقق طاعة المكلفين لأوامر النبي ونواهيه، وليبين الله تعالى مقام النبي ﷺ في أن تشريعه كتشريع الله تعالى، وهو في النتيجة واحد لا ينفك عنه.

أقسام الولاية التشريعية

إذن فالولاية التشريعية تشمل:

أولاً: تفويض الله للنبي بعض الأحكام، وقد بيّنا معنى التفويض التشريعي.

ثانياً: رعايته لسياسة العباد واجتماعهم، والتأكيد على دوره الفاعل في تنمية الحياة الاجتماعية الرشيدة.

وقد أكد القرآن الكريم على ذلك بقوله:

﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾[1].

فله أن يتصرف بالولاية المطلقة في أنفسهم وفي كل ما يملكون من بابٍ أولى.

وقال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[2].

فطاعة الرسول فرع ولايته التشريعية، إذ لا يُطاع إلا من حيث له ولاية التشريع ليُطاع في تشريعه الذي أقره الله له، فإن لم يكن له التدبير التشريعي والولاية على ذلك، فماذا تعني الطاعة بعد ذلك وعلى ماذا يُطاع ويُتّبع؟.

وإذا قيل انّ طاعته في التبليغ، فإنّ قوله تعالى كافٍ في ذلك حيث قال:

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ ﴾.

وهي نصّ في طاعة الله التشريعية، فضلاً عن تأكيد القرآن بأنّ النبي يبلّغ عن الله تعالى في عدة آيات منها قوله تعالى:

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾.

وقوله تعالى حكاية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾[3].

---

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) الرعد: ١٣.

إلى غيرها من الآيات الكريمة، في حين اقتصرت هذه الآية:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾.

فتكون طاعته ﷺ في التشريع لولايته التشريعية بعد ذلك.

ثالثاً: إنّ النبي ﷺ مرجع الأمة في الخصومة والقضاء، فهو منصب مهم يتفرع على ولايته التشريعية لقوله تعالى:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾[1].

فالنبي ﷺ أمينا على الأمة وولياً عليها لولايته التشريعية في القضاء، فلا يرجع لأحد دون النبي أو أوصيائه، وإلا فالحكومة في الخصومات غير صحيحة ولا عادلة بعد ذلك، فعن الصادق عليه السلام: اتقوا الحكومة فإنّ الحكومة للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين كنبي أو وصي.

وهذا التحديد من قبل الإمام الصادق عليه السلام يؤكد إمكانية النبي ﷺ وأوصيائه في فض الخصومات والمنازعات على أساس تدبير سماوي وقضاء إلهي وليس للعاطفة أو الرأي مدخلية في ذلك، إذ النبي ﷺ وأهل بيته أدرى وأعرف بقضاء الله وحكمه لما لهم من ولاية تشريعية في هذا الشأن.

فإذن ولاية النبي التشريعية تظهر في ثلاثة موارد تفويض الأحكام وقيادته للأمة وحكومته في القضاء. إلى غير ذلك من الشؤون التي فوّض الله نبيه بها وهي خارجة عن العد والحصر.

---

(١) النساء: ٦٥.

يأتي بدين جديد

ولعل ما يشار في بعض الروايات من أن الإمام المهدي عليه السلام يأتي بدين جديد، أي بما يبثه الإمام عليه السلام حسب ولايته التشريعية من أحكام بعد تنزيلها لم تكن تناسب الزمان السابق على زمانه عليه السلام، فهو يعيش لتأسيس دولته العالمية التي تقتضي معها إيجاد أحكام جديدة.

وهذا الرأي هو أحدى تفسيرات لما يرد من أن الإمام يأتي بدين جديد فضلاً عما عبّر عنه البعض من أن ابتعاد الناس عن أحكام الله يعني أن ما يعيده الإمام من أحكام إلى واقع التطبيق سيكون في نظرهم أتى بدين، إلا أن الرأي هذا يتعارض مع ما نجده من واقع الحال، حيث الناس تعيش الآن ـ كلما تقدّم القرب من عصر الظهور ـ حالة الصحوة واتباع الحق، إذ الصحوة الإسلامية المحمدية هي واقع زماننا كما هو ظاهر.

ان ما يواجهه الإمام المهدي في تأسيس دولته العالمية هي حالة التحولات السياسية الخطيرة، والاجتماعية المعقدة، والعلمية المثيرة تتطلب من الإمام عليه السلام مزاولة أحكام جديدة تُضاف إلى الواقع التطبيقي الحياتي والممارسة اليومية الدائمة، أي أن ديمومة التطورات السريعة والمتلاحقة تفرض على العلاقات العامة نوعاً جديداً من الحيوية التي تترك مساحات واسعة تحتاج معها إلى أحكام يملأها الإمام مبسوط اليد ضمن ولايته التشريعية.

من هنا نلمس ضرورة الإمام المعصوم المؤهل لهذه الولاية التشريعية، وهذا التقرير لولاية التشريع يُعدُ فتحاً تحقيقياً جديداً في ضرورة العصمة التي يؤكدها الأمامية في عقائدهم.

الولاية التشريعية في منظور أهل السنة

هذا ما كان من أمر ولاية النبي التشريعية عند الشيعة، ولا يمكن أن ينكر ذلك أحدٌ من المسلمين، وإلا فلابد من تجريد النبي من مهامه التبليغية بل ومسؤوليته النبوية، ولا يبقى له من الصلاحيات إلا نقل الوحي فقط، وإلغاء دوره القيادي والإصلاحي بعد ذلك.

لذا فإننا نجد من خلال كلمات أهل السنة ما يشير إلى ضرورة تفويض النبي التشريعي وإن لم ينصوا على ذلك، أي انّ مقتضى تنظيرهم أن يكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاحية في التشريع، فقد ذكروا في تعريف الولاية العامة قولهم:

الولاية العامة: سلطة على إلزام الغير وإنفاذ التصرف عليه بدون تفويض منه، تتعلق بأمور الدين والدنيا والنفس والمال، وتهيمن على مرافق الحياة العامة وشؤونها، من أجل جلب المصالح للأمة ودرء المفاسد عنها.

وهي منصب ديني ودنيوي شرّع لتحقيق ثلاثة أمور:

ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ـ وأداء الأمانات إلى أهلها.

ـ والحكم بينهم بالعدل.

قال ابن تيمية: والمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم فإنهم خسروا خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم[1].

وللولاية العامة مراتب واختصاصات تتفاوت فيما بينها وتتدرج من ولاية الإمام الأعظم إلى ولاية نوابه وولاته ونحوهم، وبها يناط تجهيز الجيوش، وسد الثغور وجباية الأموال من حلها، وصرفها في محلها، وتعيين القضاة والولاة، وإقامة الحج والجماعات، وإقامة الحدود والتعازير، وقمع البغاة والمفسدين، وحماية بيضة الدين وفصل الخصومات، وقطع المنازعات، ونصب الأوصياء، والنظار والمتولين ومحاسبتهم، وما سوى ذلك من الأمور التي يستتب بها الأمن ويحكّم شرع الله.

قال ابن تيمية: وأصل ذلك أن تعلم أنّ جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كلّه لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإنّ الله سبحانه انما خلق الخلق لذلك وبه أنزل الكتب وله أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول ﷺ والمؤمنون[2].

ولهذا اعتبرت الشريعة الإسلامية ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، لأنّ بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع من رأس، حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» فأوجب عليه الصلاة والسلام تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيهاً بذلك

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨: ٦٨ عن الموسوعة الفقهية الكويتية٤٥: ١٤٠.

(٢) الحسبة: ٨ عن الموسوعة الفقهية الكويتية.

على سائر أنواع الاجتماع.. كذلك أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وسلطان، وكذا سائر ما أوجب من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجُمع والأعياد ونصر المظلوم، وإقامة الحدود، وهي لا تتم إلا بالقوة والإمارة المستلزمة للولاية العامة(١).

هذا ما أفادته الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف الكويتية لسنة ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م، وبغض النظر عن محاولتهم في تأصيل فقه ابن تيمية والتأكيد على وجهات نظره، إلا أن المهم في الأمر أن التنظير الفقهي لدى أهل السنة يتجه باتجاه إعطاء الصلاحيات الواسعة للنبي ﷺ في إدارة شؤون أمته وإكمال رسالته، حتى ذكروا في تعداد مهامه النبوية أنها تشمل جميع المناحي الدينية والدنيوية، وهو أمرٌ يتطلب أن يكون للنبي ﷺ الولاية التامة في التشريع الذي من خلاله يستطيع أن يدير شؤون أمته، فإصلاح الأمة، وأن يكون الدين كلّه لله، وحماية بيضة الدين، وفصل الخصومات، وقطع المنازعات، وبالتالي أن تكون كلمة الله هي العليا، كما ورد في تنظيراتهم، فإنّ ذلك يقتضي أن تكون يد النبي التشريعية مبسوطة وصلاحياته مفتوحة، وأن تشعر الأمة بأهمية دور النبي ﷺ التبليغي وأنّ طاعته وطاعة الله واحدة كل ذلك لا يتم بمعزل عن ولايته التشريعية التي لابد أن يفوّض بها من قبل الله تعالى، وإلا تبقى هذه العناوين تنظيرية جامدة قابعة في زوايا التمني والترجي، دون أن نجد لها تفعيلاً في الخارج ينسجم وحركة النبي الإصلاحية. وقال الراشدي في كتابه (المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء) ما نصه:

---

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية: ٢١٧، عن الموسوعة الفقهية الكويتية: ١٤٠.

كيفية تشريع الأحكام:

قلتُ: أعنى الله عبده ورسوله محمداً ﷺ الحق في سنّ الأحكام التشريعية ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

فالأحكام القرآنية والأحكام النبوية الصادرة في هذا العصر إنما هي تشريع، وهذا التشريع أصل الدين وأساسه. وكان التشريع يصدر في كثير من الأحيان في صورة قواعد جامعة، وأحياناً يبيّن الحكم وعلّته، وطرق دلالة النصوص على الأحكام واسعة مستوفاة في كتب الأصول. ولم يكن البحث في الأحكام زمن الرسول ﷺ مثل بحث الفقهاء في العصور المتأخرة، فترى الفقهاء يبينون بأقصى ما يستطيعون الأركان والشروط والآداب، فيميزون كل واحد عن غيره بدليله، ويفرضون الصور التي لم تقع ولم تحدث، ويبينون حكم الصور المفروضة فيما لو حصلت أو وقعت، ويحدّدون ما يقبل الحد، ويحصرون ما يقبل الحصر.

كان رسول الله ﷺ يتوضأ فيرى أصحابه وضوءه، فيأخذون به من غير أن يبيّن أن هذا ركن وذلك أدب، وكان يصلي فيرون صلاته، فيصلون كما رأوه يصلي، وحج فرمق الناس حجّه ففعلوا كما فعل، هذا كان غالب حاله ﷺ، ولم يبيّن أن فروض الوضوء ستة أو أربعة، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ الإنسان بغير موالاة، أو يتوضأ بماء تغيّر لونه أو طعمه أو ريحه بظاهر وقع فيه ونحو ذلك، حتى يحكم عليه بالصحة والفساد، وقلّما كان أصحابه يسألونه عن هذه الأشياء. وكان مصدر الأحكام في هذا العصر الوحي الإلهي المنزل على عبد الله ورسوله ﷺ وبيان الرسول ﷺ.

---

(١) النحل: ٤٤.

والملاحظ أن التشريعات الإسلامية لم تصدر دفعة واحدة وإنما شرّعت شيئاً فشيئاً، فالقرآن نزل منجماً، وبيان الرسول ﷺ للأحكام التشريعية استمر أيضاً ثلاثة وعشرين عاماً، والأحكام التشريعية شرع قسماً منها دون أن تسبقه واقعة تستدعي البيان، ودون أن يسبقه سؤال يحتاج إلى جواب، ومن هذا القسم العبادات وبعض المعاملات، ومن هذا بيان الوقائع التي كان تحدث في ذلك العصر فينزل الوحي أو يقول الرسول ﷺ القول بياناً لحكم تلك الوقائع[1].

وفي موضع آخر قال تحت عنوان «تصرّف الرسول بالفتيا والقضاء والإمامة»: قلت: إنّ تصرفات الرسول ﷺ كثيرة منها ما تتعلق بالتبليغ والفتيا، ومنها ما تتعلق بالقضاء والإمامة العظمى، ولكل منهما أحكام مختلفة، وتستنبط منها مسائل متعددة، وقد بحث فيه الإمام القرافي المالكي في (الفروق) ١: ٢٠٥، ٢٠٦، بحثاً طويلاً، ونورد هنا ملخصه وهو: إنّ الرسول ﷺ هو الإمام الأعظم والقاضي الأحكم والمفتي الأعلم، فبهذه الجهات هو إمام الأئمة وقاضي القضاة ومفتي الأمة، فجميع المناصب الدينية وضعها الله إليه في رسالته، وهو أعظم من كل من تولّى منصباً منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصب إلا وهو منتصف في أعلى رتبة، غير انّ غالب تصرفاته ﷺ منها ما يكون بالفتيا إجماعاً، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة، ومنها ما تختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين فصاعداً، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرى، فبتصرفاته هذه

---

(١) المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء: ٩٠، ٩١، عن الموسوعة الفقهية الكويتية: ١٤٤.

تختلف آثارها في الشريعة الإسلامية، فكل ما قاله أو فعله على سبيل الفتيا كان ذلك حكما كلياً عاماً على الثقلين إلى يوم لا بيع فيه ولا خلة، فإن كان مأموراً به أقدم عليه كل أحد بنفسه، وكذلك المباح، وإن كان منهياً عنه اجتنبه كل أحد بنفسه، وما تصرف فيه بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم اقتداءً به ﷺ.

قلت: ومن كلّ هذه التصرفات تستنبط مسائل فقهية، ويتضح بها الفرق بين الحكم والفتيا، والحكم بالقضاء، وتنفيذ الأحكام بالإمامة الكبرى[(١)].

ولغرض الوقوف على بعض ما جاء به كلام المرشدي في المصباح، نلخص ما أورده بأمور:

الأمر الأول: جعل الولاية الكبرى والإمامة العظمى للنبي ﷺ، ومن مقتضيات ولايته إدارة الأمة وإصلاح شؤونها، وما يتعلق بينها وبين الله تعالى من علاقة توصلها إلى رضاه وقربه، وهذا لا يتم إلا أن يكون للنبي ﷺ ولاية تشريع الأحكام التي تقول بها الإمامية في مقرراتهم عن الولاية التشريعية.

الأمر الثاني: في بيان نزول الأحكام التشريعية كما عبّر عنها بقوله: «وبيان الرسول ﷺ للأحكام التشريعية استمر أيضاً ثلاثة وعشرين عاماً، والأحكام التشريعية شرّع قسماً منها دون أن تسبقه واقعة تستدعي البيان... إلى أن قال: ومن هذا بيان الوقائع التي كانت تجد في ذلك العصر، فينزل الوحي أو يقول الرسول ﷺ القول بياناً لحكم تلك الوقائع». وكلامه يقتضي أن النبي ﷺ لابد أن تكون له الولاية في التشريع، فمستجدات الأحكام أو نفس الأحكام الكلية،

---

(١) المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء: ٩٠، ٩١، عن الموسوعة الفقهية الكويتية.

اما أن تكون بيّنها منه ﷺ فيقره الله عليها، وهو المعنى الواسع الذي قال به الإمامية في تنظيرهم للولاية التشريعة، أو هي مهمة تنزيل الأحكام من أصولها وفي أزمانها المناسبة لها، وهو القول الذي أثبتناه في معنى الولاية التشريعية، ولا ثالث لهما، فالأمر يدور في قول المرشدي بين آلية تبليغ الأحكام الشرعية، وبين إيجادها، فالنزاع لفظي أكثر من كونه حقيقي.

الأمر الثالث: انّ مصطلح «فتوى» الرسول ﷺ الذي أورده المرشدي غير واضح، وهو لا يتعدى عن ولايته التشريعية، فهي ليست كفتوى الفقيه كي يعتمد فيها على الاستحسان، أو القياس أو ما إلى ذلك من آليات الفتوى التي يقرّها المرشدي وغيرها.

نعم إذا قلنا اتيان الأحكام على رأيه ﷺ، فقد رجعنا إلى ولايته التشريعية التي يتحكم بها عند الحكم، وكلامه واضح عند قوله:

«ثم تقع تصرفاته ﷺ منها ما يكون بالفتيا إجماعاً، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على انه بالإمامة، ومنها ما يختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين فصاعداً، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرى».

فالإقرار بإمامته ﷺ يوجب القول بأنّ الأحكام الصادرة في رتبة الإمامة لا تكون بالفتيا بل هي بولايته التشريعية التي من خلالها يستطيع أن يدير شؤون أمته ومتطلبات رسالته، وألا يكون حاله حال الفقهاء الباقين وحكمه الشرعي الذي يصدره حكم الفتيا التي يصدرها أي فقيه، فلا تبقى ضرورة الإلزام في قوله ﷺ لأنها في مصافي الفتاوى التي يصدرها أي فقيه، ويمكن للبعض أن يعدل إلى ما

يقابلها من فتوى أخرى بحجة أنها فتوى كباقي فتاوى الفقهاء، وبهذا فلا يكون بعد ذلك موقعاً لأحكام النبي وأوامره وأهمية لطاعته، وقد حثّ القرآن الكريم بقوله تعالى:

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾(١).

فإذا قُرِّرَتْ أحكامه ﷺ على أنها ولاية تشريعية مفروضة على كل أحد فلا حجة لأحد في العدول عنها أو التوقف في قبولها والعمل بها، كما في كلام المرشدي الذي يقول فيه: «ولم يكن البحث في الأحكام في زمن الرسول ﷺ مثل بحث الفقهاء في العصور المتأخرة، فترى الفقهاء يبينون بأقصى ما يستطيعون الأركان والشروط والآداب، فيميزون كل واحد عن غيره بدليله».

وهي إشارة واضحة في الفرق بين فتاوى الفقهاء وبين الحكم الصادر عن النبي ﷺ، فإن أدخلناه في مفهوم الفتوى فكان حاله حال باقي فتاوى الفقهاء، وإلا فلابد من التسليم بأنّ للنبي ﷺ ولاية التشريع وهي غير فتوى الفقيه، وهذا ما يلزم من تنظيرات علماء أهل السنة في تحقيقهم للأحكام الصادرة عنه ﷺ.

إذن فلا خلاف بين قول الإمامية من ثبوت الولاية التشريعية واستحقاقها للنبي ﷺ، وبين قول علماء أهل السنة من أن الفتوى النبوية هي من مراتب الإمامة، وهي ولايته وإمامته التشريعية.

إذا ثبت أمر الولاية التشريعية للنبي، فقد ثبت معه أمر الولاية لخليفته المتوفر على شروط الإمامة العظمى وأهمها العصمة، فإنها منشأ كل ولاية وأهلية كل

(١) النساء: ٥٩.

إمامة، وإذا علمنا أن أئمة أهل البيت قد توفر فيهم هذا الشرط ـ شرط العصمة ـ فقد توفرت أهليتهم للإمامة والولاية التشريعية، وإلا فلا يمكن أن نقول بانقطاع ولاية التشريع بعد النبي ﷺ إذ الحاجة إلى شؤون الأمة التشريعية وقيادتهم إلى حيث رضا الله تعالى وعبادته يتوقف بالقيم على هذا الشرع الذي لا يمكن أن يخلو منه زمان دون زمان، ولا تتوفر لأحد إمكانية العصمة، ممن ادّعى خلافة النبي على مستوى الدعاوى السياسية غير المستندة إلى شرعية الوصية والاستخلاف.

فهرس المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. أبجد العلوم / صديق القنوجي البخاري / تحقيق: احمد شمس الدين / دار الكتب العلمية ــ بيروت، ١٩٩٩م.

٣. الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة / اللكنوي / تحقيق: محمد بيوني زغلول / دار الكتب العلمية ــ بيروت، ١٩٨٤م.

٤. آراء أهل المدينة الفاضلة / الفارابي / تحقيق: علي بو ملحم / دار ومكتبة الهلال ــ بيروت، ٢٠٠٣م.

٥. أُسد الغابة / ابن الأثير الجزري / تحقيق: عادل احمد الرفاعي / دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ١٩٩٦م.

٦. الإنسان روح لا جسد / رءوف عبيد / مؤسسة العروة الوثقى ــ بيروت.

٧. بحار الأنوار / المجلسي / مؤسسة الوفاء ــ بيروت، ١٩٨٣م.

٨. تاريخ الحديث النبوي / محمد علي الحلو / مكتبة الإمام الصادق عليه السلام ــ النجف، ٢٠٠٨م.

٩. التبيان في تفسير القرآن / الطوسي / مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩هـ.

١٠. تفسير الميزان / محمد حسين الطباطبائي / دار الكتب الإسلامية ــ طهران، ١٣٦٢ش.

١١. روح المعاني / الآلوسي / تحقيق: محمد أحمد الأمد / دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ١٩٩٩م.
١٢. روض الرياحين / لليافعي عن الغدير للأميني / دار الكتب الإسلامية ــ قم، ١٣٦٦ش.
١٣. سفينة البحار / عباس القمي / دار الأسوة ــ إيران، ١٤٢٧هـ.
١٤. سير أعلام النبلاء / الذهبي / تحقيق: محمود شاكر / دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ٢٠٠٦م.
١٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب / ابن العماد الحنبلي / دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.
١٦. شرح أصول الكافي / المازندراني / تحقيق: علي عاشور / دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ٢٠٠٠م.
١٧. شرح المقاصد / التفتازاني / تحقيق: عبدالرحمن عميرة / الشريف الرضي ــ قم، ١٩٨٩م.
١٨. شواهد التنزيل / الحاكم النيسابوري / تحقيق: محمد باقر المحمودي / مؤسسة الطبع والنشر ــ طهران، ١٩٩٠م.
١٩. الطاقة الخفية / د. شفيق رضوان / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ــ بيروت ٢٠٠٤م.
٢٠. عين اليقين / الفيض الكاشاني / تحقيق: فالح عبدالرزاق العبيدي / أنوار الهدي ــ قم، ١٤٢٧هـ.
٢١. عيون المعجزات / الشيخ حسين عبدالوهاب / مؤسسة الأعلمي ــ بيروت، ١٩٨٣م.
٢٢. عيون مسائل النفس / حسن حسن زادة آملي / أمير كبير ــ طهران، ١٣٨٥ش.

٢٣. الغيب والشهادة / للشيخ محمد رضا آل كاشف الغطاء / المطبعة الحيدرية ــ النجف الأشرف ١٣٤٦هـ.

٢٤. الفتاوى الحديثة لابن تيمية.

٢٥. كامل الزيارات / ابن قولويه / تحقيق: عبدالحسين الأميني / المطبعة المرتضوية ــ النجف، ١٣٥٦هـ.

٢٦. مختصر بصائر الدرجات / الحسن بن سليمان الحلي / دار المفيد ــ بيروت، ٢٠٠٣م.

٢٧. معجم البلدان / ياقوت الحموي / تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي / دار إحياء التراث ــ بيروت.

٢٨. الملل والنحل / الشهرستاني / تحقيق: احمد فهمي محمد / دار الكتب العلمية ــ بيروت.

٢٩. المناقب / الخوارزمي / تحقيق: مالك المحمودي / مؤسسة النشر الإسلامي ــ قم، ١٤١٦هـ.

٣٠. منتخب فضائل النبي وأهل بيته عليهم السلام / مركز الغدير للدراسات الإسلامية، مركز الغدير ــ بيروت، ١٩٩٦م.

٣١. ينابيع المعاجز / السيد هاشم البحراني / تحقيق: علاء الدين الأعلمي / نشر كيميا ــ قم، ٢٠٠٥م.

المحتويات

الولاية التكوينية

الولاية التشريعية